الأمم المتحدة S/2018/1119

مجلس الأمن

Distr.: General
14 December 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بالقرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بالقرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) بأن يحيلوا طيه، وفقا للفقرة ٣٢ (ج) من القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨)، التقرير النهائي عن عملهم.

وقد قُدم التقرير المرفق إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ونظرت فيه اللجنة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ويكون فريق الخبراء ممتنا لو جرى إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) رومان **إسمنجو**
المنسق

(توقيع) ميلاني **دي غروف**
خبيرة

(توقيع) بول - سايمون **هاندي**
خبير

(توقيع) إلياس **أوسيدك**
خبير

(توقيع) إنريكا **بيكو**
خبيرة

281218 241218 18-19295 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٩٩ (٢٠١٨)

موجز

واصل قادة الجماعات المسلحة إرسال إشارات متناقضة في الفترة السابقة لإجراء الحوار السياسي الذي يرمي إلى اعتماد اتفاق سلام شامل في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على قادة ائتلاف سيليكا السابق الذين لم يتخذوا حتى الآن أي خطوات ملموسة نحو نزع السلاح، على الرغم من أنهم شاركوا في اجتماعات مختلفة وأعربوا عن تأييدهم لمبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلاوة على ذلك، لا يزال هؤلاء القادة يظهرون معارضة متزايدة للحكومة في سياق إعادة نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في المناطق الخاضعة لنفوذهم. فهم يرون أنه لا ينبغي نشر القوات في هذه المناطق إلا بعد التوقيع على اتفاق شامل. وفي اجتماع عقد في موبين – سيدو في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٨، قام علي عبد الله حسين، المنتمي إلى الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (الجبهة الشعبية)، المدرج في قائمة الجزاءات، وعلي داراسا، المنتمي إلى الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (الاتحاد من أجل السلام)، ومحمد الخاتم، المنتمي إلى الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى باستعراض قوتهم ووحدتهم، وإن لم يترتب على ذلك تعاون ملموس بين فصائلهم في الميدان.

وظلت جماعات ائتلاف سيليكا السابق تتزود بالأسلحة من أجل تعزيز وضعها العسكري قبل الحوار المقبل والاستعداد للمواجهة المحتملة مع قوات الدفاع والأمن الوطنية. ويقدم هذا التقرير معلومات مفصلة عن نشاط الاتجار غير المشروع بالأسلحة الذي تمارسه الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام، ولا سيما انطلاقا من أراضي السودان.

وتعكس معارضة قادة ائتلاف سيليكا السابق لأي نفوذ خارجي في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، سواء من الدول أو الجماعات المسلحة الأخرى، خشيتهم من تهديد مصالحهم الاقتصادية بأي شكل من الأشكال. ويصف التقرير الأهمية الرئيسية لقطاع الماشية في استراتيجيات العمليات والتمويل التي تتبعها غالبية الجماعات المسلحة، وبخاصة جماعات الاتحاد من أجل السلام وسيريري وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، التي تتشكل أغلبيتها من أبناء قبيلة الفولاني.

وتواصل الجماعات المسلحة أيضا تحقيق الإيرادات من خلال أنشطة استخراج الذهب والماس، ولا سيما من خلال النظم الضريبية غير القانونية. وعلاوة على ذلك، لاحظ الفريق أنه، بالنظر إلى ضعف القواعد التنظيمية الوطنية المتعلقة بالتجارة المشروعة في الذهب، تقوم بعض الجهات الاقتصادية بتصدير الذهب المستخرج من المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، وتسهم بذلك في تمويل هذه الجماعات، على الأقل بصورة غير مباشرة. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن ضلوع عثمان محمد عثمان، وهو قائد في ائتلاف سيليكا السابق ومستشار سابق للرئيس، في قضية تهريب ماس إلى الكاميرون.

وعلى الرغم من أن قادة الجماعات المسلحة ما زالوا يصورون أنفسهم على أنهم أطراف مسؤولة تحمي السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، فإن مقاتليهم ما زالوا يرتكبون انتهاكات جسيمة

لحقوق الإنسان. فقد حقق الفريق في حالات تنطوي على انتهاكات كهذه، منها هجمات استهدفت المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، في مقاطعات نانا – غريبيزي، وأُوهام، وأُوهام – بيندي. وارتكب هذه الأعمال مقاتلو الجبهة الشعبية والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى التابعة لأحمد بهار، وكذلك مقاتلو ميليشيات أنتي بالاكا. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن الهجمات الموجهة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ولا سيما من جانب جماعات الدفاع عن النفس الموجودة في جنوب شرق البلد. وعلاوة على ذلك، يعرب الفريق عن قلقه إزاء نقص الإبلاغ عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وعدم كفاية الدعم المقدم إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا يزال النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى يشكل تقاطعا لعدد من الديناميات الإقليمية والأزمات. ويقدم التقرير معلومات عن المقاتلين الإقليميين الذي يبحثون عن فرص الربح المجزي التي توفرها الجماعات المسلحة. ويرد مزيد من المعلومات عن التعاون الذي شهدته أوائل عام ٢٠١٨ بين الجبهة الشعبية والجماعة المتمردة التابعة لجون تشيبانغو الذي ينتمي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وواصل الفريق رصد تنفيذ تدابير الجزاءات (حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر). ويتضمن التقرير آخر لمستجدات الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة للحصول على المعدات العسكرية على أساس الاستثناءات من حظر توريد الأسلحة والإخطارات ذات الصلة، والمتعلقة كذلك بالنشر المستمر لقوات الدفاع والأمن الوطنية. ويؤكد الفريق أن السلطات الوطنية أذنت باستيراد أسلحة وذخائر صيد، مما يمثل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة.

وفي انتهاك لتدابير الجزاءات، استمر الفردان المدرجان في قائمة الجزاءات عبد الله حسين ونور الدين آدم أيضا في السفر، فقد سافرا مثلا للمشاركة في اجتماع عُقد في الخرطوم يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، لا يزال العديد من الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات، وكلهم من القادة السابقين في ميليشيات أنتي بالاكا، يتلقون رواتبهم من السلطات الوطنية، بمن فيهم ألفريد ييكاتوم، الذي ألقي القبض عليه في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بعد أن أطلق النار من بندقيته داخل الجمعية الوطنية.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٦

ثانيا – إشراك الجماعات المسلحة في العملية السياسية والحياة السياسية الوطنية ٧

ألف – العملية السياسية ٧

باء – حالات التوتر بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق والحكومة قبل بدء الحوار ٩

جيم – خطر زعزعة الاستقرار في بانغي: الصلات بين المسلحين والجهات السياسية الفاعلة ١١

ثالثا – الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وانعدام الأمن الإقليمي ١٤

ألف – التعاون عبر الحدود ١٤

باء – جمهورية أفريقيا الوسطى مرتعاً للمقاتلين الأجانب والجماعات المسلحة ١٥

جيم – قصور إجراءات المراقبة في المطارات والموانئ والطرق ١٧

رابعا – التطورات في مناطق نفوذ فصائل ائتلاف سيليكا السابق والقتال المستمر مع ميليشيات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس ١٧

ألف – الانتشار الواسع لانعدام الأمن والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ١٨

باء – متابعة الاتجار بالأسلحة بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ٢١

جيم – أسلحة ميليشيات أنتي بالاكا وتفكيك مرافق تصنيع الأسلحة محلياً ٢٣

دال – استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها ٢٣

خامساً – التطورات في المناطق المتاخمة للكاميرون ٢٤

ألف – أنشطة الجماعات المسلحة في الشمال الغربي ٢٤

باء – الاستقرار الهش والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في مقاطعة أوهام – بنديه ٢٥

جيم – جماعة سيريري والاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية عبر الحدود ٢٨

سادسا – الماشية والترحال الرعوي، أحد الأبعاد الأساسية للنزاع ٣١

ألف – الماشية في صميم استراتيجيات الجماعات المسلحة ٣١

باء – الماشية كمصدر رئيسي لإيرادات الجماعات المسلحة ٣٣

جيم – الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وجماعة سيريري: التحول من ”حماة“ قبيلة الفولاني إلى مضطهديها ٣٦

دال – الترحال الرعوي، مشكلة أمنية إقليمية ٣٨

سابعا – التجارة المشروعة والاتجار غير المشروع بالماس والذهب ٣٩

ألف – عملية كيمبرلي، تجارة الماس والاتجار به ٣٩

باء – ضلوع المستشار الرئاسي عثمان محمد عثمان في الاتجار بالماس ٤٠

جيم – الذهب: قضايا التجارة القانونية والاتجار والأمن ٤١

دال – الذهب: التجارة القانونية وتمويل الجماعات المسلحة ٤٢

ثامنا – قضايا حقوق الإنسان الشاملة لعدة قطاعات ٤٣

ألف – التحريض على العنف ٤٣

باء – العنف الجنسي والجنساني ٤٤

جيم – الهجمات على المرافق الصحية ٤٥

دال – الهجمات على حفظة السلام ٤٦

تاسعا – تنفيذ الجزاءات: حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر ٤٧

ألف – حظر توريد الأسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية ٤٧

باء – دعوات السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية إلى رفع حظر توريد الأسلحة ٥١

جيم – التفتيش على الأسلحة والذخيرة المعفاة وتخزينها وإدارتها ٥٢

دال – استيراد مسدسات وبنادق صيد وذخيرة أذنت بها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في انتهاك لحظر توريد الأسلحة ٥٣

هاء – انتهاكات حظر السفر ٥٥

واو – عدم تنفيذ السلطات الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى تدابير تجميد الأصول ٥٦

زاي – المستجدات بشأن أصول عبد الله حسين ٥٧

عاشرا – توصيات ٥٧

المرفقات* ٥٩

* تُعمَّم المرفقات باللغة التي قُدِّمت بها فقط ومن دون تحرير رسمي.

أولا – معلومات أساسية

١ – في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) الذي كلف فيه فريق الخبراء، في جملة أمور، بأن يقوم، بعد التشاور مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، بتقديم تقرير نهائي إلى المجلس بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٢ – ووفقاً للقرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨)، يقيّم هذا التقرير، في جملة أمور، تنفيذ الجزاءات التي فرضها المجلس (حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول) ويتناول عددا من المسائل بهدف تحديد الكيانات والأفراد الضالعين في أنشطة خاضعة لتدابير الجزاءات، على النحو المحدد في الفقرتين ٢٠ و ٢١ من القرار.

٣ – ويغطي التقرير الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وهو التاريخ الذي انتهت فيه صياغته.

التعاون

٤ – في عام ٢٠١٨، سافر الفريق إلى ١٤ مقاطعة من مقاطعات جمهورية أفريقيا الوسطى الستة عشرة (انظر الخريطة في المرفق ١-١). وأجرى الفريق أيضا زيارات رسمية إلى إيطاليا وبلجيكا وفرنسا والكاميرون والكونغو. وقرر الفريق بسبب خفض ميزانية سفره أن يلغي عددا من الرحلات المقررة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ودول أخرى في عام ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، أبلغ الأمين العام الدول الأعضاء في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ بأن المنظمة تعيش حالة مالية صعبة، وذكر أن الأمانة العامة قد تحتاج إلى اتخاذ تدابير لخفض الإنفاق. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أُبلغ الفريق بحدوث تخفيضات في ميزانيته زادت من تقويض قدرته على تنفيذ المهام المكلف بها. ويعكس هذا التقرير العمل الذي تمكن الفريق من إنجازه في حدود اعتمادات الميزانية المخفضة.

٥ – ووجَّه الفريق، منذ بداية ولايته، ٥١ رسالة رسمية إلى دول أعضاء ومنظمات دولية وكيانات خاصة، وتلقى مستويات مختلفة من الاستجابة لطلباته (انظر المرفق ١-٢).

٦ – وعملاً بالفقرة ٣٣ من القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨)، واصل الفريق تبادل المعلومات مع أفرقة أو مجموعات أخرى من الخبراء أنشأها مجلس الأمن، لا سيما فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الخبراء المعني بالسودان.

٧ – ويشكر الفريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) على ما قدمته من دعم وأبدته من تعاون خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

المنهجية

٨ – يسعى الفريق إلى ضمان الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر الوثيقة S/2006/997، المرفق). ولئن كان الفريق ينوي أن يبدي أكبر قدر ممكن من الشفافية، فإنه ينوي أن يحجب المعلومات المحدِّدة لهوية المصادر في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها الكشف عن هويتهم إلى تعريض سلامتهم لمخاطر غير مقبولة.

٩ - والفريق ملتزم أيضا بأعلى درجات الإنصاف وسيسعى جاهدا إلى أن يتيح للأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا، أي معلومات في التقرير قد يشار فيها إليهم، وذلك لاستعراضها والتعليق والرد عليها من قِبلهم في غضون مهلة محددة.

١٠ - ويحافظ الفريق على استقلالية عمله بحمايته من أي جهود ترمي إلى الانتقاص من حياده أو تصويره بمظهر المتحيز. وقد اعتمد الفريق نص هذا التقرير والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه على أساس توافق الآراء قبل أن يجتمع مع اللجنة وقبل أن يحيل منسق الفريق التقرير إلى رئيس مجلس الأمن، وفقا للقرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨).

ثانيا - إشراك الجماعات المسلحة في العملية السياسية والحياة السياسية الوطنية

ألف - العملية السياسية

مبادرة الاتحاد الأفريقي

١١ - بالرغم من أن الفريق أكد، في تقارير سابقة، أن وجود مبادرات سلام موازية قد ساهم في تأخير البدء في حوار سياسي جامع في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنه يلاحظ أن مبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى نالت خلال الفترة المشمولة بالتقرير اعترافا تدريجيا من جانب أصحاب المصلحة جميعهم بوصفها الإطار الرئيسي للعملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى[(١)].

١٢ - وقد ساعد اضطلاعُ البعثة المتكاملة بدور أكبر في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي في الفترة الأخيرة والإعلانُ عن تعيين مبعوث خاص مشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة المقبلة، في جعل مبادرة الاتحاد الأفريقي محور كل المبادرات السياسية. فجميع العناصر الفاعلة المشاركة تدعي الآن أنها تعمل في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي[(٢)]. وفي الوقت نفسه، أعرب ممثلو الحكومة والجماعات المسلحة للفريق عن قلقهم إزاء عدم شمول مبادرة الاتحاد الأفريقي جدول زمني واضح. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن قد تم الاتفاق لا على تاريخ إجراء الحوار ولا على مكان عقده.

١٣ - وتمشيا مع الأهداف المحددة في خريطة طريق الاتحاد الأفريقي، اختتم فريق الميسرين التابع للاتحاد سلسلة من المشاورات مع الجماعات المسلحة الرئيسية الأربعة عشرة باجتماعات عُقدت في بوار (مقاطعة نانا - مامبيري) من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٨. وفي ذلك الاجتماع، دُمجت مظالم الجماعات المسلحة في وثيقة واحدة سُلّمت إلى رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى فوستان - أرشانج توادیرا، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨ في إطار التحضير للحوار الوطني بين الجماعات المسلحة والحكومة (المرفق ٢-١). وكشفت معلومات حصل عليها الفريق أن المواضيع الرئيسية المطروحة في المناقشات بين الحكومة والجماعات المسلحة دارت حول المسائل التالية: اللامركزية، وتقاسم السلطة، وإدارة الموارد الطبيعية، والعدالة (بما في ذلك رفع الجزاءات) (انظر أيضا S/2018/729، الفقرة ٣٩)[(٣)].

(١) اجتماعات مع مصادر دبلوماسية في بانغي في ١ آب/أغسطس و ٢٨ أيلول/سبتمبر و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٢) اجتماعات مع مصادر حكومية ودبلوماسية في بانغي في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس و ٢٥ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٣) اجتماع مع مسؤول حكومي في بانغي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. اجتماع مع مصدر سري في بانغي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١٤ - ووصلت الأمانة التقنية لمبادرة الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع شركائها[٤]، تنظيم حلقات عمل تدريبية تهدف إلى بناء قدرة أصحاب المصلحة في الحوار وهم ممثلو الحكومة وقادة الجماعات المسلحة وأعضاء المجتمع المدني وممثلو الضحايا.

اجتماعات الخرطوم

١٥ - في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، دُعيت أربع جماعات من الجماعات المسلحة الأربعة عشرة المشارِكة في مبادرة الاتحاد الأفريقي إلى اجتماع في الخرطوم برعاية ممثلي الاتحاد الروسي وحكومة السودان. وباستثناء الجبهة الشعبية، التي مثلها نائب رئيسها نور الدين آدم المدرج في قائمة الجزاءات، لم تشارك أي جماعة من الجماعات المسلحة الأخرى المدعوة (وهي الاتحاد من أجل السلام والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى وفرع ماكسيم موكوم في ميليشيات أنتي بالاكا). وأخبر ممثلو بعض الجماعات المسلحة الفريقَ بأنهم لم يذهبوا إلى الخرطوم لأنهم لا يريدون أن يشكك أحد في التزامهم بمبادرة الاتحاد الأفريقي[٥].

١٦ - وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، نُظّم اجتماع ثان في الخرطوم بمشاركة الجماعات المسلحة الأربعة ذاتها. ووقع المشاركون إعلان تفاهم (المرفق ٢-٢) أعربوا فيه عن التزامهم بالسلام وبالعمل على إعادة الظروف اللازمة لكفالة حرية تنقل الأشخاص والبضائع.

١٧ - وفي أعقاب اجتماع الخرطوم، أصدرت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بيانا في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨ أحاطت فيه علما باجتماع الخرطوم الذي نظمه كل من الاتحاد الروسي وحكومة السودان (المرفق ٢-٣). ووجه الرئيس تواديرا أيضا رسالة شكر إلى رئيس الاتحاد الروسي (المرفق ٢-٤). ولأن اجتماع الخرطوم عُقد في نفس اليوم الذي عُقد فيه اجتماع فريق الميسرين التابع للاتحاد الأفريقي مع الجماعات المسلحة في بوار، فقد أُعرب عن القلق من أن يكون اجتماع الخرطوم عملية منافسة لمبادرة الاتحاد الأفريقي[٦]. بيد أن الإعلانَ الذي وقعته الجماعات المسلحة وبيانَ الحكومة فضلا عن رسالة موجهة من رئيس السودان إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (المرفق ٢-٦) أكدت جميعها أن عملية الخرطوم أُعدّت في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، حصل الاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ على صفة مراقب لدى مبادرة الاتحاد الأفريقي في بانغي، لينضم بهذه الصفة إلى أعضاء المجموعة الخماسية[٧].

١٨ - وقامت الفصائل الثلاثة لائتلاف سيليكا السابق التي وقّعت على إعلان الخرطوم - وهي الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى - بإصدار بيانين منفصلين في ١٩ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ معلنةً فيهما عن وقف مشاركتها في عملية الخرطوم

(٤) جمعية سانت إيجيديو، ومركز الحوار الإنساني، والمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات.

(٥) اجتماع مع ممثل الاتحاد من أجل السلام في بانغي في ٢٥ أيلول/سبتمبر و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ واجتماع مع ممثل الجبهة الشعبية في نديلي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٦) اجتماعات مع مصادر دبلوماسية في بانغي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٧) تتألف المجموعة الخماسية من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والصين والاتحاد الروسي.

(المرفق ٢-٥؛ للاطلاع على دوافعها، انظر الفقرات ٢٦-٢٩ أدناه). غير أنه حتى وقت كتابة هذا التقرير، كان النظر جاريا في عقد اجتماع ثالث في الخرطوم (انظر المرفق ٢-٦).

١٩ - ويقدم المرفق ٢-٧ معلومات عن المناقشات التي أُجريت في إطار لجنة المشورة والرصد للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

باء - حالات التوتر بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق والحكومة قبل بدء الحوار

٢٠ - بالإضافة إلى المسائل المتنازع عليها في جدول أعمال الحوار المقرر أن يعقده الاتحاد الأفريقي (انظر الفقرة ١٣ أعلاه)، حدثت عدة تطورات ساهمت في تفاقم حالات التوتر بين الحكومة والجماعات المسلحة. ويتمثل أهم هذه التطورات في نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية في مواقع مختلفة (انظر الفقرة ١٧٩ أدناه) وشعور بعض الجماعات المسلحة أن الغرض من اجتماعات الخرطوم هو أن تحل محل مبادرة الاتحاد الأفريقي.

جماعات ائتلاف سيليكا السابق ونشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي

٢١ - ما فتئت جماعات ائتلاف سيليكا السابق تعرب بانتظام، وإن بدرجات متفاوتة، عن معارضتها لنشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (القوات المسلحة) في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي ظل عدم وجود اتفاق سياسي يحدد شروط إدماج أفراد الجماعات المسلحة في قوات الدفاع والأمن الوطنية، فإن جماعات ائتلاف سيليكا السابق تعتبر أن وجود القوات المسلحة، وأحيانا قوات الأمن الداخلي، يثبت أن الحكومة تتجه نحو اختيار حل عسكري للأزمة (انظر S/2018/729، الفقرتان ٣٨ و ٣٩).

٢٢ - وفي هذا الصدد، تبذل الجبهة الشعبية جهودا كي تُظهر للسكان والمجتمع الدولي (انظر الفقرة ٦٠ أدناه) أن المناطق الخاضعة لنفوذها تنعم بالتعايش السلمي، وأنها بالتالي لا تحتاج إلى وجود القوات المسلحة أو قوات الأمن الداخلي. وفي فيلم وثائقي عرضته شبكة فرانس ٢٤ التلفزيونية، حاولت الجماعة أن تترك انطباعا بأن الوئام يعمّ الطوائف في نديلي[٨].

٢٣ - وعادةً ما كان كل من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام يرفض أن ينحاز إلى الموقف السياسي الصارم الذي تتخذه الجبهة الشعبية؛ فقد فضلت الجماعتان بدلاً من ذلك اتخاذ موقف أكثر اعتدالا، حيث أعربتا عن تأييدهما لنزع السلاح وإعادة بسط سلطة الدولة.

٢٤ - غير أن العملية الجارية لإعادة نشر القوات المسلحة في مناطق نفوذ الحركة الوطنية والاتحاد من أجل السلام يحتمل أن تقوض قدرة هاتين الجماعتين على تحصيل الإيرادات عن طريق السيطرة على طرق النقل وتجارة الماشية (انظر الفرع سادسا أدناه). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، وافق الاتحاد من أجل السلام على مضض، بعد مناقشات ومفاوضات داخلية مكثفة مع بعثة الأمم المتحدة، على السماح لجنود القوات المسلحة بعبور الأراضي الخاضعة لنفوذه تمهيدا لنشرهم في بانغاسو (مقاطعة مبومو) (انظر S/2018/729، الفقرة ١٩)[٩]. وجاء نشر جنود القوات المسلحة في بامباري في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ ليؤكد المخاوف المتزايدة للاتحاد من أجل السلام بشأن هذه المسألة، لأن وجود الجنود يشكل تهديدا لمصالح

(٨) https://www.youtube.com/watch?v=1zNmDh976Zk (جرت زيارة الصفحة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

(٩) محادثة هاتفية مع ممثل الاتحاد من أجل السلام في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

الجماعة في مقاطعة أواكا[١٠]. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، هدد أحمد علي، المنسق السياسي للاتحاد من أجل السلام، المدنيين المنتمين إلى بامباري وممثلي السكان المسلمين بالانتقام منهم إذا تعاونوا مع عناصر القوات المسلحة[١١]. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وقع اشتباك بين الاتحاد من أجل السلام والبعثة المتكاملة، في حي الحاجي، أفيد بأنه أدى إلى إصابة ما لا يقل عن ١٢ شخصا بجروح[١٢]. وشارك جنود تابعون للقوات المسلحة نُشروا مؤخرا في القتال إلى جانب حفظة السلام.

جماعات ائتلاف سيليكا السابق وعملية الخرطوم

٢٥ - في اجتماع الخرطوم الذي عُقد في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، نوقشت عدة مسائل بالإضافة إلى اعتماد إعلان التفاهم (انظر الفقرة ١٦ أعلاه)[١٣]. وشملت هذه المسائل تطبيق اللامركزية على مستوى الدولة، وكذلك إمكانية منح الجماعات المسلحة دور ''وحدات دفاع عن النفس مؤقتة'' بحيث تكون كل جماعة مسؤولة عن توفير الأمن في مناطق نفوذها إلى حين تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن (المرفق ٢-٨). ومن أجل تشجيع الجماعات المسلحة بدرجة أكبر على المشاركة في العملية السياسية، دارت مناقشات أيضا حول تهيئة فرص للجماعات كي تمارس أنشطة تجارية في المناطق الخاضعة لنفوذها، وحول إمكانية استخدام بعض الأنشطة الحالية التي تمارسها الجماعات كأساس لمشاريع رسمية تُنفذ في ظل سلطة الحكومة. فعلى سبيل المثال، أفيدَ بأنه اقتُرح على قادة الاتحاد من أجل السلام أن يشاركوا في إنشاء مسلخ في مقاطعة أواكا[١٤].

٢٦ - وأعرب قادة الفصائل الثلاثة لائتلاف سيليكا السابق عن اهتمام بالمقترحات المقدمة. وفي الوقت نفسه، فقد أبدت الجماعات المسلحة، في أعقاب الاجتماع، تشكيكا متزايدا في عملية الخرطوم، حيث اعتبرت أنها لا تعزز سوى مصالح الحكومة[١٥]. وفي البيانات الذين أصدرها عبد الله حسين (الجبهة الشعبية) وعلي داراسا (الاتحاد من أجل السلام) ومحمد الخاتم (الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى) (انظر الفقرة ١٨ أعلاه) لإعلان انسحابهم من عملية الخرطوم، ذكروا أن إعلان الخرطوم استُغلَّ لتحقيق مآرب معينة ولم ييسر حتى الآن سوى نشر القوات المسلحة. وكرر الزعماء الثلاثة التأكيد على التزامهم بمبادرة الاتحاد الأفريقي.

٢٧ - وشهدت أيضا المشاركة في عملية الخرطوم معارضةً داخل الجماعات المسلحة، حيث إن قادتها لم ينسقوا مواقفهم على المستوى الداخلي. وأعضاء منابر التنسيق السياسي للاتحاد من أجل السلام والجبهة الشعبية، الذين لم يتم التشاور معهم قبل اجتماع الخرطوم، أعربوا للفريق بوضوح عن رفضهم للمبادرة[١٦].

---

(١٠) اجتماع مع ممثلين عن الاتحاد من أجل السلام في بامباري في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١١) تقرير سري، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٢) تقرير سري، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(١٣) اجتماعات مع ممثلي الاتحاد من أجل السلام وميليشيات أنتي بالاكا والجبهة الشعبية في بانغي في ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفي بامباري في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٤) اجتماعات مع ممثلي الاتحاد من أجل السلام وميليشيات أنتي بالاكا والجبهة الشعبية في بانغي في ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفي بامباري في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٥) محادثات هاتفية مع ممثلي الجماعات المسلحة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٦) اجتماعان مع ممثلي الاتحاد من أجل السلام والجبهة الشعبية في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٢٨ - وبلغت حالات التوتر الداخلي مستوى حرجا داخل الجبهة الشعبية، كما يتضح من سلسلة البيانات المتناقضة التي صدرت بين ٢٧ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (الملحق ٢-٩). فقد عكست هذه البيانات تباين آراء القادة حول التصويت على إقالة رئيس البرلمان كريم ميكاسوا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وعكست أيضا حالات التوتر الكامن بشأن عملية الخرطوم بين الفردين المدرجين في قائمة الجزاءات نور الدين آدم، الذي يدعم هذه العملية بنشاط، وعبد الله حسين، الذي يعارضها حاليا.

٢٩ - وداخل الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، نشأت أيضا حالات توتر داخلي بشأن تقاسم الأموال (٥٠ ٠٠٠ دولار) التي أفيد بأنها مُنحت لكلٍ من ممثلي تلك الجماعة المسلحة في الخرطوم مقابل مشاركتهم[١٧].

المحاولات المستمرة لإعادة توحيد جماعات ائتلاف سيليكا السابق

٣٠ - كثف عبد الله حسين جهوده الرامية إلى إعادة توحيد جماعات ائتلاف سيليكا السابق. وفي الأشهر الأخيرة، أعربت هذه الفصائل في عدة مناسبات عن مواقف مشتركة تتعلق بإنشاء جبهة موحدة ضد الحكومة؛ ثم جاء الرفض المشترك لإعلان الخرطوم (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه) ليمثل تتويجاً لهذه الجهود. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، عقد قائد الاتحاد من أجل السلام علي داراسا وقائد الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى محمد الخاتم، وقائد الجبهة الشعبية عبد الله حسين عدة اجتماعات في مقاطعتي أوهام ونانا - غريبيزي. وعلى وجه الخصوص، أظهروا وحدتهم في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٨ في موبين - سيدو (المرفق ٢-١٠)، حيث ناقشوا العملية السياسية وأعربوا عن التزامهم باتخاذ إجراءات مشتركة لمعالجة المسائل الأمنية المتعلقة بالماشية (انظر الفقرة ١٠٦ أدناه).

٣١ - غير أن محاولات تنسيق المواقف السياسية لتلك الجماعات لم تترجم إلى أي تقدم من حيث التنسيق العملياتي. فالثقة بين الجماعات الثلاث ليست قوية بما يكفي لتمكين أي فصيل من تنفيذ عمليات عسكرية في مناطق خاضعة لنفوذ فصيل آخر. فعلى سبيل المثال، رفض الاتحاد من أجل السلام قبول أي تعزيزات من الجماعات الأخرى عندما نُشرت القوات المسلحة في بامباري، رغم أن الجبهة الشعبية عرضت عليه الدعم[١٨].

جيم - خطر زعزعة الاستقرار في بانغي: الصلات بين المسلحين والجهات السياسية الفاعلة

٣٢ - في ظل وجود قوات دولية بجمهورية أفريقيا الوسطى، أصبح من المستبعد أن تتمكن إحدى الجماعات المسلحة الموجودة في المحافظات من شن هجوم ناجح على بانغي. وفي المقابل، ومنذ سقوط الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي، أصبحت جميع محاولات زعزعة السلطات الوطنية تتم عن طريق حشد الجماعات المسلحة أو المليشيات الموجودة في بانغي. ففي الفترة أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على سبيل المثال، وقعت أعمال عنف في بانغي بتحريض من جهات فاعلة تهدف إلى تأخير العملية الانتخابية أو الإطاحة بالسلطات الانتقالية (انظر S/2015/936، الفقرات ٨-٤١).

(١٧) اجتماع مع ممثلي الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى في بانغي في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٨) اجتماع مع مصدر سري في بامباري في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٣٣ - ويرى فريق الخبراء أن القيام بمحاولة لزعزعة الحكومة ما زال يمثل سيناريوهاً ممكن الحدوث اليوم. وقد أسهمت أحداث مثل التصويت على إقالة رئيس البرلمان كريم ميكاسوا، الذي اتُّهم مع آخرين بانتهاك قواعد الجمعية[١٩]، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، في ظهور مناخ سياسي مثير للانقسام.

٣٤ - ويقدم فريق الخبراء، أدناه، وصفاً لثلاث فئات من الجهات الفاعلة المسلحة التي تمتلك القدرة على إحداث اضطرابات في العاصمة. وأُبلغ فريق الخبراء بأن بعض السياسيين، إلى جانب أعضاء من جماعات ائتلاف سيليكا السابق، قد أقاموا تحالفات مع بعض تلك الجماعات الفاعلة المسلحة من أجل اكتساب القدرة على إثارة القلاقل في العاصمة، تحسباً ليوم يحتاجون فيه للضغط على الحكومة أو زعزعتها.

تسييس الجماعات التي نصَّبت نفسها جماعات "دفاع عن النفس" في منطقة PK5

٣٥ - ظلت الجماعات التي نصَّبت نفسها جماعات دفاع عن النفس تحافظ على نفوذ قوي في منطقة PK5 في بانغي. وفي وثيقة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي والبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، طلب زعماء تلك الجماعات إدراجهم في مبادرة الاتحاد الأفريقي (المرفق ٢-١١). وفي حين رُفض طلبهم، أظهرت الوثيقة رغبتهم في تنظيم أنفسهم بشكل أفضل وفي طرح مطالبات سياسية بالعفو عن أفرادهم وبالمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن[٢٠].

٣٦ - وفي نفس الوثيقة، قدم نيميري مطر جاموس، المعروف باسم "Force" (فورس)، نفسه كرئيس أركان هيئة تنسيق "الدفاع عن النفس" في منطقة PK5. وبسبب نفوذه في تلك المنطقة، سعت فصائل ائتلاف سيليكا السابق (انظر S/2018/729، الفقرة ٦٨)، وحتى بعض الأعضاء في الحكومة، إلى الحصول على دعمه في بعض الأحيان.

الشعور بالإحباط في صفوف المتقاعدين من عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى

٣٧ - في شباط/فبراير ٢٠١٨، وفي إطار جهود إصلاح قطاع الأمن، أطلق وزير الدفاع ورئيس أركان القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى عملية للتقاعد، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة. وقد وافق ما مجموعه ٧٨٠ من أفراد القوات المسلحة على التقاعد مقابل دفع متأخرات مرتباتهم وفق معايير محددة. وادعى بعض المتقاعدين من القوات المسلحة الذين اجتمع بهم الفريق، بأنهم تلقوا ضمانات من التسلسل الهرمي العسكري بمنحهم تعويضات مالية إضافية، إلى جانب سداد متأخرات المرتبات. كما ادعوا بأن هذه الوعود لم يتم الوفاء بها بعد[٢١]. وأبلغوا الفريق أيضا بأنهم لا يزالون يحتفظون بأسلحتهم[٢٢].

٣٨ - وينتمي العديد من الأفراد المشاركين في برنامج التقاعد إلى الجماعة العرقية ياكوما. وقد دفع ذلك ببعض الجهات الفاعلة إلى الادعاء بأن العملية تعمدت استهداف أفراد تلك الجماعة العرقية، الذين

(١٩) قُدمت الشكاوى ضد السيد ميكاسوا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في مذكرة إلى الجمعية الوطنية وقعها نحو ١٠٠ من أعضاء البرلمان.

(٢٠) اجتماع مع "فورس"، بانغي، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٢١) اجتماع مع جنود متقاعدين، بانغي، ١٢ و ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(٢٢) المرجع نفسه.

جرى تجنيدهم على نطاق واصع في الجيش خلال رئاسة أندريه كولينغبا (١٩٨١ - ١٩٩٣)، الذي ينتمي هو نفسه إلى جماعة ياكوما[٢٣]. وأثارت أنباء الاعتقال الوجيز لديزيريه كولينغبا، نجل أندريه كولينغبا والمرشح الرئاسي السابق، خلال اجتماع لحزبه في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الانطباع بأن أفراد جماعة ياكوما يتعرضون لحملة معادية من جانب السلطات الوطنية، وهو ما زاد بدوره من عداء الجنود المتقاعدين تجاه الحكومة[٢٤].

٣٩ - وما فتئ الإحباط الذي يشعر به متقاعدو القوات المسلحة عرضة لتسييس متزايد[٢٥]. وقد حدد الفريق سياسيا، لا يمكن الكشف عن هويته (انظر الفقرة ٨ أعلاه)، يرغب في دعم تغيير الحكومة بطريقة غير دستورية. ويحاول هذا الشخص استغلال استياء متقاعدي القوات المسلحة، وقد وعد بتزويدهم بأسلحة وذخائر مقابل الحصول على دعمهم. كما اتصل بفصائل ائتلاف سيليكا السابق، لا سيما الجبهة الشعبية، وطلب منها تزويده بالأسلحة. وفي المقابل، وعدهم بمناصب حكومية في حال نجحت خطته. وتعكس طريقة عمل هذا الشخص، القائمة على إنشاء تحالفات لكل حالة على حدة، ممارسةً معتادة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ غالباً ما تُستغل حالات التوتر الاجتماعي لإثارة الاضطرابات السياسية.

النفوذ السياسي المستتر لميليشيات أنتي بالاكا في بانغي

٤٠ - لا يزال مقاتلو ميليشيات أنتي بالاكا في بانغي يتمتعون بقدرة عملياتية كبيرة، ولا يزال لديهم تأثير على الحياة السياسية الوطنية. ولذلك، فإن الحصول على دعمهم يظل ميزة قوية بالنسبة للجهات السياسية الفاعلة.

٤١ - وينتمي معظم عناصر ميليشيات أنتي بالاكا في بانغي إلى فرع موكوم التابع لهذه الميليشيات. وخلافاً لجماعات ائتلاف سيليكا السابق، لم ينسحب ماكسيم موكوم من عملية الخرطوم، وهو أبدى دعمه لإعادة انتشار القوات المسلحة حتى في غياب اتفاق سياسي[٢٦]. غير أن تأسيس التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى خلال اجتماع الخرطوم في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ أكد الحفاظ على الصلات التي أُقيمت بين جماعات ائتلاف سيليكا السابق وفرع موكوم في إطار ما يسمى ''جماعة نيروبي'' (انظر S/2015/936، الفقرات ٢٤-٢٦). وسيكون تطور التعاون فيما بينهم أساسياً للعملية السياسية.

٤٢ - ويحاول موكوم تجنب لفت الأنظار، وهو نادراً ما ينتقد السلطات الوطنية علناً. لكن بعض العناصر المحسوبين عليه يدفعون باتجاه موقف أكثر تشددا للضغط على الحكومة، بما في ذلك من خلال

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) اجتماع مع مصدر أمني سري، بانغي، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٢٥) انظر: https://centrafriqueactu.com/2018/04/10/faca-les-candidats-a-la-retraite-menent-une-campagne-feroce-dintoxication-au-pk9-et-a-nzila-au-sud-de-bangui/؛ و http://www.corbeaunews.ca/centrafrique-les-militaires-retraites-battent-le-pave/، (اطلع عليه في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

(٢٦) اجتماع مع ماكسيم موكوم، بانغي، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

تنظيم مظاهرات في بانغي[٢٧]. وقد رفض موكوم الاستجابة لتلك النداءات بحجة أن ذلك لن يخدم المصالح السياسية لجماعته[٢٨].

ثالثا – الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وانعدام الأمن الإقليمي

٤٣ – لا تزال الديناميات الإقليمية المختلفة تؤثر على الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2018/729، الفقرات ٤٠–٤٨). وبالإضافة إلى الاعتبارات السياسية التي قد تؤثر على مشاركة بلدان المنطقة في مبادرة الاتحاد الأفريقي (انظر الفقرة ٥١ أدناه)، فإن عدداً من العوامل العابرة للحدود يغذي حالة انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة.

٤٤ – ويصف الفرع السادس من هذا التقرير الطريقة التي يعمل بها الترحال الرعوي الداخلي والعابر للحدود كدافع رئيسي لأنشطة الجماعات المسلحة. وتشمل الأبعاد الإقليمية الرئيسية الأخرى للنزاع التي تناولها التقرير تحرك المقاتلين عبر الحدود بحثاً عن فرص الربح المجزي التي توفرها الجماعات المسلحة المختلفة (انظر، على سبيل المثال، الفقرات ٨٢ و ١٢٧–١٣٣ أدناه)، وما يتصل بذلك من نقل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (الفقرات ٦٨–٧١ و ١٠١–١٠٣ أدناه)، واتجار بالموارد الطبيعية (الفقرات ٧٥ و ٩٩–١٠٠).

٤٥ – وقد دفع الطابع العابر للحدود الوطنية الذي تتسم به التهديدات الأمنية العديدَ من الجهات الفاعلة إلى المطالبة باستجابات جماعية. وفي مؤتمر قمة مشترك عُقد في لومي في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، تطرق رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تهديدات السلام والأمن التي تواجهها هاتان المنظمتان دون الإقليميتين (انظر الفقرة ١٣٩ أدناه). كذلك جددت لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا التأكيد، في اجتماعها الوزاري السادس والأربعين المعقود في برازافيل في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، على الحاجة إلى اعتماد نُهج إقليمية في التصدي للتهديدات المشتركة مثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وجيش الرب للمقاومة، بالإضافة إلى التطرف العنيف والإرهاب[٢٩].

ألف – التعاون عبر الحدود

٤٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إشراك البلدان المجاورة في توقيع اتفاقات ثنائية وثلاثية لإنشاء لجان بشأن القضايا العابرة للحدود (انظر S/2018/729، الفقرتان ٤٧ و ٤٨). وفي اجتماع مع رئيس لجنة الجزاءات، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حدد رئيس الوزراء سيمبليس ساراندجي كلا من تشاد والسودان والكاميرون كبلدان ذات أولوية. وحتى الآن لم تؤسَّس أي من اللجان رسمياً على الرغم من اعتراف الجانبين بضرورة إنشائها[٣٠].

(٢٧) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٢٨) اجتماع مع ماكسيم موكوم، بانغي، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٢٩) البلاغ الصحفي رقم ٢٠١٨/١٣١–٠٢ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

(٣٠) اجتماع مع وزير الخارجية، بانغي، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٤٧ - ومع ذلك، تحسن التعاون الثنائي في القضايا المتعلقة بالأمن عبر الحدود، لا سيما مع الكاميرون. ففي ١٣ أيلول/سبتمبر، التقى وفد حكومي بقيادة ماري نويل كويارا، وزيرة الدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع السلطات الكاميرونية في بلدة غاروا - بولاي الحدودية (المحافظة الشرقية للكاميرون). وكان الهدف هو تعزيز التعاون الثنائي في قضايا مختلفة. وتعتبر حركة الجهات الفاعلة من غير الدول، واللصوصية، والهجرة الموسمية للماشية، والاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية، من القضايا الرئيسية التي تؤثر على الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون.

٤٨ - وبدعم من البعثة المتكاملة، زادت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً من التعاون مع الكاميرون في القضايا العابرة للحدود على المستوى العملي. فقد اجتمعت السلطات المحلية من البلدين، ممثلة بمحافظ مامبري - كادي ومساعد محافظ كينتزو، في آب/أغسطس ٢٠١٨، ووافقت على مواصلة تبادل المعلومات وعقد اجتماعات منتظمة بهدف التصدي للتهديدات الأمنية في المنطقة، وبخاصة لحركة المقاتلين عبر الحدود، بالإضافة إلى الاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية فيما يتعلق بأنشطة جماعة سيريري (انظر الفقرات ٩٨-١٠٣ أدناه)[٣١].

باء - جمهورية أفريقيا الوسطى مرتعاً للمقاتلين الأجانب والجماعات المسلحة

٤٩ - لا تزال حركة المقاتلين الذين يقدمون خدماتهم للجماعات المسلحة تمثل مشكلة أمنية كبرى في المنطقة. فقد جرى في كثير من الأحيان تنظيم انقلابات ومحاولات انقلاب في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي بلدان أخرى، مثل تشاد وغينيا الاستوائية، بدعم من مقاتلين من البلدان المجاورة، وتم ذلك في بعض الأحيان باستخدامهم أراضي أجنبية لشن هجماتهم (انظر S/2014/452، الفقرات ١٨-٢٢).

انقلاب مزعوم في غينيا الاستوائية

٥٠ - أنشأت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، لجنة للتحقيق في الدور المحتمل لمواطنيها في الانقلاب الذي يُزعم حصوله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في غينيا الاستوائية (انظر S/2018/729، الفقرة ٤٦)، وقدمت اللجنة تقريرها إلى المدعي العام في بانغي[٣٢]، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن قد صدرت أي لائحة اتهام في هذا الصدد.

٥١ - ومع أن تقرير لجنة التحقيق يؤكد تورط مواطنين من جمهورية أفريقيا الوسطى في الانقلاب المزعوم، فإن فريق الخبراء يدرك أن اللجنة توصلت إلى استنتاجات مختلفة عن تلك التي وردت في تقرير التحقيق الذي قدمته سلطات غينيا الاستوائية إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى[٣٣]. وقد أدت الخلافات المتعلقة بمستوى مسؤولية مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في محاولة الانقلاب إلى توتر العلاقات بين البلدين[٣٤].

(٣١) بعثة الفريق إلى بيربيراتي - غامبولا - كينتزو (٢٠-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

(٣٢) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٣٣) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٣٤) المرجع نفسه؛ اجتماع مع مصادر دبلوماسية، بانغي، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

جماعة متمردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية تبحث عن مقاتلين وأسلحة

٥٢ - ذكر الفريق في تقرير منتصف المدة لعام ٢٠١٨ (S/2018/729، الفقرة ٤٤) أن جون تشيبانغو، وهو عقيد سابق في الجيش فر من صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٢ ثم شرع منذ ذلك الحين في التخطيط لكفاح مسلح ضد السلطات الوطنية لذلك البلد، قد استضافته جماعة ''الجبهة الشعبية'' المسلحة في بيراو (مقاطعة فاكاغا) بجمهورية أفريقيا الوسطى. وتوثق العديد من الصور ومقاطع الفيديو التي حصل عليها الفريق مؤخراً وجود تشيبانغو وأنشطته العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق ٣-١). وكان تشيبانغو قد وصل إلى بيراو في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، حيث تمت استضافته في منزل ''الجنرال'' في الجبهة الشعبية فضل بشار. وتفاوض على صفقة مع نور الدين آدم وهو أحد الأفراد المدرجين في القائمة، للحصول على مقاتلين وأسلحة. وأفيد بأن الأخير وافق على الحفاظ على علاقات ''دبلوماسية'' مع جماعة ''تشيبانغو'' المتمردة، ولكنه رفض تزويده بمقاتلين مسلحين لرغبته في التركيز على الكفاح في جمهورية أفريقيا الوسطى[٣٥].

٥٣ - ومع ذلك، وافق نور الدين آدم على تصوير فيديو لتشيبانغو مصحوباً بمقاتلين مسلحين من الجبهة الشعبية، الهدف منه خلق الانطباع بأن تشيبانغو يحظى بدعم فصيل مسلح قوي يُعتمد عليه. وظهر تشيبانغو في الفيديو، الذي نُشر على الإنترنت حوالى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨[٣٦]، وهو يهدد جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية[٣٧]. وأُفيد بأن تشيبانغو دفع أموالاً لقادة الجبهة الشعبية من أجل تسجيل هذا الفيديو، الذي ظهر فيه أيضًا ''الجنرال'' أدوم كانتون[٣٨]. واتصل تشيبانغو أيضاً خلال إقامته في بيراو بموسى أسيميه، أحد كبار جنرالات سيليكا في عام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٧٠ أدناه، و S/2016/1032، الفقرة ١٥، و S/2017/639، الفقرة ٧٠، والمرفق ٥-٩)، طالباً تزويده بأسلحة وذخائر. ولا يزال رد أسيميه غير معلوم لدى الفريق[٣٩].

٥٤ - وغادر تشيبانغو بيراو، برفقة أدوم كانتون، في ٢١ كانون الثاني/يناير إلى السودان، عن طريق أم دافوق[٤٠]. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أي بعد أسبوع تقريباً من مغادرته، أُلقي القبض على تشيبانغو في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، أُفيد بأن تشيبانغو يقبع في سجن ندولو بكينشاسا.

عودة ''الجنرال'' التشادي ميشيل دومرو

٥٥ - ميشيل دومرو متمرد تشادي سابق، أصله من جنوب تشاد. وكان عضواً في جماعة متمردة نشطت في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، يشار إليها عمومًا باسم ''كودوس'' (Codos). وفي وقت لاحق، بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، أصبح ''الجنرال'' دومرو قائدًا عسكريًا كبيرًا لجماعة متمردة

(٣٥) اجتماع مع عضو في الجبهة الشعبية، بيراو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٣٦) انظر: https://www.youtube.com/watch?v=KR0MCz89VNc، (اطلع عليه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(٣٧) اجتماع مع مصدر سري، بيراو، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. واجتماع مع الجبهة الشعبية، بيراو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٣٨) اجتماع مع عضو في الجبهة الشعبية، بيراو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ومحادثة هاتفية مع مصدر سري، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٣٩) اجتماع مع مصدر سري، بيراو، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٤٠) اجتماع مع عضو في الجبهة الشعبية، بيراو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

بجمهورية إفريقيا الوسطى تُدعى الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية، كان يقودها جان جاك ديمافوت. وحصل دومرو على هذا المنصب بسبب خلفيته العسكرية والعلاقات العرقية الموجودة بين سكان شمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى وسكان جنوب غرب تشاد[٤١]. وأُفيد بأن دومورو كان قد أُعيد استيعابه في الإدارة التشادية في عام ٢٠١٠، قبل أن يغادر البلد مرة أخرى في عام ٢٠١٧[٤٢].

٥٦ - ولوحظ وجود ميشيل دومرو في أيار/مايو ٢٠١٨ في المقاطعة الفرعية ماركوندا[٤٣]. ثم سافر في بداية تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى بانغي، حيث ألقت القبض عليه قوات الدرك بعد بضعة أسابيع في منطقة كومباتان[٤٤]. واعتباراً من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أصبح دومرو محتجزاً في مقر مجموعة الأمن والتدخل التابعة للدرك الوطني تحت اسم ميشيل مبايليمال[٤٥].

٥٧ - وتكشف المعلومات التي جمعها الفريق أن دومرو حاول إعادة الاتصال بعناصر سابقة في ''كودوس مباكارا''، كانوا يوفرون الأمن للقواعد الخلفية لجماعة ''كودوس'' في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال تسعينات القرن الماضي. وتفيد التقارير بأنه حاول تجنيد عناصر لإنشاء جماعة متمردة جديدة في تشاد من دون نجاح يذكر[٤٦].

جيم - قصور إجراءات المراقبة في المطارات والموانئ والطرق

٥٨ - للحصول على معلومات بشأن أوجه القصور في إجراءات المراقبة في المطارات والموانئ والطرق، اللازمة لمواجهة الاتجار الإقليمي بالأسلحة والموارد الطبيعية والمخدرات، انظر المرفق ٣-٢.

رابعا - التطورات في مناطق نفوذ فصائل ائتلاف سيليكا السابق والقتال المستمر مع ميليشيات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس

٥٩ - ظلت مناطق نفوذ فصائل ائتلاف سيليكا السابق إلى حد بعيد بلا تغيير. وعلى الرغم من تحسن العلاقات فيما بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق، التي تم تيسيرها بموجب اتفاقات وُقعت في إيبي بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (انظر S/2017/1023، الفقرات ١٣٦-١٣٩)، وفي بريا بتاريخ ٣ أيار/مايو ٢٠١٨ (انظر S/2018/729، الفقرة ٧٦)، وفي موايين - سيدو بتاريخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٨ (انظر الفقرتين ٣٠ و ١٠٦ من هذا التقرير)، لا تزال تقع حوادث عنف متكررة بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا أو الجماعات التي نصّبت نفسها جماعات للدفاع عن النفس.

---

(٤١) انظر: Emmanuel Chauvin, , *La guerre en Centrafrique à l'ombre du Tchad. Une escalade conflictuelle régionale?*, (Paris, Agence Française de Développement, 2018). متاح على الرابط: https://www.afd.fr/sites/afd/files/2018-03-04-43-15/guerre-centrafrique-tchad.pdf

(٤٢) اجتماع مع مصدر سري، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٤٣) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٤٤) اجتماع مع مصدر سري، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٤٥) اجتماع مع ضابط من قوات الأمن الداخلي، بانغي، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٤٦) اجتماع مع مصدر سري، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

ألف – الانتشار الواسع لانعدام الأمن والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

الخطاب المزدوج لقادة الجماعات المسلحة

٦٠ – يكرر قادة الجماعات المسلحة، من ناحية، التأكيد أمام السكان المحليين والمجتمع الدولي التزامهم بفرض الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرتهم وضمان وصول المساعدات الإنسانية ووضع حد للجريمة (انظر المرفق ٤-١)[٤٧]. ومن ناحية أخرى، فإنهم لا يتخذون أي تدابير ملموسة لمنع أو تخفيف الأفعال الإجرامية وأعمال النهب التي يرتكبها مقاتلوهم. وتبرز هذه الازدواجية بشكل واضح في مثلث كاغا باندورو/موايين – سيدو/باتانغافو (مقاطعتي أوهام ونانا – غريبيزي، انظر الخريطة في المرفق ٤-٢). وفي الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قام قادة الفصائل الثلاثة الرئيسية في ائتلاف سيليكا السابق، عبد الله حسين ومحمد الخاتم وعلي داراسا، بالتحرك إلى داخل المنطقة مع عدد كبير من القوات[٤٨]، وهو ما تزامن مع زيادة في عدد حالات الاستيلاء على ممتلكات السكان المحليين، بالإضافة إلى حالات النهب التي تستهدف الوكالات الإنسانية[٤٩].

ارتفاع مستويات الجريمة المرتكبة ضد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني

٦١ – تضررت قدرة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في هذا المثلث الجغرافي بشكل خطير بسبب سلسلة من الحوادث الأمنية منذ صيف عام ٢٠١٧ (انظر S/2017/1023، الفقرات ١٨١-١٨٧). وأصبح الموظفون الوطنيون التابعون للمنظمات غير الحكومية هدفاً سهلاً ومربحاً للعناصر المسلحة، بالنظر إلى أنهم يعيشون خارج مجمعات المنظمات غير الحكومية المؤمّنة، ومرتباتهم تزيد كثيراً عن متوسط الدخل المحلي. فعلى سبيل المثال، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أبلغت منظمة غير حكومية تعمل في باتانغافو وكابو عن وقوع ٣٤ عملية نهب استهدفت موظفيها الوطنيين، في حين استُهدف الموظفون الوطنيون لمنظمة دولية تعمل في كاغا باندورو ٢٢ مرة[٥٠]. وفي الحالتين، كان عناصر ائتلاف سيليكا السابق هم الجناة الرئيسيين.

٦٢ – ويسود توافق في الآراء على تصنيف الحوادث التي تكون فيها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني طرفاً في إطار الإجرام العادي. ومع ذلك، فإن الصلة بين هذه الأعمال الإجرامية وديناميات النزاع واضحة. فعلى سبيل المثال، في كاغا باندورو، ينبغي النظر إلى الزيادة في هذه الحوادث على أنها متصلة بالوجود القوي لمقاتلي ائتلاف سيليكا السابق في المنطقة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (انظر S/2018/729، الفقرتان ٧١ و ٧٢). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أصبح الوضع لا يطاق بعد أن تعرضت خمس منظمات غير حكومية لعمليات نهب في غضون أسبوع واحد. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أوقفت عدة منظمات إنسانية

(٤٧) اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، باتانغافو، ٤-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. واجتماعات مع مصادر سرية، بانغي، ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٤٨) انطلاقاً من كاغا باندورو، توجه القادة الثلاثة إلى موايين – سيدو في الفترة من ٣ إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٨، وإلى باتانغافو في الفترة من ١٤ إلى ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٤٩) تقرير سري، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٥٠) اجتماعات مع مصادر سرية، بانغي، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

تعمل في كاغا باندورو أنشطتها احتجاجا، فوعد قادة الجماعات المسلحة بالتدخل. ولكن، وبعد مرور بضعة أيام فقط، في ١٧ أيلول/سبتمبر، قامت عناصر مسلحة بنهب منظمة دولية أخرى بطريقة عنيفة[٥١].

زيادة ضعف المدنيين الذين يعيشون في مثلث كاغا باندورو/موايين – سيدو/باتانغافو

٦٣ - أحصى الفريق أثناء بعثته في هذه المنطقة[٥٢] ثماني نقاط تفتيش غير قانونية تابعة لائتلاف سيليكا السابق على الطريق بين باتانغافو وموايين – سيدو يتولّى إمرة معظمها عناصر نظاميون ومسلحون من القُصَّر. وفي باتانغافو، شكّلت الاشتباكات التي وقعت مؤخراً خرقاً لاتفاق عدم الاعتداء الذي وقّعه المقاتلون من ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٨[٥٣]. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تسببت سلسلة من الأعمال الانتقامية التي استهدفت المدنيين في اندلاع قتال عنيف بين عناصر محلية من ميليشيات أنتي بالاكا وائتلاف سيليكا السابق، مما أسفر عن نهب وحرق مخيم المشردين داخلياً ونزوح أكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص باتجاه مجمع المستشفى (انظر المرفق ٤-٣)[٥٤]. وتوفّي ثلاثة من الجرحى العشرين نتيجة إصابتهم بحروق بالغة[٥٥]. وحتى قبل اندلاع أعمال القتال، كان حوالى ٠٠٠ ٢٤ من الأشخاص المشردين داخلياً يتعرضون لاعتداءات وأعمال سلب واعتقالات تعسفية يومياً على يد عناصر ميليشيات أنتي بالاكا الذين يعيشون في المخيم ويأتمرون بإمرة أرسين ديبا ولقبه ''سينديه''[٥٦].

٦٤ - وفي كابو، أعرب السكان المحليون للفريق عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية في البلدة[٥٧]. ويدّعي القادة المحليون من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى أنهم يضمنون الأمن في البلدة، لكنهم عاجزون عن مكافحة عمليات فرض الإتاوات والسلب التي يقوم بها بعض زعماء ائتلاف سيليكا السابق (مثل ''الجنرال'' أجات) الذين يجوب مقاتلوهم المنطقة[٥٨]. وعلى الرغم من أن التجار المحليين يسددون الضرائب بانتظام للحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى لضمان حمايتهم، فإنهم مستهدفون على وجه الخصوص، ولذلك يسعون لاقتناء الأسلحة بحجة الدفاع عن النفس. وقد أقرّ زعيم الحركة، محمد الخاتم، بعلمه بالأمر، لكنه يرفض تحمّل أية مسؤولية عنه ويعزو عمليات فرض هذه الإتاوات إلى عناصر مسلحة خارجة عن السيطرة تعمل في المنطقة[٥٩].

٦٥ - ولم تسلم المناطق المحيطة بكاغا باندورو من حالة انعدام الأمن. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٨، وجد السكان الذين يعيشون في منطقة مبريس أنفسهم عالقين وسط سلسلة من الأعمال الانتقامية بين

---

(٥١) اجتماع مع ممثلين عن منظمات غير حكومية، بانغي، ٩ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٥٢) بعثة الفريق إلى باتانغافو وكابو وموايين – سيدو وكاغا باندورو (١٠-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

(٥٣) اجتماع مع ممثلين عن ائتلاف سيليكا السابق وميليشات أنتي بالاكا، باتانغافو، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٥٤) تقرير سري، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛ ومحادثة هاتفية مع مصدر سري، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٥٥) "CAR: More than 10,000 seek refuge in MSF-supported hospital in Batangafo following clashes", Médecins Sans Frontières, 2 November 2018. تم الاطلاع على الصفحة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨: https://prezly.msf.org.uk/car-more-than-10000-seek-refuge-in-msf-supported-hospital-in-batangafo-following-clashes.

(٥٦) اجتماع مع ممثلين عن منظمات غير حكومية، باتانغافو، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٥٧) اجتماع مع السلطات المحلية، كابو، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٥٨) اجتماع مع مصادر سرية، كابو، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٥٩) اجتماع مع محمد الخاتم، كاغا باندورو، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

مقاتلي أنتي بالاكا بقيادة فرانكو ياغبنغوي، الملقب ''بيليه''، ومجموعات مسلمة نصّبت نفسها جماعات دفاع عن النفس، تسمى ''المجاهدين''، يقودها زعيم محلي للشباب يدعى محمد جمعة. وعلى الرغم من أن الاشتباكات اندلعت بسبب فرض الإتاوات على التجار ورعاة الماشية المسلمين، فإن السيطرة على مواقع تعدين الذهب الخمسة في المنطقة هي على الأرجح المحرك الحقيقي لأعمال العنف. ونتيجة لذلك، قُتل ١٨ مدنياً (٧ نساء و ١١ رجلاً) وأُحرق ما بين ١ ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ منزل وأُجبر ٧ ٠٠٠ شخص على الفرار في أقل من شهر[٦٠].

بريا: ارتكاب أعمال عنف مروعة على أساس إثني من أجل السيطرة على الموارد

٦٦ - كانت الجبهة الشعبية وحلفاؤها المحليون (انظر S/2017/1023، الفقرات ١٤٥-١٥٢) ضالعة مباشرة في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني في بريا (مقاطعة كوتو العليا). ومنذ أيار/مايو ٢٠١٧ (انظر S/2017/639، الفقرات ٧٦-٧٨)، كان أكثر من ٥٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً يعيشون بالقرب من قاعدة البعثة المتكاملة في ما يسمى ''مخيم PK3''، حيث أنشأ مقاتلو ميليشيات أنتي بالاكا المحليون بقيادة تييري فرانسوا بيلينغا الملقب ''بوكاسا'' قواعدهم ويقومون بمضايقة السكان المحليين[٦١]. وأخذت حدة التوترات بين عناصر ميليشيات أنتي بالاكا وائتلاف سيليكا السابق بالارتفاع تدريجياً وبلغت ذروتها منذ آب/أغسطس ٢٠١٨. ونتيجة لذلك، قُتل ما لا يقل عن ٣٠ مدنياً (بينهم ١٢ امرأة وطفلان) ووصل أكثر من ٤٤ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين حديثاً إلى مخيم PK3 (انظر الخريطة في المرفق ٤-٤)[٦٢].

٦٧ - وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠١٨، شنّت الجبهة الشعبية هجوماً على الطريق المؤدي إلى إيرابانداا (جنوب بريا) لوضع حد لاستهداف التجار المسلمين وتفكيك قواعد ميليشيات أنتي بالاكا. وبحسب التقارير، أقدم أكثر من ٥٠ عنصراً مدججاً بالسلاح من عناصر الجبهة الشعبية بقيادة دمبوشا حسين على قتل عشرات الأشخاص، بينهم ما لا يقل عن خمسة مدنيين، وإحراق ٣٦ منزلاً. ولاحقاً، في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٨، هاجم عناصر من ائتلاف سيليكا السابق بقيادة إساكا أوبين قاعدة تابعة لميليشيات أنتي بالاكا في منطقة بورنو في بريا وقتلوا ثيوفيل ندومبا، أحد زعماء ميليشيات أنتي بالاكا[٦٣]. وخلال الهجوم، فقد ١٢ مدنياً (بمن فيهم ٥ رجال و ٥ نساء وقاصر وشخص ذو إعاقة) أرواحهم. وأفادت التقارير بأن ائتلاف الجبهة الشعبية نصب في اليوم نفسه كميناً وقتل ما لا يقل عن ١٥ مدنياً ينتمون إلى جماعة باندا الإثنية كانوا يعملون في موقع ماتابيسي للتعدين (الذي يقع على مسافة ١٨ كم إلى الشمال من بريا). وأخيراً، في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اختطف عناصر من الجبهة الشعبية ١٢ مدنياً من مخيم PK3. ولما لم يقبل زعماء ميليشيات أنتي بالاكا الشروط المفروضة من أجل تحرير السجناء، أعدم مقاتلو ائتلاف سيليكا السابق تسعة من المدنيين المختطفين (سبع نساء ورجلان). وفي اليوم التالي،

(٦٠) تقرير سري، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٦١) في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نفّذت شرطة البعثة عدة عمليات للتفتيش عن الأسلحة لتفكيك قواعد ميليشيات أنتي بالاكا واعتقال زعمائهم المحليين. تقارير سرية، ٢٠ آب/أغسطس و ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٦٢) تقرير سري، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٦٣) قاد ثيوفيل ندومبا وتييري فرانسوا بيلينغا الملقب ''بوكاسا'' فصيلين مستقلين من ميليشيات أنتي بالاكا.

ألقى حشد غاضب من مخيم PK3 سبع جثث، بينها جثث النساء الخمس، قبالة بوابة البعثة المتكاملة (انظر المرفق ٤-٥)[٦٤].

باء - متابعة الاتجار بالأسلحة بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى

٦٨ - واصلت فصائل ائتلاف سيليكا السابق، وبخاصة الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام، اقتناء المعدات العسكرية من الأراضي السودانية لاستكمال مخزوناتها[٦٥]. وبتسارع وتيرة تدريب وتسليح ونشر القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي، وكذلك في ظل عدم وجود اتفاق سياسي يحدد شروط إدماج الجماعات المسلحة في قوات الدفاع والأمن الوطنية (انظر S/2018/729، الفقرة ٨١)، ترى فصائل ائتلاف سيليكا السابق أنها في حاجة إلى مواصلة تعزيز قدراتها العسكرية[٦٦]. وقد أدى تدفق الأسلحة من السودان، الذي لوحظ منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، إلى مشاهدة مقاتلي الاتحاد من أجل السلام والجبهة الشعبية بصورة متزايدة وهم يحملون مسدسات وبنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف، فضلا عن قاذفات آر بي جي ورشاشات مثبّتة على مركباتهم (انظر المرفق ٤-٦). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت عدة تقارير أيضاً تفيد بإطلاق النار من أسلحة آلية في نديلي وكاغا باندورو، وأماكن أخرى، والسبب حسب التقارير هو إجراء تجارب للأسلحة المقتناة حديثاً[٦٧].

٦٩ - وعلى النحو المبين في تقرير الفريق لمنتصف المدة لعام ٢٠١٨ (انظر S/2018/729، المرفق ٦-٣) اشترت الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام أسلحة ومركبات في السودان، مستفيدة من علاقات عبد الله حسين بالمتجرين بالسلاح. وقد استغل المتجرون السودانيون حملة لجمع الأسلحة التي نفّذتها حكومة السودان في دارفور[٦٨] من أجل جمع الأسلحة والذخائر من المقاتلين السودانيين وبيعها لفصائل ائتلاف سيليكا السابق. وأُبلغ الفريق بأن الاتحاد من أجل السلام اقتنى في نيسان/أبريل ٢٠١٨، من خلال صفقة مع عبد الله حسين، أسلحة سودانية، شملت ٢٠٠ بندقية هجومية من طراز كلاشنيكوف و ٦ مدافع رشاشة و ٠٠٠ ٢٥ طلقة ذخيرة. وأفادت تقارير بأن الاتحاد من أجل السلام أبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ صفقة أسلحة جديدة مع متجرين سودانيين مباشرة؛ وسددت الجماعة دفعة أولى قدرها ٤٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالى ٥٠٠ ٧٧ دولار) للحصول على مدافع رشاشة وخمس مركبات (شاحنات) مجهزة بالأسلحة؛ وبحسب التقارير، ما زال يتعين على الاتحاد أن يسدد للمتجرين مبلغ ٥٠ مليون فرنك (حوالى ٠٠٠ ٨٧ دولار)[٦٩]. وقد زُوِّد الفريق بصور لبعض الأسلحة والذخائر التي تم شراؤها من خلال الصفقتين (المرفق ٤-٦).

---

(٦٤) تقرير سري، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٦٥) أفادت عدة مصادر بوجود مخزونات في مناطق منها بوسمبتيله ونديلي وبامباري وأليندا.

(٦٦) اجتماعات واتصالات مع مصدر سري، ٨ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. واجتماع مع عضو في التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى (التجمع الوطني)، بيراو، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، خلال اجتماع لجنة الجزاءات، شدد ممثل السودان على أن حكومة بلده تنفّذ التدابير الرامية إلى منع انتشار الأسلحة في ما يتعلق بحملة نزع السلاح.

(٦٧) تقارير سرية، ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٦٨) للاطلاع على المراحل المختلفة من الحملة السودانية لنزع السلاح، انظر: S/2017/1125، الفقرات ٩٨ إلى ١٠٢.

(٦٩) اجتماع واتصالات مع مصادر سرية، ٨ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٧٠ - وفي عام ٢٠١٧ (انظر S/2017/639، الفقرة ٧٠ والمرفق ٥-٩)، أشار الفريق إلى دور موسى أسيميه في تجنيد مقاتلين سودانيين مسلحين وإدخال أسلحة سودانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز صفوف الجبهة الشعبية (انظر أيضاً الفقرة ٥٣ أعلاه). وأفيد بأن موسى أسيميه كان موجوداً في بامباري في نيسان/أبريل ٢٠١٨ لتسليم المعدات والحصول على الأموال لقاء صفقته مع الاتحاد من أجل السلام[٧٠]. وكثيراً ما تذكر جهات، منها زعماء من ائتلاف سيليكا السابق، موسى هلال، زعيمَ الميليشيا العربي الدارفوري السيئ السمعة الذي رفض الانخراط في عملية نزع السلاح الطوعية[٧١]، بوصفه أحد الموردين الرئيسيين للأسلحة من السودان[٧٢]. وعلى الرغم من أن هلال كان لا يزال قيد الاعتقال منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، حسب مصادر مطلعة، فإن الاتصال به وبالمقربين منه ما زال ممكناً، وهو ما قام به، حسب التقارير، الاتحاد من أجل السلام والجبهة الشعبية في ضوء الصفقة المذكورة أعلاه من شهر أيلول/سبتمبر[٧٣]. وتفيد التقارير بأن عناصر غير منضبطة تابعة لمحمد حمدان دقلو الملقب ''حميتي''، رئيس قوات الدعم السريع من السودان ضالعون هم أيضاً في الاتجار بالأسلحة[٧٤]. وأفيد أيضا بأن ليبيا كانت مصدر جزء من الأسلحة التي تم الحصول عليها من السودان[٧٥]، لكن الفريق لم يتمكن من العثور على أي دليل على هذا الادعاء.

٧١ - وبصورة رئيسية، يستخدم المتجرون السودانيون طريقين لنقل الأسلحة إلى داخل جمهورية أفريقيا الوسطى. إذ تنتقل الشاحنات المحمّلة بالأسلحة من أم دافوق باتجاه تولو (قرية سودانية حدودية تقع على مسافة ١٢٠ كم جنوب أم دافوق)، ثم إلى أوادا دجالي/أوادا، لتصل إلى وجهتها النهائية في بريا أو إيبي أو بامباري أو إليندا. أما الطريق الثاني فيمر من القرى الحدودية أم دخن أو تيسي أو أم دافوق إلى بيراو ومنها إلى نديلي وكاغا باندورو[٧٦].

٧٢ - وأخيراً، انتشرت تسجيلات فيديو[٧٧] تُظهر عناصر من الجبهة الشعبية يفتشون القافلة التي تحمل معدات للمستشفيات والتي مرّت عبر نديلي في أيار/مايو ٢٠١٨ (S/2018/729، الفقرة ١٣). وفي أحد التسجيلات، يعلن عبد الله حسين أنه سيصادر المعدات العسكرية الموجودة على متن المركبات؛ بيد أن الفريق لم يجد أي دليل على ذلك[٧٨].

---

(٧٠) مراسلات سرية، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٧١) للاطلاع على معلومات عن موسى هلال، انظر: S/2017/1125، الفقرات ٢٤ إلى ٣١ و ٩٨.

(٧٢) اجتماعات مع ممثلين عن التجمع الوطني والجبهة الشعبية ومصادر سرية، في بيراو وبانغي، ٣ و ٥ و ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.

(٧٣) اجتماعات واتصالات مع مصدر سري، ٨ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٧٤) اجتماع مع مصدر سري، بيراو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٧٥) مصادر سرية، ١١ نيسان/أبريل و ٢٧ أيلول/سبتمبر و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٧٦) اجتماع مع مجلس السلطان، سلطة تقليدية تمارس مهام القضاء والوساطة، وجهات اقتصادية فاعلة، بيراو، ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وتقرير سري، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. انظر أيضاً S/2016/694، الفقرة ٧٤.

(٧٧) انظر، على سبيل المثال: www.france24.com/fr/20180713-reporters-doc-centrafrique-voie-armes-seleka-logone-ndele-independance-autonomie/ (تم الاطلاع عليه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨). وتسجيلات فيديو أخرى محفوظة في ملفات الفريق.

(٧٨) اجتماعات مع مصادر سرية، نديلي، ٢٤-٢٦ تموز/يوليه و ٩-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

جيم – أسلحة ميليشيات أنتي بالاكا وتفكيك مرافق تصنيع الأسلحة محلياً

٧٣ – مع أن مقاتلي أنتي بالاكا يشاهَدون، بصورة متزايدة، وهم يحملون أسلحة تقليدية (انظر S/2018/729، المرفق ٦-٣ و S/2017/1023، الفقرة ١٠٤)[٧٩]، فإنهم لا يزالون مجهزين في المقام الأول بأسلحة يدوية الصنع وذخائر صيد يستخدمونها أثناء العمليات العسكرية (انظر S/2018/729، الفقرات ٨٩ و ٨٨ و ١٠٨). وهذه الممارسة شائعة بين كل جماعات أنتي بالاكا في المناطق الوسطى والشرقية. وعلى الرغم من أن ذخائر الصيد لا تزال تهرَّب إلى البلد عن طريق جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو (انظر الفقرتين ١٩٥ و ١٩٦ أدناه)، فإن مقاتلي أنتي بالاكا اكتسبوا ما يلزم من خبرة ووسائل لصنع البنادق يدوياً وتعديل ذخائر الصيد في مرافق لتصنيع الأسلحة بصورة غير مشروعة. وعلى النحو المفصل في المرفق ٤-٧، نفذت البعثة المتكاملة عدة عمليات لتفكيك تلك المرافق.

دال – استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها

٧٤ – لا تزال الموارد الطبيعية تشكّل مصدراً مهماً للدخل بالنسبة للجماعات المسلحة التي تنشط في المناطق الشمالية والشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يؤدي إلى التنافس على السيطرة على الأراضي، على سبيل المثال حول مواقع التعدين في منطقتَي مبريس وبريا (انظر الفقرتين ٦٥ و ٦٧ أعلاه).

٧٥ – وخلال البعثة إلى نديلي (٢٦-٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨)، جمع الفريق معلومات تؤكد أنه على الرغم من وجود ممثل للسلطة المعنية بالتعدين، فإن الاتجار بالذهب والماس ما زال متفشياً (انظر S/2018/729، الفقرة ٨٦). ويُذكر أن خمسة من الجامعين الستة للموارد الذين يعملون الآن في نديلي كانوا يعملون أصلا قبل الأزمة (انظر المرفق ٤-٨). وقد أصبح هؤلاء العاملون يسدّدون الضرائب الآن إلى الإدارة غير الشرعية التابعة للجبهة الشعبية بدلاً من ممثلي الدولة. وبالمثل، بدلاً من العمل مع دور الشراء الرسمية (التي باتت مغلقة الآن)، أصبحوا مضطرين الآن لبيع سلعهم بطريقة غير مشروعة، سواء في بانغي أو في تشاد والسودان. وفي بعض الأحيان، ينقل متجرون من المنطقة أيضاً الذهب والماس إلى الكاميرون؛ وللوصول إلى الكاميرون، يعبرون جنوب تشاد حيث تُعتبر الطرق أكثر أماناً، بدلاً من عبور جمهورية أفريقيا الوسطى[٨٠].

٧٦ – وعلى نحو ما لوحظ في بريا (انظر S/2018/729، الفقرة ٨٤)، يشارك بعض زعماء ائتلاف سيليكا السابق مباشرة، وعلى الأرجح لحسابهم الشخصي، في تهريب الماس والذهب. وينطبق ذلك بشكل خاص على أولئك الذين كانوا يعملون أصلا في قطاع التعدين قبل الأزمة، مثل أدوم جعفر (المنسق السياسي للجبهة الشعبية)، الذي كان في السابق الممثل المحلي لعمال المناجم اليدويين في نديلي[٨١].

(٧٩) تقارير سرية، ١ تموز/يوليه و ١٧ تموز/يوليه و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٨٠) اجتماع مع عمال مناجم يدويين ومع جامعين للموارد في نديلي، ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(٨١) المرجع نفسه.

خامساً – التطورات في المناطق المتاخمة للكاميرون

ألف – أنشطة الجماعات المسلحة في الشمال الغربي

٧٧ – يشجّع الحوار المتوخى عقده تحت رعاية مبادرة الاتحاد الأفريقي الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة الشمالية الغربية على التعبير على نحو أفضل عن مواقفها السياسية. وفي هذه المرحلة، أصبحت جماعات أنتي بالاكا في مقاطعتَي بوار وبوكارانغا وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار ممثلةً في اجتماعات لجنة المشورة والرصد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وينطبق ذلك أيضاً على فصيلَي الثورة والعدالة (فصيل سايو وفصيل بيلانغا، انظر S/2016/1032، الفقرات ٢٠٢-٢٠٤)، اللذين أبديا استعدادهما حتى للبدء بنزع السلاح من دون شروط مسبقة في إطار البداية المبكرة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

٧٨ – وفي أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اقترح عباس صديقي، زعيم حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، على كل الجماعات في المنطقة (باستثناء الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى التابعة لأحمد بحر) فكرة تشكيل ”جمعية عامة“. وهدفَ صديقي من ذلك إلى إقناع الجماعات الأخرى بأن تجعل مشاركتها في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن مشروطة ببدء مناقشات أوسع للحصول على تنازلات سياسية من الحكومة[٨٢]. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت كل الجماعات قد وافقت على فكرة تشكيل هذه الجمعية[٨٣]، لكن لا يزال يتعيّن تأكيد مسألة تبنّي موقف مشترك بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

٧٩ – وقد فكَّر زعيم حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار حتى في تمثيل جماعات أنتي بالاكا المحلية من المنطقة في الحوار المقبل. فتلك الجماعات تشعر بالإحباط لعدم قدرتها على المشاركة بصورة مباشرة في المفاوضات. إذ تمثّلها حالياً مجموعات التنسيق التابعة لميليشيات أنتي بالاكا التي مقرها بانغي، سواء بقيادة باتريس إدوار نغايسونا أم ماكسيم موكوم. وفي هذا السياق، من الممكن تحقيق تقارب، لا سيما في ما يتعلق بالأخوة ندواليه، الذين سبق أن توصّلوا إلى أرضية مشتركة مع حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بشأن القضايا الاقتصادية من خلال اتفاق بوار المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر الفقرات ١١٠-١١٥ أدناه).

٨٠ – وقبلت قيادة فصيل الثورة والعدالة التابع لسايو وفصيل الثورة والعدالة التابع لبيلانغا، عندما اتصل بهما ممثلو حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، فكرة عقد اجتماع ولكنهما رفضا إعادة النظر في مواقفهما بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وعلى الرغم من أن زعيمَي فصيلَي الثورة والعدالة اشتكيا من أن التأخير في تنفيذ تلك العملية حرم مقاتليهم من سبل كسب العيش (انظر الفقرة ٩٢ أدناه)، فإنهما واصلا الإعراب علناً عن استعدادهما للتعاون مع

(٨٢) اجتماع مع ممثلين عن فصيل الثورة والعدالة التابع لسايو وميليشيات أنتي بالاكا، بوار، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وبانغي، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ واجتماع مع ممثل عن فصيل الثورة والعدالة التابع لبيلانغا، بانغي، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٨٣) اجتماع مع زعيم ميليشيات أنتي بالاكا، بوار، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ واجتماع مع ممثلين عن فصيل الثورة والعدالة التابع لسايو وفصيل الثورة والعدالة التابع لبيلانغا، بانغي، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ و ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.

الحكومة[٨٤]. وفي الوقت نفسه، اشتكى زعيما الفصيلين إلى الفريق بأنهما لم يتلقيا بعد أي تعويض من الحكومة مقابل التزامهما بنزع السلاح.

٨١ - وعلى الرغم من أن زعيم الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى ''الجنرال'' أحمد بحر ظل يزعم بأنه ملتزم بنزع السلاح[٨٥]، فإن ضعف هيكل الحركة والصعوبات التي تواجهها في إنشاء سلسلة إمداد فعالة دفعت المقاتلين إلى التحسب لكيفية ضمان بقائهم، فأصبحوا يتصرفون على نحو لا يمكن التنبؤ به ويؤججون حالة انعدام الأمن في المنطقة.

٨٢ - وتتألف الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى في معظمها من مقاتلين كانوا يقاتلون في السابق في دارفور والتحقوا بالحركة من خلال علاقات أحمد بحر في السودان[٨٦]. وقد انضم هؤلاء المقاتلون إلى جماعة بحر بهدف الحصول على إيرادات عن طريق تكرار النموذج الذي وضعته الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى في منطقة كاغا باندورو عندما هيمنت على تجارة الماشية.

٨٣ - وكما ما جاء في تقرير الفريق لمنتصف المدة لعام ٢٠١٨، تحالفت الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى مع الجبهة الشعبية (انظر S/2018/729، المرفق ٧-١). وفي مقابل الحصول على الدعم من بحر، التزم حسين بالدفاع عن مصالح الحركة في الحوار السياسي، ولا سيما في ما يتعلق بإدماج عناصرها في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وبمسألة العفو العام[٨٧].

باء- الاستقرار الهش والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في مقاطعة أوهام - بنديه

الأشخاص المشردون داخلياً العائدون إلى ديارهم بعد الأزمة

٨٤ - اندلعت اشتباكات بين حركة الثورة والعدالة والحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (انظر S/2018/729، الفقرات ٩٦-٩٨) عرّضت السكان الذين يعيشون في منطقة باوا (مقاطعة أوهام - بنديه) لأزمة عنيفة. ففي البداية، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فرّ نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص هرباً من الهجمات التي شنّتها حركة الثورة والعدالة على مواقع الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى والتمسوا الملاذ في باوا. ثم، في الفترة من ١ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أُجبرت موجة ثانية تتألف من نحو ٣٥ ٠٠٠ من المدنيين على ترك ديارهم بسبب أعمال العنف الانتقامية التي ارتكبتها الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى (انظر الخريطة في المرفق ٥-١)[٨٨]. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أطلقت البعثة المتكاملة ''عملية مبارانغا'' وأنشأت منطقة خالية من الأسلحة بشعاع ٥٠ كلم حول باوا. ومع ذلك، ظلت التقارير التي تفيد بوقوع حوادث العنف ترد من وقت إلى آخر حتى أيار/مايو ٢٠١٨[٨٩]. وخلال

(٨٤) اجتماع مع ممثل عن فصيل الثورة والعدالة التابع لبيلانغا، بانغي، ١٢ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ واجتماع مع ممثل عن فصيل الثورة والعدالة التابع لسايو، بانغي، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٨٥) تقرير سري، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٨٦) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٨٧) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٨٨) تقرير سري، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٨٩) اجتماع مع ممثل عن منظمة غير حكومية، باوا، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

النصف الأول من عام ٢٠١٨، أصبحت باوا أكبر موقع للأشخاص المشردين داخلياً في البلد، باستضافته أكثر من ٠٠٠ ٦٠ مدني يعتمدون اعتماداً كلياً على المساعدة الإنسانية.

٨٥ - ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ما برحت المنطقة تشهد حركة عودة بطيئة ولكن مستمرة للسكان المشردين. وبحسب النتائج التي توصل إليها الفريق[٩٠]، ومع أن إنشاء ١٣ قاعدة مؤقتة للبعثة المتكاملة وتسيير دوريات مشتركة للبعثة المتكاملة والقوات المسلحة أسهما في زيادة شعور الناس بالأمن، فإن الموسم الزراعي المقبل حفّز أيضاً على العودة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان حوالى ٠٠٠ ٢ من الأشخاص المشردين داخلياً فقط لا يزالون يعيشون في باوا، في أسر مضيفة أو ملاجئ مجتمعية[٩١]. وكان معظم هؤلاء الأشخاص من قرى تقع بالقرب من الحدود التشادية، حيث لا تزال الحالة الأمنية متقلبة للغاية[٩٢].

الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى

٨٦ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كانت القرى الواقعة على طول المحورين بيتوكو - بيبنغي وبيمال - بمبيري (شمال باوا) لا تزال خالية كما كان السكان مشردين في بيمال أو بيتوكو أو في تشاد. ووصف زعماء القرى الواقعة على طول هذين المحورين، الذين قابلهم الفريق في بيتوكو والبيمال، على التوالي، المنطقةَ الحدودية مع تشاد بأنها ”أرض خلاء“ حيث لا تزال تُشن غزوات من قبل مقاتلي ائتلاف سيليكا السابق، يُرجَّح أنهم ينتمون إلى الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى، وعناصر نظامية يشير إليهم السكان على أنهم ”جنود تشاديون“[٩٣]. ولم يتمكن الفريق من تأكيد هوية هذه العناصر النظامية. وعلى الرغم من بعض حالات العودة المؤقتة، فإن استمرار وجود المسلحين في المنطقة وعدم وجود قواعد تابعة للبعثة المتكاملة وللقوات المسلحة على طول هذين المحورين يحول دون عودة الناس إليها على أساس دائم.

٨٧ - فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس ٢٠١٨، عاد سكان منطقة بيدام (معقل سابق للحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى) إلى المنطقة وشرعوا في إعادة بناء قراهم. إلا أنه في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وقع بعض المزارعين المحليين في كمين نصبه مقاتلو ائتلاف سيليكا السابق وهم في طريقهم إلى حقولهم. وأُطلقت النار على رجل واختُطف اثنان من الشبان أثناء الهجوم، عُثر على جثتيهما في الأدغال بعد بضعة أيام[٩٤]. وتعرف بعض ممن شاهدوا الحادثة إلى واحد على الأقل من مرتكبي الهجوم وهو ينتمي إلى الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى وكان موجودا في المنطقة سابقا. وبعد الهجوم، فر السكان المحليون مرة أخرى إما إلى بيتوكو وإما إلى تشاد.

٨٨ - وزادت الأزمة الأخيرة من انتقال السكان ذهابا وإيابا عبر الحدود التشادية[٩٥]. وأفاد الأشخاص الذين أجرى الفريق مقابلات معهم بأن مقاتلين تابعين لائتلاف سيليكا السابق، ينتمون على الأرجح

(٩٠) بعثة الفريق في منطقة باوا من ٤ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٩١) اجتماع مع ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باوا، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٩٢) اجتماع مع أشخاص مشردين داخلياً، باوا، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٩٣) اجتماع مع الزعماء المحليين وممثلي المجتمع المحلي، في بيتوكو وبيمال، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٩٤) اجتماع مع الزعماء المحليين، في بيتوكو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٩٥) الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى مغلقة رسمياً منذ أيار/مايو ٢٠١٤ (انظر الوثيقة S/2014/762، الفقرة ٤٢).

إلى الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية وعناصر نظاميين هو المسؤولون عن الاعتداءات والعنف ضد هؤلاء السكان. وفي كثير من الأحيان كانت تُفرَض ضرائب غير مشروعة على المدنيين أو تُسلب ممتلكاتهم بعنف أو يحتجزون تعسفا[٩٦]. وفي غياب اتفاق ثلاثي يشمل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ومفوضية شؤون اللاجئين، يُترك المدنيون من دون أي دعم عندما يحاولون عبور الحدود ويكونون بالتالي عرضة إلى حد كبير للعنف[٩٧]. وقد دفعت الأخطارُ التي تهدد الأشخاص الذاهبين إلى تشاد واللاجئين العائدين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بلدهم البعثةَ المتكاملة إلى مواكبة المدنيين على الطريق بين بيمال وبمبيري مرة واحدة في الأسبوع[٩٨].

٨٩ - وظلت أعمال العنف التي ارتكبها مقاتلو الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ حية في ذاكرة الناس. فقد قام المقاتلون بإحراق القرى والحقول الواقعة على محوري باوا - بيمال وباوا - بتوكو بشكلٍ منهجي انتقاما من السكان المحليين لدعمهم المزعوم لجماعة الثورة والعدالة. وتفيد معلومات جمعها الفريق بأن حوالى ٥٠ مدنيا، بينهم نساء وأطفال، قُتلوا في قرى بيتوكو وبيدام وبيمال وبيبورا والمناطق المحيطة بها، خلال ذلك الشهر[٩٩]. ونتيجة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبها مقاتلو الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى اضطُر أفراد المجتمعات المسلمة إلى الفرار خوفا من الانتقام. فعلى سبيل المثال، لا يزال المسلمون من بيمال مشردين في تشاد.

٩٠ - وعلى الرغم من أن ''عملية مبارانغا'' قد أضعفت الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى وأجبرت مقاتليها على الانسحاب إلى مقاطعة نغاونداي الفرعية، فقد واصلت عناصر ''الجنرال'' بهار مضايقة المدنيين وإقامة نقاط تفتيش غير قانونية، تستهدف بصفة خاصة التجار المحليين القادمين من مبايبوم في الكاميرون والمتوجهين إليها[١٠٠]. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تعرضت اثنتان من المنظمات غير الحكومية للسلب في جنوب وغرب باوا، وإن كان من غير الواضح ما إذا كانت هذه الأفعال قد ارتُكبت على أيدي مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى أو الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى[١٠١]. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ أيضا، قام مقاتلو الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى بإطلاق النار على دورية تابعة للبعثة المتكاملة ثم ردت الدورية بإطلاق النار، فلاذ المهاجمون إلى الفرار[١٠٢].

٩١ - وأخيرا، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قام ١٠ مقاتلين تابعين لائتلاف سيليكا السابق، مسلحين بقاذفة قنابل من طراز RPG-7 وست بنادق من طراز كلاشنيكوف، أغلب الظن أنهم ينتمون إلى الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطي، بإطلاق النار على ثلاثة جنود من القوات المسلحة كان من المقرر نشرهم في بمبيري. ففرَّ عناصر القوات المسلحة إلى الأدغال، ولكن احتُجز أحدهم رهينة.

(٩٦) تقرير سري، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٩٧) اجتماع مع ممثل مفوضية شؤون اللاجئين، في باوا، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٩٨) اجتماع مع مصدر سري في بيمال، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٩٩) اجتماع مع السلطات المحلية في بيتوكو وبيمال وبيبورا، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٠٠) اجتماع مع ممثل التجار، في باوا، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٠١) تقريران سريان، ١٠ أيلول/سبتمبر و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٠٢) تقرير سري، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، تمكن الجندي الأسير الذي لقي معاملة سيئة من الهرب من دون بندقيته من طراز كلاشنيكوف وذخائره[١٠٣]. ويتضمن المرفق ٥-٢ قائمة بالحوادث الأخرى التي كانت الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى ضالعة فيها.

تجاوزات جماعة الثورة والعدالة وحالات التوتر المتزايدة بينها وبين القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى

٩٢ - على الرغم من وجود أفراد البعثة المتكاملة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، أبلغ السكان المحليين على طول محور باوا - بيتوكو الفريق بالتجاوزات المستمرة التي يرتكبها عناصر تابعون لجماعة الثورة والعدالة تحت قيادة ''الجنرال'' أرميل سايو. وفي انتظار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن منذ آب/أغسطس ٢٠١٨، يتحسب مقاتلو جماعة الثورة والعدالة لكيفية ضمان بقائهم، بالاختباء في القرى ومضايقة السكان. وواصلوا إقامة نقاط تفتيش تستهدف السكان المحليين ويزيلونها عند مرور مركبات البعثة المتكاملة أو المنظمات غير الحكومية. وأفاد البعض أيضا أن عناصر من جماعة الثورة والعدالة كانوا أتوا من ماركوندا وبوجومو (مقاطعة أوهام) قد استقروا في المنطقة بعد عودة السكان المشردين. وخوفا من الانتقام، يحجم المدنيين عن إبلاغ قوات الأمن الوطني عن عناصر الجماعة المسؤولين عن ارتكاب التجاوزات[١٠٤].

٩٣ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تورط عناصر تابعون لجماعة الثورة والعدالة أيضا في حادثة مع جنود القوات المسلحة في قرية بيناه ١ (٢٥ كيلومترا شمال باوا). وقد وقعت هذه الحادثة خلال دورية مشتركة في المنطقة الشمالية، كان حفظة السلام الكاميرونيون يسيرون خلالها أمام عناصر القوات المسلحة في طريق العودة إلى باوا. وحسبما أكده شهود عيان، أطلقت عناصر الجماعة النار على جنود القوات المسلحة أثناء دخولهم قرية بيناه ١. وردا على الهجوم، ترجلوا من المركبات وساروا إلى القرية بحثاً عن المعتدين. وكان معظم القرويين قد فروا إلى الأدغال خوفاً من إطلاق النار. وأطلق جنود القوات المسلحة النار على رجل يبلغ ٢٥ سنة من العمر كان يحاول الفرار فأردوه وأساءوا معاملة رجل يبلغ ١٨ سنة من العمر. كما فتشوا المنازل وصادروا ثلاث أسلحة تقليدية وألقوا القبض على ثلاثة أشخاص. ويبدو أن التحقيق الذي أجري بعد الحادث يؤكد أن الرجل الذي قُتل مدني أصله من بوجومو لا علاقة له بالفرع المحلي لجماعة الثورة والعدالة[١٠٥]. وأكد الشهود الذين أجرى الفريق مقابلات معهم أن عناصر الجماعة بدأوا إطلاق النار ولكنهم اعتبروا رد القوات المسلحة غير متناسب[١٠٦].

جيم - جماعة سيريري والاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية عبر الحدود

هشاشة هيكل سيريري

٩٤ - سيريري جماعة مسلحة أغلبية أفرادها من قبيلة الفولاني، أنشئت في أواخر عام ٢٠١٧ في محافظة مامبيريه - كادي (انظر الوثيقة S/2018/729، الفقرة ٩٣ والمرفق ٧-١). ونشأت الجماعة في سياق العودة التدريجية إلى مقاطعة مامبيريه - كادي لأفراد قبيلة الفولاني الذين كانوا وجدوا ملاذا في

(١٠٣) تقرير سري، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٠٤) اجتماع مع مصدر سري في بيدايا، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٠٥) تقرير سري، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٠٦) اجتماع مع مصادر سرية، في بيناه ١، ١ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

الكاميرون في مراحل النزاع الأولى. وجاء إنشاء سيريري ردا على حالات سرقة ماشية يملكها أفراد قبيلة الفولاني على أيدي مقاتلي أنتي – بالاكا، لا سيما المقاتلون الذين يأتمرون بإمرة نيس دوموانس في في أمادا –غازا.

٩٥ – وتتألف الجماعة الآن من عدة جماعات فرعية محلية تنسق مواقفها. وقادتها المحليون هم ''النقيب'' نبانغو و '' اللواء'' تيوفيل (الذي حل محل ''الجنرال'' جبريلا، الذي قتلته البعثة المتكاملة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨) في نوفو؛ و''الجنرال'' أبا باورو (الذي يُدعى أيضا ''أردو أبا'') و ''العقيد'' دوغو في ديلابوكو (انظر الخريطة في المرفق ٥–٣). وكثيرا ما يصوَّر أردو أبا على أنه القائد العسكري الرئيسي للجماعة، غير أن بعضهم يعترض على سلطته، لا سيما تيوفيل. ويقال إن أردو أبا أراد توحيد قوته مع الاتحاد من أجل السلام الذي يتزعمه علي داراسا، ولكنه لم يستطع بسبب معارضة قادة آخرين من جماعة سيريري[١٠٧]. وأفيد أيضا بأن مقاتلين من الجبهة الديمقراطية التابعة لعبد الله مسكين شوهدوا في غامبولا.

الخطة الاقتصادية لجماعة سيريري

٩٦ – كان مؤسسو جماعة سيريري يهدفون إلى تكرار النمط الذي استحدثه علي داراسا حول محافظة بامباري (واتبعته أيضا حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في الشمال الغربي)، حيث تسيطر الجماعات المسلحة على قطاع الماشية، فتولد بذلك إيرادات كبيرة (انظر الفرع سادسا أدناه). وجندت جماعة سيريري مقاتلين من مقاطعات مختلفة، بينهم عناصر سابقون في الاتحاد من أجل السلام أو الجبهة الديمقراطية، ووضعت نظاما صارما لفرض ضرائب على الماشية[١٠٨].

٩٧ – وبسبب عدم وضوح تسلسل القيادة في جماعة سيريري، نفذت السياسة الضريبية بطريقة غير منظمة وعنيفة في كثير من الأحيان، إذ غالبا ما تقوم عدة جماعات صغيرة بفرض ضرائب على نفس القطيع وترد بعنف على أي شكاوى[١٠٩]. واعتمدت الجماعة نظاما قاسيا للعقوبات يجبر الرعاة بصورة منتظمة على التبرع بمزيد من الماشية. وأدت هذه الممارسات إلى رحيل العديد من الرعاة من المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجماعة مما دفع الجماعة إلى استكشاف مصادر جديدة للإيرادات[١١٠].

٩٨ – ولزيادة فرص الابتزاز، حاولت الجماعة توسيع منطقة نفوذها نحو الشمال، حول نغيا – بوار (انظر الوثيقة S/2018/729، المرفق ٧–١) ونحو الجنوب، وفشلت عدة مرات في السيطرة على غامبولا. ونجحت عملية ''جنجت '' التي قامت بها البعثة المتكاملة، والتي بدأت في أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٨، في احتواء الجماعة فباتت عمليات هذه الأخيرة تقتصر الآن أساسا على مقاطعة غامبولا الفرعية

(١٠٧) وثيقة سرية حصل عليها الفريق في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٠٨) اجتماع مع مصدر سري، غامبولا، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وثيقة سرية حصل عليها الفريق في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٠٩) اجتماع مع ممثل رعاة الماشية، في بانغي، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. اجتماع مع أحد أفراد قوى الأمن الداخلي، في أبا، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(١١٠) اجتماع مع ممثل رعاة الماشية، في بانغي، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(انظر الخريطة في المرفق ٥-٣). وفي محاولة لعرقلة عمليات البعثة المتكاملة، قامت الجماعة على نحو منتظم بتدمير الجسور في محاور غامبولا - ديلابوكو وناسول - أمادا - غازا[١١١].

٩٩ - وكانت جهود جماعة سيريري الرامية إلى توسيع منطقة عملياتها تهدف أيضا إلى توليد إيرادات جديدة من خلال أنشطة التعدين، كما يتبين من ابتزاز شركات تعدين الذهب في مقاطعة نانا - مامبيري الفرعية بمقاطعة أبا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (انظر الوثيقة S/2018/729، الفقرتان ١٠٢ و ١٠٣). وفي محاكاة لاستراتيجيات فصائل ائتلاف سيليكا السابق (S/2018/729، الفقرتان ٨٥ و ٨٦ والمرفقان ٦-٥ و ٦-٦)، وضعت الجماعة أيضا نظاما للضرائب غير القانونية تنفذها ألوية التعدين، حيث أفيد بأن عمال المناجم اليدويين يدفعون ما بين ٠٠٠ ٤٠ و ٠٠٠ ٥٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية سنويا. ويطبَّق هذا النظام على المواقع الكائنة على طول نهر بومبه (حول بانيا، وليبالا، وإيسا، ونحول، وديلابوكو، وبانغا - بومبه)، حيث يُستخرج الذهب، وبدرجة أقل، الماس[١١٢]. وعلى الرغم من أن السكان الذين كانوا يعملون في هذه المواقع، لا سيما غير المسلمين، اضطُروا إلى المغادرة، فقد يسرت الجماعة وصول عمال المناجم، لا سيما من قبيلة فولاني، من مخيمي اللاجئين في مبيليه ولولو بالكاميرون[١١٣].

١٠٠ - ثم يباع معظم الإنتاج اليدوي المستخرج من المواقع التي تسيطر عليها سيريري، إن لم يكن كله، عبر شبكات غير مشروعة في الكاميرون، لا سيما في كينتزو[١١٤]. ويتيسر التهريب بسبب قرب الحدود، إذ تقع بعض المواقع على الحدود تماما بين البلدين (انظر المرفق ٥-٤).

حصول جماعة سيريري على الأسلحة والعتاد العسكري

١٠١ - جماعة سيريري مجهزة جيدا ببنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف وبنادق صيد، وبذّات عسكرية، وسترات واقية من الرصاص، وهواتف ساتلية، ودراجات نارية. ويرتدي المقاتلون بذّات عسكرية من مصادر مختلفة (انظر المرفق ٥-٥)[١١٥]، بما في ذلك البذة العسكرية الرسمية لكتيبة الرد السريع الكاميرونية، وفقا لما لاحظه شهود عيان[١١٦].

١٠٢ - ومنذ أن بدأت جماعة سيريري تنفيذ عملياتها في المنطقة، سُجلت زيادة في الاتجار بالأسلحة الصغيرة والذخائر والمخدرات والعتاد العسكري عبر الحدود، كما تدل على ذلك مضبوطات قوات الأمن الداخلي مؤخرا في كينتزو (انظر المرفق ٥-٥)[١١٧]. وغالبا ما يسافر المتجرون الذين مقرهم في الكاميرون

(١١١) المرجع نفسه.

(١١٢) اجتماع مع ممثل إدارة التعدين، في غامبولا، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛ اجتماعات مع الجباة وعمال المناجم البدويين، في غامبولا وكينتزو (الكاميرون)، ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١١٣) اجتماع مع أحد عمال المناجم من ديلابوكو، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. اجتماع مع ممثل اللاجئين في كينتزو (الكاميرون)، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١١٤) اجتماعات مع الجباة وعمال المناجم اليدويين، في غامبولا وكينتزو (الكاميرون)، ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١١٥) فحص أزياء عسكرية مضبوطة، في بيربيراتي، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١١٦) اجتماع مع خمسة مختطَفين على أيدي تحالف سيريري، في غامبولا، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١١٧) اجتماع مع قوات الأمن الداخلي والسلطات المحلية، في كينتزو (الكاميرون)، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

على متن دراجات نارية ويتجنبون المحاور الرئيسية، ويستخدمون بدلا منها طرق الارتحال الرعوي على طول الحدود الكاميرونية لدخول جمهورية أفريقيا الوسطى نحو نوفو.

١٠٣ - وأفادت قوات الأمن الداخلي والسلطات المحلية في غامبولا وكينتزو، وكذلك وجهاء المجتمع المحلي وممثلو اللاجئين في المنطقة الحدودية، بأن حامدو كوساو، المعروف باسم ''بابا سوتاو''، وهو فولاني يعيش في كينتزو، متورط في تهريب الأسلحة والذخائر والإمدادات الغذائية ومعدات أخرى من كينتزو في الكاميرون إلى القاعدة العسكرية لجماعة سيريري في نوفو[١١٨]. وأفيد بأن عناصر تابعين للجماعة قد أكدوا هذه المعلومات[١١٩]. وكوساو هو المسؤول أيضا عن تيسير الاتصالات بين الرعاة ومقاتلي الجماعة الذين يُفترض أنهم يكفلون حمايتهم[١٢٠]. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اعتقلت السلطات الكاميرونية كوساو في كينتزو أثناء عودته من ديبلابوكو لشراء سلع ومعدات في كينتزو لصالح الجماعة[١٢١]. وأُفرج عنه في نهاية المطاف لعدم كفاية الأدلة[١٢٢]. ويواصل الفريق التحقيق في دور كوساو وفي ما أفيد عنه من ضلوعٍ لبعض سماسرة الأسلحة الموجودين في بانغي، وغاروا - بولي وبيرتوا (الكاميرون)[١٢٣].

١٠٤ - ويرد مزيد من المعلومات عن جماعة سيريري في الفقرات ١٢٧ إلى ١٣٥ أدناه، وفي المرفق ٥-٦، الذي يتناول انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مقاتلو الجماعة.

سادسا - الماشية والترحال الرعوي، أحد الأبعاد الأساسية للنزاع

١٠٥ - لحقت أضرار كبيرة بقطاع الماشية، الذي يعد تقليديا أحد القطاعات الأساسية في اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق ٦-١ للحصول على المعلومات الأساسية)، جراء الأزمة، وقد استفادت من ذلك الجماعات المسلحة إلى حد كبير.

ألف - الماشية في صميم استراتيجيات الجماعات المسلحة

١٠٦ - في اجتماع عقده قادةُ ائتلاف سيليكا السابق عبد الله حسين ومحمد الخاتم وعلي داراسا في موايين - سيدو في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٨، لتنسيق آرائهم بشأن القضايا السياسية (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه)، تناولوا أيضا المسائل المتعلقة بالثروة الحيوانية. وتعهدوا بمكافحة سرقة الماشية في مناطق نفوذهم، لا سيما على طول ممرات الترحال الرعوي. وقرروا إنشاء ''لجنة مشتركة'' لتسوية المنازعات بين مربي الماشية والمتجرين بها، كما قرروا إنشاء ''لواء مشترك بين الجبهة الشعبية والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام'' لتأمين ممرات الترحال الرعوي (انظر المرفق ٦-٢).

---

(١١٨) بعثة الفريق إلى كينتزو، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١١٩) اجتماع مع مصدر سري، في بانغي، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٢٠) بعثة الفريق إلى غامبولا وكينتزو، ٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٢١) اجتماع مع أفراد الدرك، في غامبولا وبيربيراتي، ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. اجتماع مع حاكم محافظة غامبولا الفرعية، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٢٢) اجتماع مع السلطات المحلية في كينتزو (الكاميرون)، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٢٣) وثيقة سرية حصل عليها الفريق في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

١٠٧ - وتابعوا في هذا الاجتماع عددا من حالات سرقة الماشية قرب الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد التي أدت إلى تزايد حالات التوتر في المنطقة (انظر المرفق ٦-٣). ففي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، اندلع قتال عنيف في نديلي (مقاطعة باميغي - بانغوران) بين مقاتلي الجبهة الشعبية وأفراد مشتبه في ضلوعهم في سرقة الماشية، أفيد بأنها أدت إلى مقتل ٢٠ شخصا[١٢٤]. ويدعي قادة الجبهة الشعبية أن معظم أعمال السرقة يرتكبها ”المقاتلون العرب الأجانب“، الذين يرتبط بعضهم ارتباطا ضعيفا بالحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى[١٢٥].

١٠٨ - ولا يرجَّح أن تنفَّذ القرارات التي اتخذها قادة ائتلاف سيليكا السابق في موايين - سيدو، لا سيما إنشاء قوة مشتركة، إذ تحرص كل جماعة على الاحتفاظ بسيطرتها الحصرية على المناطق الواقعة تحت نفوذها. غير أن اجتماع موايين - سيدو أثبت استعداد قادة ائتلاف سيليكا السابق لكفالة تمكُّن رعاة الماشية من التنقل بأمان قبل بدء موسم الترحال الرعوي في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠٩ - وأثبتت الاتفاقات السابقة، مثل اتفاقي إيبي (٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧) وبريا (٣ أيار/مايو ٢٠١٨)، أهمية الماشية في استراتيجيات الجماعات المسلحة (انظر S/2017/1023، الفقرات ١٣٥-١٣٨ و S/2018/729، الفقرة ٧٦). وعن طريق المساعدة في استعادة حرية الحركة على المحاور وممرات الترحال الرعوي، أتاحت هذه الاتفاقات للجماعات المسلحة فرصا لفرض ضرائب، وبذلك خففت من حدة التوتر بين الأطراف الموقعة عليها، كذا كانت الحال أيضا بالنسبة لاتفاق بوار المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

اتفاق بوار وما يترتب عليه من عواقب

١١٠ - أبرمت جماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار وميليشيات أنتي بالاكا بقيادة الأخوين انداليه اتفاق سلام في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر الوثيقة S/2018/729، المرفق ٧-١)، تحت سلطة حاكم مقاطعة نانا - مامبيري، وبدعم من البعثة المتكاملة. وكان الاتفاق يهدف إلى وقف إطلاق النار وكفالة حرية التنقل. واتفقت الجماعتان أيضا على وقف تسيير الدوريات المسلحة والمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. لكن إضافة إلى اتفاق السلام، كان اتفاق بوار يهدف أيضا إلى تعزيز المصالح الاقتصادية للجماعتين الموقعتين. وبإقامة تبادل للأراضي بشكل غير رسمي بين الجماعتين، ساعد الاتفاق بالفعل على تطبيع العلاقة بينهما.

١١١ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وقع ”الجنرال“ صديقي عباس وأمادو نداليه اتفاقا جديدا لوقف إطلاق النار في كوي (مقاطعة أوهام بنديه). وقد وُقع الاتفاق، الذي يهدف إلى تيسير العودة الآمنة للمشردين داخليا الذين غادروا كوي أثناء الاشتباكات السابقة (انظر المرفق ٦-٤)، من دون أي دعم من الجهات الفاعلة الدولية، مما يؤكد درجة التفاهم السائد حاليا بين الجماعتين.

١١٢ - وتعمل عناصر جماعة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في الإقليم الواقعة في محافظتي الفرعية بوار وبوكارانغا الفرعيتين (في مقاطعة نانا - مامبيري وأوهام - بندي، على التوالي). وعلى الرغم من الالتزامات التي قُطعت في اتفاق بوار، تواصل الجماعتان القيام بدوريات وعمليات مسلحة في هذه

(١٢٤) تقارير سرية، ٢١ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(١٢٥) اجتماع مع أفراد الجماعات المسلحة، في نديلي، ٢٤-٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨.

المنطقة، بحجة أنها ضرورية لحماية منطقة نفوذهما من الجماعات المسلحة النشطة في المناطق المجاورة (الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى وجماعة سيريري)[١٢٦].

١١٣ - وتسيطر الجماعة على سوق ديغول للماشية وثلاثة أسواق أخرى على طول محوري ديغول - نغاوي وديغول - يامبا[١٢٧]. وتحصِّل جماعة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار ضرائب عن مبيعات الماشية (ما مجموعه ٦ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لرأس الماشية الواحد)، وكذلك عن كل من المحال التجارية المفتوحة حول السوق (١ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في الأسبوع)[١٢٨].

١١٤ - وفي مان (مقاطعة بابوا الفرعية)، قام أفراد جماعة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار ببيع لقاحات مشتراة في الكاميرون إلى الرعاة (٢٥٠ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للجرعة الواحدة)[١٢٩]. ولا تقبل الجماعة حاليا وجود ممثلي الدولة في منطقة نفوذها إلا إذا كان من الممكن أن يساعد ذلك الجماعةَ على تعزيز مصالحها الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، طلبت الجماعة دعم الوكالة الوطنية لتنمية تربية الماشية من أجل معالجة المسائل الصحية[١٣٠].

١١٥ - وعلى خط موازٍ، تواصل جماعة الأخوين نداليه جمع الضرائب غير القانونية (٥ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للفرد الواحد) في يونغو، شمال بوار، حيث تحتاج الماشية إلى المرور للوصول إلى سوق بوار (انظر S/2017/1023، الفقرات ٢٠٢-٢٠٦)[١٣١]. ولم يعارض الإخوان نداليه انتشار القوات المسلحة في بوار إذ، رغم أن ذلك اضطر عناصرَها إلى تجنب لفت الأنظار (فباتوا الآن، على سبيل المثال، لا يحملون السلاح في يونغو)، كما أن وجود القوات المسلحة لا يعترض على مصادر دخلهما الرئيسية. ويبين ذلك أيضا (انظر، على سبيل المثال، S/2017/639، الفقرات ٩٤-٩٨) أن جماعات أنتي بالاكا قد تكون قادرة على جمع الضرائب، حتى في إقليم يشهد وجودا قويا للدولة.

باء - الماشية كمصدر رئيسي لإيرادات الجماعات المسلحة

١١٦ - يمكن للجماعات المسلحة أن تولد إيرادات من الماشية بطريقتين: عن طريق فرض ضرائب غير قانونية أو بصفتهم أصحاب (وتجار) ماشية.

الضرائب غير القانونية على اقتصاد الماشية

١١٧ - بالنسبة لجماعات ائتلاف سيليكا السابق، يشكل فرض الضرائب غير القانونية على الأنشطة ذات الصلة بالماشية جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا متمثلة في إقامة نظم إدارية موازية تشمل جميع القطاعات الاقتصادية (انظر الوثيقة S/2018/729، الفقرات ٨٢-٨٦). وتقوم جماعات مسلحة أخرى

(١٢٦) اجتماع مع أفراد من قوى الأمن الداخلي، في بوار، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٢٧) اجتماع مع السلطات المحلية، في بوار، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٢٨) اجتماع مع ممثل رعاة الماشية، في بانغي، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٢٩) مصدر سري، بوار، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٣٠) اجتماع مع مصدر سري، بوار، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٣١) مصدر سري، بانغي، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

بجباية رسوم غير مشروعة، بما فيها جماعة سيريري وجماعة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وبعض جماعات ميليشيات أنتي – بالاكا.

١١٨ – ويمكن تحديد ثلاثة أنواع من الضرائب غير القانونية[١٣٢]. أولا، تُجبى رسوم عن أنشطة الترحال الرعوي، كما هو مبين في الفقرات ١٢٧ إلى ١٣٥ أدناه. ثانيا، تحصِّل الجماعات المسلحة ضرائب عن أسواق الماشية، لا سيما عن أهم هذه الأسواق، بامباري وكاغا – باندورو، الخاضعة لسيطرة الاتحاد من أجل السلام والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، على التوالي (انظر الخريطة في المرفق ٦–٥). وفي كلتا الحالتين، تفرَض ضرائب، على الأقل، على تجار الماشية (٠٠٠ ٥ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لرأس الماشية الواحد) وعلى الناقلين الذين يحمِّلون الماشية على مركباتهم (٠٠٠ ٢٥ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لرأس الماشية الواحد)[١٣٣].

١١٩ – ثالثا، يخضع الناقلون لرسوم على المحاور بين الأسواق ومدينة بانغي، حيث يُذبح معظم الماشية ويُستهلك في نهاية المطاف. فعلى سبيل المثال، القوارب التي تنقل الماشية على طول نهر أوبانغي من سوقي كوانغو وموباي الأصغر حجما تدفع رسوما عند نقاط تفتيش لمقاتلين من ميليشيات أنتي – بالاكا بقيادة ”أزوس“ (انظر S/2016/1032، الفقرات ١٥٠–١٥٢) أو لمقاتلين تابعين للاتحاد من أجل السلام[١٣٤].

١٢٠ – وبالاقتران مع الرسوم التي تجمعها الوكالات الحكومية وقوات الأمن والدفاع الوطنية على عدة محاور، بما في ذلك بعض الضرائب غير القانونية المفروضة في مقاطعة أومبيلا على طول نهر أوبانغي مثلا[١٣٥]، فإن النظم الضريبية التي تطبقها الجماعات المسلحة أسفرت عن ارتفاع كبير في أسعار لحوم البقر في بانغي[١٣٦].

قادة الجماعات المسلحة باعتبارهم مالكين للماشية: من الابتزاز إلى التجارة (غير العادلة)

١٢١ – أصبح بعض قادة الجماعات المسلحة من كبار مالكي الماشية، وذلك من خلال الابتزاز أساسا. وتصل تقديرات عدد رؤوس الماشية التي يملكها علي داراسا ومحمد الخاتم إلى عدة آلاف. وهذا في حد ذاته مصدر هام للثروة، حيث يمكن بيع رأس الماشية مقابل مبلغ يتراوح بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ٤٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١٧٥ – ٧٠٠ دولار) في بامباري أو كاغا – باندورو.

١٢٢ – ويمكن لهؤلاء القادة أيضا زيادة إيراداتهم وإيرادات مالكي الماشية المرتبطين بهم إلى أقصى حد، سواء من خلال التطبيق الانتقائي للضرائب أو التلاعب في إمدادات السوق لضمان بقاء الأسعار مرتفعة.

---

(١٣٢) Peer Schouten and Soleil-Parfait Kalessopo, “The politics of pillage: the political economy of roadblocks in the Central African Republic” (International Peace Information Service, 6 December 2017).

(١٣٣) بعثة الفريق إلى كاغا – باندورو (٣٠ نيسان/أبريل– ٢ أيار/مايو ٢٠١٨) وبامباري (٣٠ نيسان/أبريل– ٢ أيار/مايو و ١ – ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

(١٣٤) اجتماع مع ممثل رابطة القوارب (« baleinières »)، في بانغي، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٣٥) المرجع نفسه.

(١٣٦) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كان أسعار اللحوم أكبر بنسبة ٨٧ في المائة مما كانت عليه قبل الأزمة؛ FAO/WFP, *Mission d’évaluation des récoltes et de la sécurité alimentaire en République Centrafricaine*, 1 Mars 2016, p.42.

١٢٣ - وعلى عكس قادة ائتلاف سيليكا السابق، فإن مقاتلي ميليشيات أنتي بالاكا المتورطين في عمليات الابتزاز فيما يتعلق بالماشية، مثل نيس ديموانس في أمادا - غازا أو الإخوة ندالي في بوار (قبل توقيعهما على اتفاق بوار)، لا يحتفظون بالماشية المسروقة ولكن يبيعونها للتجار أو الجزارين محليا. وقام البعض، مثل ''سوسينغيه''، وهو زعيم محلي لميليشيات أنتي بالاكا في مقاطعة أواكا، بإنشاء أعمال تجارية لبيع اللحوم المدخنة في أسواق بانغي[١٣٧].

١٢٤ - ويلاحظ الفريق أيضا أنه من المرجح أن تزداد أعمال السرقة والابتزاز فيما يتعلق بالماشية مع انتخابات ٢٠٢٠-٢٠٢١. فكما تبين خلال انتخابات عام ٢٠١٦، غالبًا ما يلجأ المرشحون إلى تقديم هدايا من الماشية إلى السكان كاستراتيجية للحملة. ويؤدي هذا إلى زيادة في سرقة الماشية من جانب الجماعات المسلحة في وقت الانتخابات لتلبية الطلب المتزايد[١٣٨].

جماعات ائتلاف سيليكا السابق باعتبارها جهات فاعلة لا يمكن تجنبها في اقتصاد الماشية

١٢٥ - في عام ٢٠١٦، أُنشئ سوق غير رسمي جديد في دامارا بمقاطعة أومبيلا - مبوكو، على بعد ٧٠ كيلومتراً شمال بانغي (انظر الخريطة في المرفق ٦-٥)، تقوم فيه السلطات المحلية بجباية الضرائب بدلا من الجماعات المسلحة[١٣٩]. ونمو هذا السوق هو جزء من عملية استعادة سلطة الدولة، وهو يضرّ بسوق بامباري الذي يسيطر عليه الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى[١٤٠].وفي الوقت نفسه، لا يقوِّض هذا النمو بشكل خطير قدرة الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على توليد الإيرادات. ويتعامل سوق دامارا بشكل رئيسي في الماشية القادمة من مجموعات الرعاة الفولاني التي تأسست حديثا والتي وجدت ملجأ لها في المنطقة، ولكن الأهم من ذلك في الماشية القادمة من كاغا - باندورو وبامباري[١٤١] - أي الماشية التابعة للأفراد الذين يدفعون الضرائب إلى الجماعات المسلحة، أو حتى التابعة لقادة تلك الجماعات أو شركائهم. وأكد عضو في الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى للفريق أن رعاة الماشية يُلزَمون، أثناء العبور من منطقة بامباري إلى دامارا، بدفع ضرائب في عدة نقاط تفتيش تابعة للاتحاد، ولا سيما في كوانغو[١٤٢].

١٢٦ - وفي الواقع، فإن تأثير الجماعات المسلحة على اقتصاد الماشية قد بلغ حدا بحيث أن الأنشطة القانونية وغير القانونية قد أصبحت اليوم متشابكة تماما. فلا خيار أمام جميع الجهات الفاعلة في سلسلة الإمداد، سواء أكانت من الرعاة أو التجار أو الناقلين أو المسؤولين الحكوميين، سوى التعاون مع الجماعات المسلحة والمساهمة في نهاية المطاف في تمويلها - على الأقل بشكل غير مباشر.

---

(١٣٧) بعثة الفريق إلى بامباري (من ١٩ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨).

(١٣٨) اجتماع مع ممثل للاتحاد الوطني لمربي الماشية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بانغي، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٣٩) اجتماع مع السلطات المحلية، دامارا، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٤٠) وفقاً لوزارة الثروة الحيوانية، ارتفعت النسبة المئوية للماشية المذبوحة في بانغي القادمة من دامارا من ١ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٨. والأرقام الخاصة ببامباري هي ٢٨ في المائة (٢٠١٧) و ١٥ في المائة (٢٠١٨)؛ والأرقام الخاصة بكاغا - باندورو هي ٦١ في المائة (٢٠١٧) و ٧٢ في المائة (٢٠١٨).

(١٤١) اجتماع مع ممثلي الفولاني والرعاة، دامارا (سوق فانجي)، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٤٢) اجتماع مع أحد أفراد الجماعات المسلحة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

جيم – الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وجماعة سيريري: التحول من ”حماة“ قبيلة الفولاني إلى مضطهديها

١٢٧ – تشكل الماشية أمرا في صميم استراتيجية معظم الجماعات المسلحة، بما في ذلك الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى الحركات التي تهيمن عليها قبيلة الفولاني وهي الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وسيريري. ومعظم الرعاة في جمهورية أفريقيا الوسطى هم من قبيلة الفولاني، التي هي، كما هو الحال في بلدان أخرى، شديدة التنوع. والفولاني الذين يعيشون في مناطق مختلفة يقعون تقليديا تحت سلطة *اللاميدو* المحلي (أي ما يعادل السلطان؛ انظر الحاشية ٧٥ أعلاه) و*لأَردو* (الرئيس المحلي/العمدة). ولم تكن نشأة الجماعات المسلحة المكونة من الفولاني نابعة من عسكرة تلك السلطات التقليدية، وإنما بدأها مقاتلون من خارج أنظمة التمثيل تلك، سواء من مناطق أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى أو دول أخرى. وتصف هذه الجماعات نفسها بأنها حماة للفولاني وممثلة لهم، ولكنها في الواقع تعتدي عليهم وعلى أنشطتهم التجارية المتعلقة بالماشية.

إضعاف الهياكل التقليدية

١٢٨ – منذ بداية النزاع، تسببت الجماعات المسلحة في إضعاف السلطات التقليدية لمجتمعات الفولاني، حيث استولت هذه الجماعات على مصادر دخلها. والمثال الرئيسي على ذلك هو الاستعاضة عن نظام ”الزكاة“ التقليدي بما تسميه الجماعات المسلحة ”السوفال“. ويشير مصطلح ”الزكاة“ إلى فريضة في الإسلام تلزم مالكي الماشية، في قبيلة الفولاني، بإعطاء رأس من رؤوس الماشية كل عام لزعيمهم التقليدي الذي يُفترض به أن يعيد توزيع الماشية على الفقراء. وبدلا من ذلك، تقوم الجماعات المسلحة حاليا بجمع ”السوفال“ (وهي كلمة تعني ”إعادة التجميع“ في لغة الفولاني)، الذي يلزم الفولاني بتقديم رأس واحد من الماشية تختاره الجماعات المسلحة في كل مرة يعتبرونها ضرورية من أجل ”الكفاح الفولاني“.

١٢٩ – وبينما لا تقوم الجماعات المسلحة بشكل منهجي بمنع الزعماء التقليديين من جمع ”الزكاة“، فإنها قد تجمع ”السوفال“ عدة مرات في السنة. وفي أواخر آب/أغسطس ٢٠١٨، بدأت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بجمع ”السوفال“، وذلك بادعاء دفع مبلغ ١٧ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٣٠ ٠٠٠ دولار) لتغطية طلب من الذخائر للبنادق الهجومية من طراز كلاشنيكوف قام بتسليمها أفراد يعبرون الحدود التشادية في منطقة نغاوندي (مقاطعة أوهام – بيندي)[١٤٣]. وقد لجأ الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الاستراتيجية نفسها لدعم جهوده الحربية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر S/2017/639، الفقرات ٥٢-٦٣).

١٣٠ – ويمثل انتشار هذه الضرائب عبئا ثقيلا على الرعاة وأصحاب المواشي من قبيلة الفولاني. ومما يشكل عبئا أكبر أن هذه الضرائب تضاف إلى الرسوم الأخرى التي يدفعها الرعاة إلى جميع الجماعات المسلحة التي تسيطر على الأقاليم. فعلى سبيل المثال، يقال إن كل مالك للماشية يعبر المناطق التي تسيطر عليها الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في بامينغي – بانغوران يتعين عليه دفع مبلغ يصل إلى ١٢٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٠٠ دولار) لكل قطيع (S/2017/639، المرفق ٥-١).

(١٤٣) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وجماعة سيريري كخلفاء لتمرد بابا لاديه

١٣١ - يمثل صعود زعيم الجماعة المسلحة علي داراسا أمرا رئيسيا لفهم إنشاء الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وجماعة سيريري، والطريقة التي سيطر بها المسلحون على قبيلة الفولاني وأنشطتها التجارية المتعلقة بالماشية. وعلي داراسا هو معاون قائد سابق في الجبهة الشعبية للإصلاح التابعة لبابا لاديه، وهي جماعة متمردة، تتألف بشكل كبير من الفولاني، كانت قد تأسست في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، واجه بابا لاديه إدريس ديبي، رئيس تشاد، وكانت أنشطة جماعته تمثل إشكالية أمنية كبيرة في المناطق الشمالية من جمهورية أفريقيا الوسطى بالنسبة لرئيس البلاد في ذلك الحين، فرانسوا بوزيزي. وعندما استسلم بابا لاديه ورحل إلى تشاد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ظل علي داراسا في جمهورية أفريقيا الوسطى وانضم إلى تمرد سيليكا. وعندما دخلت قوات سيليكا بانغي في آذار/مارس ٢٠١٣، بدأ في إعادة تجميع مقاتلي الجبهة الشعبية للإصلاح السابقين تحت سيطرته واكتسب المزيد من النفوذ داخل الائتلاف.

١٣٢ - وفي صيف عام ٢٠١٣، سيطر علي داراسا على بامباري وأصبح أكثر استقلالية بشكل متزايد، مما أدى به في نهاية المطاف إلى إنشاء جماعته المسلحة الخاصة، وهي الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وحتى تاريخه، لا يزال الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يتألف في المقام الأول من أعضاء سابقين في الجبهة الشعبية للإصلاح، ومنهم أحمد علي، المنسق السياسي للاتحاد، الذي كان ''رئيس أركان'' بابا لاديه[١٤٤]. وحسن بوبا، وهو قائد سياسي في الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويعمل حاليا مستشارا للرئيس توادير، هو أيضا ابن زعيم في الجبهة الشعبية للإصلاح.

١٣٣ - وتتألف الجماعتان المسلحتان حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وسيريري أيضاً بشكل كبير من مقاتلي الفولاني الذين نصبوا أنفسهم قادة الفولاني في مناطق عمليات كل منهم. وتستخدم كلتا الجماعتين نفس الشبكات التي يستخدمها الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى للإمداد بالمقاتلين والأسلحة، سواء من السودان أو تشاد (انظر S/2018/729، المرفق ٦-٢). وكلاهما له صلات قوية مع الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأعضاء تمرد بابا لاديه السابق. فعلى سبيل المثال، قامت جماعة سيريري بتجنيد عبد القادر رمضان، وهو شقيق بابا لاديه، للمساهمة في تعزيز القدرات العسكرية للجماعة بالأسلحة والمقاتلين من خلال اتصالاته في تشاد (انظر المرفق ٥-٥)[١٤٥]. وأخيراً، فإن تنقل المقاتلين بين الجماعات الثلاث ليس أمراً غير مألوف[١٤٦].

الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وجماعة سيريري باعتبارها جهات عنيفة في مجال الأعمال الاقتصادية

١٣٤ - تتبع شبكة القادة السابقين للجبهة الشعبية للإصلاح ''نموذج أعمال'' أنشأه الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يقوده علي داراسا في محافظ أواكا، والذي يشمل الاستفادة من

(١٤٤) اجتماع مع أحد أعضاء الاتحاد من أجل السلام، بامباري، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٤٥) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٤٦) اجتماع مع أحد أفراد الجماعات المسلحة، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

غياب سلطة الدولة وانعدام الأمن الذي يهدد قبيلة الفولاني من أجل تبرير أنشطتهم والسيطرة على اقتصاد الماشية.

١٣٥ - ونادراً ما يقوم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بصياغة مطالبات سياسية واسعة النطاق؛ وإنما تطلب هاتان الجماعتان أساسا إنشاء وحدات متخصصة لحماية الرعاة ومسارات الترحال الرعوي (انظر S/2017/1023، الفقرات ١٩٨-٢٠١ و S/2016/1032، الفقرة ٢٨). ومن خلال دمج رجال هذه الجماعات في تلك الوحدات، تأمل الجماعات في إضفاء الشرعية القانونية بحكم الأمر الواقع على تحكمها بتجارة الماشية.

١٣٦ - وترد المزيد من المعلومات عن جماعة سيريري في الفقرات من ٩٤ إلى ١٠٤ أعلاه.

دال - الترحال الرعوي، مشكلة أمنية إقليمية

١٣٧ - إن الهجرة الموسمية للماشية هي ممارسة عمرها قرون من الزمن في وسط وغرب أفريقيا، وقد ازدادت شدتها تدريجياً بسبب الآثار المجتمعة للديموغرافيا وتغير المناخ وتحسن الوصول إلى اللقاحات، ضمن عوامل أخرى. وبوجود مساحة من المراعي تبلغ ٤٦٩ ٣١٢ كيلومترا مربعا، تعتبر أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى مركزا لبقاء الماشية لمنطقة وسط أفريقيا بأكملها. ويقوم رعاة الماشية بنقل الماشية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من الكاميرون وتشاد والسودان وجنوب السودان على وجه الخصوص.

١٣٨ - وكثيراً ما تشكل حركات الترحال الرعوي عبر الحدود مصدراً للتوتر بسبب النزاعات التقليدية بين المزارعين والرعاة وأنشطة الجماعات المسلحة التي تحاول توليد إيرادات من تربية الماشية. وفي المنطقة، تعد جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر البلدان تأثرا بانعدام الأمن من هذا القبيل[١٤٧]. وعلى خلاف غرب أفريقيا، حيث اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بروتوكولا بشأن الترحال الرعوي في عام ١٩٩٨، لم تبدأ منطقة وسط أفريقيا إلا مؤخرًا في التفكير بشكل جماعي في طرق للتعامل مع هجرة الماشية عبر الحدود.

١٣٩ - وفي الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، الذي عُقد في ليبرفيل في ٣ و ٤ آذار/مارس ٢٠١٨، قررت البلدان تنظيم مؤتمر إقليمي لاعتماد أنظمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الترحال الرعوي في وسط أفريقيا[١٤٨]. وفي اجتماع القمة المشترك المعقود في لومي في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ أيضا، أصدر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعليمات إلى الوزراء المسؤولين عن الزراعة والثروة الحيوانية والأمن بعقد مشاورات منتظمة بهدف منع النزاعات الناتجة عن الترحال الرعوي ومعالجتها سلميا (انظر المرفق ٦-٦).

١٤٠ - وقد أوصى الفريق، في تقريره النهائي لعام ٢٠١٧ (انظر S/2017/1023، الفقرة ٢٥٦ (د))، بتعزيز الجهود الإقليمية لمعالجة القضايا المتصلة بالترحال الرعوي. ولذلك، يرحب الفريق بالجهود التي تبذلها دول منطقة وسط أفريقيا لتحسين إدارة أنشطة الترحال الرعوي على الصعيد الإقليمي. ومع ذلك، يرى الفريق أنه سيتعين بذل المزيد من الجهود المحددة الأهداف في مجال التعاون بين تشاد وجمهورية أفريقيا

(١٤٧) وثيقة سرية حصل عليها الفريق في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٤٨) البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الخامسة لمجلس وزراء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في ليبرفيل، ٤ آذار/مارس ٢٠١٨.

الوسطى والكاميرون. وقبل وقوع الأزمة، كان هناك عدد من الآليات والاجتماعات المنتظمة لتيسير التنسيق بشأن هذه المسألة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها، ولكن جرى تفكيكها أثناء النزاع (انظر التوصيات في الفقرة ٢١٠ (أ) و (ب) أدناه)[١٤٩].

سابعا – التجارة المشروعة والاتجار غير المشروع بالماس والذهب

ألف – عملية كيمبرلي، تجارة الماس والاتجار به

١٤١ – في اجتماع عام ٢٠١٨ ما بين الدورات لعملية كيمبرلي (أنتويرب، بلجيكا، ١٨-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨)، وافق فريق الرصد الدولي على تقليل الإطار الزمني للموافقة على الصادرات القانونية واتخاذ قرارات بشأن شحنات الماس التي تقترحها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على وجه السرعة (خلال أسبوع تقريبا). وبعد أشهر من التراجع في الصادرات القانونية (انظر S/2018/729، الفقرتان ١١٠ و ١١١)، يسَّر ذلك القرار حدوث انتعاش طفيف في أنشطة دُور الشراء اعتباراً من صيف عام ٢٠١٨. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، صدَّرت جمهورية أفريقيا الوسطى ٩ ٢٢٨ قيراطا من الماس الخام من المقاطعات الفرعية الخمس المعلن امتثالها في إطار عملية كيمبرلي[١٥٠].

١٤٢ – ومع ذلك، لا تزال وتيرة الصادرات القانونية أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة، حيث يجري تهريب الأغلبية العظمى من الماس الخام إلى الخارج بصورة غير قانونية. وقدَّرت دراسة أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الإنتاج السنوي الحالي لجمهورية أفريقيا الوسطى (القانوني وغير القانوني على حد سواء) بنحو ٣٣٠ ألف قيراط[١٥١].

١٤٣ – وفي شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال الاتجار بالماس يشكل مصدرا لإيرادات الجماعات المسلحة وقادتها (انظر الفقرات ٧٤-٧٦ أعلاه و S/2018/729، الفقرات ٨٤-٨٦). وينطبق ذلك أيضاً على عدد محدود من المقاطعات الفرعية في الغرب، ولا سيما أمادا – غازا وغامبولا (انظر الفقرتين ٩٩ و ١٠٠ أعلاه)، وتعتبر كلتاهما غير ممتثلتين بموجب عملية كيمبرلي، ويستمرُّ فيهما وجود الجماعات المسلحة في مواقع تعدين الماس.

١٤٤ – وفي مناطق أخرى من الغرب، يقوم جامعو الماس، ومعظمهم مرخصون، بشراء معظم الماس. وبما أن معظم مكاتب دور الشراء لا تزال مغلقة، فإن جامعي الماس هؤلاء يقومون بتهريب البضائع من خلال مطار بانغي الدولي أو الكاميرون[١٥٢]. ويبين استمرار انخفاض صادرات الماس الرسمية للكاميرون (٨٦٨ ٢ قيراطا في عام ٢٠١٧) أن قسما ضئيلا للغاية من الماس الآتي من جمهورية أفريقيا الوسطى يدخل التجارة القانونية في الكاميرون؛ وبدلا من ذلك، تمر البضائع المهربة عبر الكاميرون نحو وجهات أخرى.

---

(١٤٩) اجتماع مع ممثلين للاتحاد الوطني لمربي الماشية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بانغي، ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(١٥٠) وفقا للبيانات الرسمية لجمهورية أفريقيا الوسطى، تصل الصادرات الرسمية لعام ٢٠١٨ إلى ٩٦٩ ٧٥ قيراطا. ويشمل هذا ٧٣٧ ٦٦ قيراطا جرى تخزينها في السنوات السابقة (عندما كانت الصادرات معلقة؛ انظر S/2018/729، المرفق ٨-٨).

(١٥١) United States Geological Survey, “Artisanal and small-scale diamond mining assessment of the Central African Republic”، تقرير مقدم في الجلسة العامة لعملية كيمبرلي، بريسبان، أستراليا، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(١٥٢) اجتماعات مع عمال المناجم اليدويين وجامعي الماس، بيربيراتي، ٢٠ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

١٤٥ - وقد عمل جامعو الماس المسلمون الذين أُجبروا على الفرار من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى شرق الكاميرون في بداية الأزمة بمثابة جهات فاعلة رئيسية في تهريب الماس من جمهورية أفريقيا الوسطى[١٥٣]. وقد ساهمت عودتهم التدريجية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى (أساسا في بيربيراتي)، كما لوحظ خلال بعثة الفريق إلى غامبولا وكينتزو (٢٣-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)، في الحد من الاتجار عبر الكاميرون لصالح مسار بانغي.

١٤٦ - وفي بوار وغامبولا، أُبلغ الفريق بأن معظم الماس الذي يتم الحصول عليه من هاتين المنطقتين، والذي لا يكون ممتثلا في إطار عملية كيمبرلي، يُباع لجامعي الماس الموجودين في منطقتي بيربيراتي وكارنو الممتثلتين للعملية[١٥٤]. ويهدد ذلك بحدوث خلط للماس بانتقاله من منطقة غير ممتثلة إلى قنوات التجارة القانونية.

باء - ضلوع المستشار الرئاسي عثمان محمد عثمان في الاتجار بالماس

١٤٧ - عثمان محمد عثمان هو قائد عسكري سابق في سيليكا وشخصية سياسية رئيسية في منطقة PK5 في بانغي، حيث كان يضطلع في كثير من الأحيان بدور الوسيط بين الجماعات التي نصبت نفسها جماعات للدفاع عن النفس. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، جرى تعيينه مستشارا خاصا للرئيس توادیرا، في إطار استراتيجية الرئيس لتحقيق المصالحة.

١٤٨ - وأظهر شريط فيديو بث في وسائل التواصل الاجتماعي في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٨ السيد عثمان وهو يقوم بتسويق الماس في منزله (انظر المرفق ٧-١). ونتيجة لذلك، قام الرئيس في ٢٩ آب/أغسطس بفصله من منصبه الاستشاري. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر وزير المناجم بيانا صحفيا (المرفق ٧-٢) يفيد بأن الوحدة الخاصة لمكافحة الاحتيال قد فتحت تحقيقاً في القضية؛ ولم يسفر التحقيق بعد عن أي نتيجة.

١٤٩ - وقال السيد عثمان وجامع الماس الذي ظهر في شريط الفيديو، عادل أومارو، للفريق إن شريط الفيديو قد جرى تسجيله منذ بضع سنوات وإنه لم يتم بيع الماس[١٥٥]. ومع ذلك، أكدت العناصر المرئية التي تظهر في الفيديو أنه أحدث من ذلك بكثير. وأبلغ عدد من المصادر الفريق بأنه قد جرى تسجيل شريط الفيديو في أواخر تموز/يوليه أو أوائل آب/أغسطس ٢٠١٨، قبل رحلة قام بها السيد عثمان إلى الكاميرون، حيث كان من المفترض أن يجتمع مع المشترين المحتملين للماس[١٥٦].

١٥٠ - ويوضح السيد عثمان في شريط الفيديو أن مجموعات الماس تشمل أحجارا يصل وزنها إلى ٢,٩٠ قيراط. وأخبر الفريق بأن إجمالي قيمة المجموعات يتراوح بين ١٦ مليون و ٢٢ مليون فرنك من

---

(١٥٣) Partenariat Afrique Canada, *Du conflit à l'illégalité : cartographier le commerce des diamants de la République centrafricaine au Cameroun*, December 2016.

(١٥٤) اجتماع مع جامعين للماس، بوار، ٢٦ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨؛ واجتماع مع جامعين للماس، غامبولا، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٥٥) اجتماع مع عثمان محمد عثمان، بانغي، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛ واجتماع مع عادل أومارو، بانغي، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨.

(١٥٦) اجتماعات مع مصادر سرية، بانغي، ٣ و ٨ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. محادثة هاتفية مع مصدر سري، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وخلافاً للادعاءات التي وردت في وسائل التواصل الاجتماعي، لم يتم القبض على السيد عثمان في الكاميرون إطلاقا.

فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٣٠ ٠٠٠ - ٥٠٠ ٣٨ دولار). ولا تسمح جودة الصورة في شريط الفيديو بإجراء تقييم دقيق، ولكن الخبراء في مجال الماس في جمهورية أفريقيا الوسطى يعتبرون أن تقييم السيد عثمان هو على الأرجح تقدير أقل من الأرقام الحقيقية[١٥٧].

١٥١ - وأصل هذا الماس غير المعلن غير واضح. وقد أخبر السيد عثمان والسيد أومارو الفريق أن الماس قد جرى الحصول عليه من غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، في مناطق خالية من الجماعات المسلحة، لكنهما لا يملكان أي وثائق أو أدلة تثبت ادعاءهما.

جيم - الذهب: قضايا التجارة القانونية والاتجار والأمن

١٥٢ - يشهد إنتاج الذهب وصادراته القانونية نموا مستمرا. فخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قامت جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل قانوني بتصدير ما يقرب من ١٠٠ كيلوغرام من الذهب، ويقترب هذا من الرقم القياسي المسجل خلال عام ٢٠١٧ (١٠٨ كيلوغرامات)[١٥٨].

١٥٣ - ومع أنه لا يوجد تقدير للإنتاج الوطني الإجمالي (القانوني وغير القانوني على حد سواء)، من الواضح أن نسبة ضئيلة للغاية تدخل في التجارة القانونية. فعلى سبيل المثال، لا يزال الذهب الذي يستخرج يدويا من بعض المقاطعات الخاضعة لنفوذ الجماعات المسلحة، من قبيل بامينغي - بانغوران أو أوهام - بيندي أو أواكا، خارج سيطرة الدولة.

شركات تعدين الذهب: قضايا الاتجار والأمن

١٥٤ - قد تكون شركات التعدين ضالعة أيضا في الاتجار بالذهب. ففي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، أوقف وزير المناجم أنشطة شركة (HW Lepo) في غاغا، بالقرب من ياوكي (مقاطعة أومبيلا - مبوكو). وألقى الوزير باللوم على الشركة، التي لديها تصريح بالتنقيب فقط، لقيامها، ضمن جملة أمور، باستخراج الذهب على نحو غير مشروع بوسائل ميكانيكية (انظر المرفق ٧-٣). كما أشارت مذكرة أصدرها وزراء المناجم والأمن العام في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (المرفق ٧-٤) إلى وجود عناصر مسلحة في موقع التعدين[١٥٩].

١٥٥ - وقد اتخذ الوزير قراره بتعليق أنشطة شركة (HW Lep) في سياق الاستياء من أنشطة عدد من شركات تعدين الذهب التي يتهمها السكان المحليون بإلحاق الضرر بالبيئة، والعمل خارج مناطق التصاريح الخاصة بها، وعدم تقديم تعويضات لعمال المناجم اليدويين الذين سبق لهم العمل في المواقع، وغير ذلك من المخالفات. فعلى سبيل المثال، أخبر وزير المناجم الفريق بأنه قد أنشئت لجنة لتقييم الأضرار التي لحقت بالبيئة بسبب شركة IMC في منطقة آبا (مقاطعة نانا - مامبيري)؛ انظر S/2018/729؛ الفقرات ١٠٢-١٠٤)[١٦٠].

---

(١٥٧) اجتماع مع خبراء في مجال الماس، بانغي، ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ ومراسلات مع أحد الخبراء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٥٨) بيانات رسمية صادرة عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

(١٥٩) نوقشت مسألة استعانة شركات التعدين بالعناصر المسلحة، ومن ضمنهم مقاتلو ميليشيات أنتي بالاكا، في تقرير منتصف المدة للفريق لعام ٢٠١٨ (S/2018/729، المرفق ٧-٥).

(١٦٠) اجتماع مع وزير المناجم، بانغي، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١٥٦ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قُتل ثلاثة موظفين صينيين يعملون في شركة تعدين الذهب Africa Mine وأصيب ثلاثة آخرون بجروح على أيدي حشد غاضب في سوسو - ناكومبو (مقاطعة مامبيري - كادي). ووقعت أعمال القتل في ظل احتدام التوترات بين السكان المحليين وشركات التعدين العاملة في المنطقة، بما في ذلك المستثمرون الصينيون، على النحو المبين في التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١٧ (S/2017/1023، الفقرات ٢٣٥-٢٣٩). وألقت قوات الأمن الداخلي القبض على ١٣ شخصا في إطار تحقيقاتها في مقتل الموظفين الصينيين (المرفق ٧-٥).

دال - الذهب: التجارة القانونية وتمويل الجماعات المسلحة

١٥٧ - خلافا لصادرات الماس، التي تنظمها قواعد عملية كيمبرلي الدولية، لا تزال صادرات الذهب في جمهورية أفريقيا الوسطى تخضع حتى الآن لأنظمة محدودة. وعلى وجه الخصوص، لا تُفرَض أي قيود على تصدير الذهب من المناطق والمواقع الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة.

١٥٨ - ونتيجة لذلك، تساهم التجارة القانونية في الذهب في جمهورية أفريقيا الوسطى أحيانا، على الأقل بشكل غير مباشر، في تمويل الجماعات المسلحة[١٦١]. ويأتي جزء كبير من الذهب المصدَّر بصورة قانونية من جمهورية أفريقيا الوسطى من منطقة بوسانغوا، حيث لا تزال العناصر المسلحة (ميليشيات أنتي بالاكا أو مقاتلوها السابقون) حاضرة في مواقع التعدين (انظر S/2018/729، المرفق ٧-٦)[١٦٢]. وتقوم تعاونية مصدِّرة للذهب معروفة باسم مستقبل جمهورية أفريقيا الوسطى (Avenir de la RCA)، مقرها في بامباري، بشراء الذهب من مواقع التعدين في أغودو - مانغا ونغاكوبو (مقاطعة أواكا)[١٦٣]، حيث يحصّل الاتحاد من أجل السلام إتاوات يفرضها من خلال إدارة تعدين موازية غير قانونية (انظر S/2018/729، الفقرتان ٨٥ و ٨٦ والمرفق ٦-٦). وأبلغ ممثلو تعاونية التعدين التابعة للحزب المسيحي الديمقراطي (Coopérative Minière du Parti Chrétien Démocrate) الفريق بأن جزءا صغيرا من الذهب الذي تصدره التعاونية يُشترى في نغاكوبو[١٦٤].

١٥٩ - وكانت جمهورية أفريقيا الوسطى من بين الدول الموقعة على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠٠٦، وقد شاركت في إعداد أدواته اللاحقة، ولا سيما الآلية الإقليمية لإصدار الشهادات التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى التي تهدف إلى قطع الصلة بين استغلال الموارد الطبيعية (بما في ذلك الذهب) وتمويل الجماعات المسلحة[١٦٥]. غير أن جمهورية أفريقيا الوسطى لم تدرج بعدُ هذه المعايير في تشريعاتها الوطنية. ولقد أعرب المسؤولون في وزارة المناجم عن الالتزام بتنفيذ أدوات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ولكنهم أخبروا الفريق بصعوبة إجراء عمليات تفتيش مواقع التعدين التي تفرضها آلية إصدار الشهادات الإقليمية في جمهورية أفريقيا الوسطى،

(١٦١) يذكر الفريق بأن تقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة من خلال استغلال الموارد الطبيعية يشكل، وفقا لقرارات مجلس الأمن، عملا يستوجب فرض جزاءات.

(١٦٢) لا تذكر البيانات الرسمية لجمهورية أفريقيا الوسطى التوزيع الإقليمي لصادرات الذهب.

(١٦٣) مكالمة هاتفية مع مدير تعاونية Avenir de la RCA، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(١٦٤) اجتماع مع ممثلي تعاونية Avenir de la RCA، بانغي، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(١٦٥) للاطلاع على معلومات عن الآلية الإقليمية لإصدار الشهادات، انظر: http://icglr.org/images/ICGLR%20Certification%20Manual%20Final%20Nov%202011En.pdf.

حيث يتسم معظم أنشطة التعدين بالطابع اليدوي وحيث تكون هذه الأنشطة واسعة الانتشار[١٦٦]. وأكد مسؤولو الوزارة أيضا أن فرض المزيد من القيود على صادرات المعادن من جمهورية أفريقيا الوسطى سيؤثر على الاقتصاد الوطني في وقت تُعتبر فيه عائدات صادرات الذهب ضرورية لتعويض الصعوبات التي يواجهها قطاع الماس (انظر التوصية الواردة في الفقرة ٢١٠ (ج) أدناه).

ثامنا – قضايا حقوق الإنسان الشاملة لعدة قطاعات

ألف – التحريض على العنف

١٦٠ – ترتبط التصريحات المحرضة على التمييز والكراهية على أساس عرقي أو ديني على نحو وثيق بدوامات التوترات الطائفية والعنف. وكان هذا هو الحال خلال أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨ في بانغي (انظر S/2018/729، الفقرات ٥٧-٦٠). وبلغ هذا النمط ذروته مع صدور بيان عام عمَّا يُسمى رابطة الدفاع عن الكنيسة (المرفق ٨-١) في أعقاب مقتل النائب الأسقفي العام لبامباري، فيرمين غباغوا، على يد جنود الاتحاد من أجل السلام، في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في آخر حادث ضمن سلسلة من حوادث قتل كهنة مسيحيين على يد مقاتلي ائتلاف سيليكا السابق[١٦٧]. ونُشر البيان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨ على الموقع الشبكي المعروف باسم ”سانغو تي كودرو“ Sango Ti Kodro وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. وأعيد إرسال التغريدة ١ ٣٦٦ مرة ورآها ٨٦٩ متابعا من متابعي الحساب وأبدى ٢٤٥ شخصا موافقتهم على محتواه[١٦٨].

١٦١ – ويتهم البيان حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والكاردينال نزابالينغا بالوقوف مكتوفي الأيدي في الوقت الذي ”يتعرض فيه الكهنة، بمن فيهم النواب الأسقفيون في الأبرشيات والقساوسة، للقتل المنهجي علناً وعلى مرأى ومسمع الجميع“. ويحرض البيان مباشرة على كراهية طائفة المسلمين وعلى ارتكاب العنف ضدها. ويطالب البيان ”جميع المسيحيين بالانضمام إلينا ودعم الحركة حتى يشعر المسلمون هم أيضا بأنهم معرضون للخطر في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في بانغي“. ويدعو البيان بوضوح أيضا إلى الانتقام بالقول: ”سنثأر لكهنتنا ورؤساء أديرتنا وقساوستنا، رغم أنف السياسيين الخونة شاءوا أم أبَوا“.

١٦٢ – وبالنظر إلى شدة التوترات الطائفية في الوقت الذي نُشر فيه البيان الصادر عن رابطة الدفاع عن الكنيسة، كان من المحتمل جدا أن يؤدي إلى تأجيج أعمال العنف. ولقد أدانه على الفور المؤتمر الأسقفي لجمهورية أفريقيا الوسطى، والمجلس الأعلى للاتصالات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتجمع وسائط الإعلام والمجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق ٨-٢). والموقع الشبكي ”سانغو تي كودرو“ مسجل في تولوز، فرنسا، لكن لم تتضح حتى الآن هوية الجهة أو الجهات التي كتبت البيان. ولا توجد أي معلومات عن أي رابطة دينية تحمل اسم رابطة الدفاع عن الكنيسة ولا عن الناطق باسمها فرانسوا نزاباكيبي، ويرجح أن يكون هذا الاسم اسما مستعارا.

(١٦٦) اجتماع مع مسؤولين من وزارة المناجم، بانغي، ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٦٧) تقرير سري، ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(١٦٨) تقرير سري، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨.

١٦٣ - وخلال صيف عام ٢٠١٨، عاد الاستقرار النسبي إلى بانغي، رغم استمرار التوترات في منطقة PK5 بين الجماعات التي نصبت نفسها جماعات للدفاع عن النفس (انظر الفقرتين ٣٥ و ٣٦ أعلاه). بيد أن الدوافع المحتملة لنشوب نزاع طائفي لم تختف (انظر المرفق ٨-٣). وفي هذا السياق، قد يؤدي أي حادث جديد من حوادث العنف إلى صدور تصريحات تحرض على التمييز والعنف، على غرار التصريح الصادر عن رابطة الدفاع عن الكنيسة. ويرحب الفريق بالجهود التي بذلتها البعثة المتكاملة والسلطات الوطنية وبعض منظمات المجتمع المدني لرصد بعض هذه التصريحات[١٦٩].

باء - العنف الجنسي والجنساني

١٦٤ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أخبر أحد كبار المسؤولين في الوحدة المشتركة للتدخل السريع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال (Unité mixte d'intervention rapide et de répression des violences sexuelles faites aux femmes et aux enfants؛ انظر المرفق ٨-٤) الفريقَ بأن ''العنف الجنسي ممارسة شائعة في جمهورية أفريقيا الوسطى''. ولم تباشر الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي، التي أنشئت بموجب مرسوم رئاسي في عام ٢٠١٥، أعمالها إلا منذ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويكاد ينحصر عملها في بانغي. وعلى الرغم من محدودية الموارد البشرية واللوجستية والمالية، فقد تلقى القسم النفسي والاجتماعي التابع للوحدة في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨ حوالي ٢٠٠ حالة من العنف الجنساني و ٥٠ حالة عنف جنسي شهريا (انظر التوصيات في الفقرة ٢١٠ (د) أدناه). وفي الفترة نفسها، أنجز قسم التحقيقات ٣٢٠ تحقيقا في حالات عنف جنسي (١٠ حالات منها متصلة بالنزاع) وأحالها إلى المحكمة الجنائية في بانغي أو إلى المحكمة العسكرية[١٧٠].

١٦٥ - ومع ذلك، لم يصل إلى مرحلة المحاكمة سوى عدد قليل من حالات العنف الجنسي هذه. ففي بعض الأحيان، لم تكن تتوفر لدى الضحايا الوسائل اللازمة لضمان متابعة قانونية مناسبة لقضاياهم. ولم تحصل المحاكمة بتهمة العنف الجنسي في عدة حالات نظرا لأن مكتب المدعي العام كان يعيد تصنيف القضايا على أنها ''مجرد خدش حياء''. ويحدث ذلك بصفة خاصة عندما يكون الضحايا من القُصَّر ويتم بضغط من أسرهم[١٧١].

١٦٦ - ولا توجد في جمهورية أفريقيا الوسطى بيانات رسمية وطنية عن العنف الجنسي والجنساني، بل يجري فقط تجميع الحالات المبلغ عنها في برامج المساعدة الإنسانية[١٧٢]. وتوافر البيانات على نحو

(١٦٩) في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نُشرت ''الخطة الوطنية لمنع التحريض على الكراهية والعنف'' التي وضعها المجلس الأعلى للاتصالات بالاشتراك مع البعثة المتكاملة.

(١٧٠) اجتماع مع كبار المسؤولين في الوحدة المشتركة للتدخل السريع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، بانغي، ٩ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٧١) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٧٢) اجتماع مع مسؤول في صندوق الأمم المتحدة للسكان، بانغي، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وتعود آخر دراسة استقصائية وطنية إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عندما نشرت وزيرة الشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني وتعزيز المساواة بين الجنسين ''دراسة استقصائية عن العنف الجنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى''.

جزئي يجعل من الصعب استخلاص اتجاهات دقيقة. بيد أن هناك توافقا في الآراء، في صفوف الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة التي قابلها الفريق[١٧٣]، حول النقاط التالية:

(أ) تشكل النساء والفتيات إلى حد بعيد ضحايا العنف الجنسي الرئيسية، على الرغم من تزايد الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان؛

(ب) ازداد الإبلاغ عن العنف الجنسي غير المتصل بالنزاع ازديادا كبيرا في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة التوعية؛

(ج) تُرتكب نسبة عالية من الحالات المبلغ عنها من العنف الجنسي غير المتصل بالنزاع داخل المجتمع المحلي نفسه، ويرتكبها في الغالب أفراد من الأسرة أو الجيران؛

(د) هناك نقص كبير في الإبلاغ عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ويرجع ذلك أساسا إلى الخوف من الانتقام؛

(هـ) تحدث نسبة عالية من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في المناطق الواقعة في أطراف البلد، حيث يتعرض الضحايا في كثير من الأحيان لهجمات معتدين مسلحين متعددين؛

(و) لا يزال التأخر في الإبلاغ أمرا شائعا بسبب التنقلات السكانية وعدم وجود ممثلين للدولة أو للمنظمات الدولية في المناطق الواقعة في أطراف البلد.

١٦٧ - وأخيرا، بُذلت جهود أيضا لمكافحة العنف الجنسي والجنساني في إطار التدابير الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين على يد أفراد الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وقَّعت البعثة المتكاملة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في بانغي، بروتوكولا لتبادل المعلومات والإبلاغ عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتوضح هذه الوثيقة عملية الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتؤكد من جديد ضرورة إعطاء الأولوية لمساعدة الضحايا، بغض النظر عن نتيجة التحقيق. وفي أعقاب توقيع البروتوكول، تعاملت البعثة المتكاملة مع ادعاءات جديدة بارتكاب قوات حفظ السلام الموريتانية للانتهاك الجنسي ضد ثلاثة قُصَّر على الأقل في جنوب شرق البلاد[١٧٤].

جيم - الهجمات على المرافق الصحية

١٦٨ - منذ بداية الأزمة، لم تسلم المرافق المدنية، مثل المستشفيات ودور العبادة والمدارس، من الجماعات المسلحة. وتمثل الهجمات على المرافق الصحية انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويكون الضرر الناجم عنها أشدّ لأن المدنيين غالبا ما يحتمون في المستشفيات خلال فترات القتال. وحين تهاجم الجماعات المسلحة المراكز الصحية، لا تحرم المرضى والجرحى من الحصول على الرعاية الطبية فحسب،

(١٧٣) في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اجتمع الفريق مع ١٥ جهة من الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة الموجودة في بانغي والناشطة في مكافحة العنف الجنسي والجنساني. وأجرى الفريق أيضا تحقيقات مستهدفة أثناء بعثاته في مقاطعتي أوهام ونانا - غريبيزي (٤-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨) وفي مقاطعة أوهام - بيندي (٨-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

(١٧٤) "MINUSCA takes action on reports of sexual abuse by peacekeepers", MINUSCA press release, 5 October 2018.، متاح على الرابط الشبكي التالي: https://minusca.unmissions.org/en/minusca-takes-action-reports-sexual-abuse-peacekeepers (اطُلع عليه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

بل تنتهك أيضاً حرمة أحد الأماكن القليلة التي لا يزال أضعف الناس يشعرون فيها بالأمان. وفي عام ٢٠١٧، أودت هذه الهجمات بحياة ٢٧ ضحية على الأقل، منهم عاملون في مجال الرعاية الصحية ومرضى. ومنذ منتصف عام ٢٠١٨، عندما أبلغ الفريق عن وقوع حوادث عنف في بانغي وبامباري (انظر S/2018/729، الفقرتان ٥٦ و ٩٢)، دمرت الجماعات المسلحة عدة مراكز صحية في منطقتي مبريس وبريا (انظر الفقرات ٦٥ – ٦٧ أعلاه). وقد ارتكبت فصائل من ائتلاف سيليكا السابق معظم هذه الاعتداءات. ويتضمن المرفق ٨–٥ مزيدا من المعلومات عن هذه الاعتداءات.

دال – الهجمات على حفظة السلام

١٦٩ – على الرغم من انخفاض عدد الإصابات القاتلة عما كان عليه في عام ٢٠١٧[١٧٥]، لا تزال الهجمات المغرضة ضد حفظة السلام تمثل اتجاها مثيرا للقلق في عام ٢٠١٨. وفي الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، جمع الفريق معلومات عن ست هجمات مميتة و ٦٠ هجوما مسلحا آخر[١٧٦].ويتحمل مقاتلو ميليشيات أنتي بالاكا مسؤولية الغالبية العظمى من هذه الهجمات، وتليهم في ذلك عناصر الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى وعناصر تابعة لجماعة الثورة والعدالة. ولم يمكن بالإمكان تحديد هوية المهاجمين في ٢٧ في المائة من هذه الهجمات[١٧٧]. وقد وقع الغالبية العظمى من هذه الهجمات في شرق البلد وجنوب شرقه، وإن تعرض حفظة السلام للاستهداف أيضا تسع مرات في منطقة باوا (انظر الفقرة ٩٠ أعلاه)[١٧٨]. ويتضمن المرفق ٨–٦ معلومات ورسوما بيانية مفصلة عن الهجمات ضد حفظة السلام في تلك الفترة.

١٧٠ – وأبرز الفريق في عدة مناسبات تزايد المشاعر المناوئة للبعثة المتكاملة في جنوب شرق البلد (انظر S/2017/1023، الفقرات ٦٨–٧٣ والفقرة ١٢٨). وكان الكمين الذي نُصب لقافلة تابعة للبعثة المتكاملة في يونغوفونغو (على بعد ٢٠ كيلومترا شرق بانغاسو، في مقاطعة مبومو) في ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، الهجوم الأبرز في سلسلة الهجمات التي ترتكبها جماعات الدفاع عن النفس المحلية ضد قوات حفظ السلام. وفي ذلك اليوم، قُتل مغربي وأربعة كمبوديين من حفظة السلام، فيما أصيب ثمانية آخرون بجروح.

١٧١ – واستنادا إلى التحقيقات التي أجراها الفريق، فإن المرتكبين الرئيسيين لما يُفترض أنها جرائم حرب في يونغوفونغو يخضعون مباشرة لسيطرة إيفون انزيليتيه، الملقب ”كوبورو كوبورو“، وهو عامل متنفذ من عمال المناجم الحرفيين في بانغاسو (انظر S/2017/1023، الفقرة ٩٨). وكشف عضو في جماعات الدفاع عن النفس في بانغاسو، أثناء استجوابه، عن أن كريبان واكانام الملقب ”بينو بينو“ (انظر S/2017/1023، الفقرة ٨٢)، الذي كان الجانيَ الرئيسي في حادثة الكمين في يونغوفونغو، ارتكب أعماله بالتنسيق مع

(١٧٥) انظر https://www.un.org/press/en/2018/org1663.doc.htm (اطُلع عليه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(١٧٦) لا يشمل ذلك حوادث تبادل إطلاق النار التي حدثت أثناء تنفيذ عمليات البعثة المتكاملة، ولا الهجمات بالحجارة أو بالسواطير وعمليات الاختطاف والسطو والسلوك العدائي والتهديدات.

(١٧٧) ميليشيات أنتي بالاكا (٢٧ حالة)، والعناصر المسلحة (١٦ حالة)، وجماعة الثورة والعدالة (٤ حالات)، والحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى (٤ حالات)، والاتحاد من أجل السلام (٣ حالات)، وجماعة سيريري (٣ حالات) والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (حالتان)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (حالة واحدة).

(١٧٨) مبومو (١٢ حالة)، وأواكا (١١ حالة)، وأوهام – بيندي (٩ حالات)، وأوهام (٥ حالات) ونانا – غريبيزي (٥ حالات)، وكوتو السفلى (٥ حالات)، وكوتو العليا (٥ حالات)، ومابيري – كاديي (٣ حالات)، وبانغي (٣ حالات)

إيفون انزيليتي[١٧٩]. واضطلع إيفون انزيليتي أيضا بدور حاسم في تجنيد وحشد وتنسيق المقاتلين المحليين الضالعين في الهجمات التي وقعت في أيار/مايو ٢٠١٧ في منطقة بانغاسو، وكذلك في نشر الخطابات المشحونة بالعنف والمحرضة على التمييز ضد المسلمين (انظر S/2017/1023، الفقرات ٨٨ -٩١، والفقرتان ٩٨ و ٩٩).

١٧٢ - وعلى الرغم من تراجع أعمال العنف في بانغاسو عام ٢٠١٨ (انظر S/2018/729، المرفق ٣-٢)، فإن الحالة الأمنية في المناطق المجاورة لا تزال متقلبة للغاية[١٨٠] ولا يزال حفظة السلام مستهدفين. وفي الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، فتحت ميليشيات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس المحلية الناشطة في مقاطعتي كوتو السفلى ومبومو النار ١٨ مرة على دوريات البعثة المتكاملة أو على القوافل التي تحرسها البعثة المتكاملة. وأسفرت هذه الهجمات مرتين، في ١٧ أيار/مايو و ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٨، عن مقتل أحد حفظة السلام. ويجعل الهيكل الفضفاض لجماعات أنتي بالاكا النشطة في المنطقة من الصعب للغاية تحديد المحرضين المباشرين لهذه الهجمات.

تاسعا - تنفيذ الجزاءات: حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر

ألف - حظر توريد الأسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية

١٧٣ - يتناول هذا الفرع التطورات ذات الصلة بتنفيذ السلطات الوطنية والجهات الشريكة الدولية لها لحظر توريد الأسلحة؛ وللقرارات ذات الصلة للجنة الجزاءات، مثل الإعفاءات من حظر توريد الأسلحة؛ وكذلك التطورات ذات الصلة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

قوات الدفاع والأمن الوطنية: التدريب والتجنيد والمعدات والنشر

التدريب والتجنيد

١٧٤ - تقوم بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا بتدريب الكتيبة البرمائية التابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغي. وعندما يكتمل هذا التدريب في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، سيبلغ إجمالي عدد جنود القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى الذين درَّبتهم بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ حوالي ١٥٥ ٤ جنديا (انظر المرفق ٩-١). وتتواصل إعادة النشر التدريجي في بانغي وخارجها (انظر الفقرة ١٧٩ أدناه) لجميع الكتائب المدرَّبة ولحوالي ٢٣٨ فردا من أفراد الجماعات المسلحة الذين جرى تسريحهم وإدماجهم في الجيش الوطني ودرَّبتهم بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في وقت لاحق (انظر S/2018/729، الفقرة ١١). وفي ٣٠ تموز/يوليه، مدد

(١٧٩) تقرير سري، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٨٠) في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، في الرابعة فجرا، هاجم مقاتلون من ميليشيات أنتي بالاكا من غامبو وكيمبي قريةَ بومبولو، في مقاطعة مبومو. وتبادلت البعثة المتكاملة إطلاق النار لحوالي ثلاث ساعات مع المهاجمين الذين فروا بعد ذلك إلى الأدغال. وخلال الهجوم، قُتل مدني واحد وأصيب ٢٣ آخرون بجروح وأصيب ثلاثة من حفظة السلام بجروح. أما عدد الإصابات في صفوف مقاتلي ميليشيات أنتي بالاكا فلا يزال غير معروف. تقرير سري، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨.

مجلس الاتحاد الأوروبي ولاية بعثة التدريب التابعة للاتحاد حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ ووسَّع نطاق ولايتها بحيث يشمل تقديم الدعم لتدريب قوات الأمن الداخلي، ضمن أنشطة أخرى[١٨١].

١٧٥ - أما المدربون الروس البالغ عددهم ١٧٥ مدربا والذين جرى نشرهم لمدة سنة واحدة من أجل تمكين قوات الدفاع والأمن الوطنية من المناولة السليمة للأسلحة والذخائر المستلمة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر S/2018/729، الفقرتان ٢٠ و ٢١)[١٨٢]، فقد واصلوا أنشطتَهم في عدة مواقع (انظر الفقرة ١٧٦ أدناه والمرفق ٩-٢). وأُنجزت الدورتان التدريبيتان الثالثة والرابعة، اللتان نُظمتا في بيرنغو (مقاطعة لوباي)، في ٤ آب/أغسطس و ١٧ أيلول/سبتمبر، وشارك فيهما ٤٠٠ جندي و ١٥٨ جنديا من جنود القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، على التوالي. وستُنجَز الدورة التدريبية الخامسة التي يشارك فيها ٢٩٠ جنديا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وتواصل أيضا تدريب جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في السودان، في بلدة أم روق الحدودية، على بعد بضعة كيلومترات من أم دافوق، حيث توجد الآن قاعدة عسكرية للقوة الثلاثية (انظر S/2016/1032، الفقرة ١٦)[١٨٣]. وحتى شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨، كان وجود المدرِّبين الروس في صفوف الحرس الرئاسي يشكل جزءا من العملية التدريبية (انظر S/2018/729، الفقرة ١٢). وبعد ذلك، استُعيض عن المدرِّبين بستة مواطنين روس[١٨٤] توظفهم الشركة الخاصة من جمهورية أفريقيا الوسطى المعروفة باسم (Sewa Security) وجرى تزويدهم بأسلحة معفاة (انظر S/2018/729، الفقرة ٢٠)، وفقا لما طلبته وزارة دفاع جمهورية أفريقيا الوسطى[١٨٥] لتعزيز أمن الرئيس (انظر المرفق ٩-٣)[١٨٦].

١٧٦ - وينتشر المدرِّبون الروس حاليا في بامباري، وبانغاسو، وبانغي، وبيرينغو، وبوار، وديكوا، وباوا، وسيبوت، لضمان المناولة السليمة للأسلحة ولضمان الاستخدام السليم بعد النشر للمهارات المكتسبة خلال التدريب[١٨٧]. وفي أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، شارك المدرِّبون الروس أيضا في نقل أعتدة من السودان إلى أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى لبناء مستشفيات ومركبات، على التوالي (انظر، بالنسبة للقافلة الأولى، S/2018/729 الفقرة ١٣). وفي الفترة ما بين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر، سافرت القافلة الثانية من أم دافوق عبر بلدات بيراو وأوادا وبريا، بحراسة عناصر من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (انظر المرفق ٩-٢). ولا يزال المدرِّبون الروس يوفرون الأمن للمستشفيات في بريا وأوادا ولتنقلات موظفي المستشفيات في المنطقة (انظر S/2018/729، الفقرة ١٣). وبناء على طلب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، سيقوم الاتحاد الروسي قريبا بنشر ٦٠ مدربا

(١٨١) اجتماع مع بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، بانغي، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٨٢) وفقا للتقارير، حتى أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، جرى توزيع ٦٥ في المائة من الأسلحة والذخائر القادمة من الاتحاد الروسي على القوات المسلحة وقوات الأمن. اتصال مع مستشار الأمن الرئاسي، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٨٣) زيارة الفريق إلى بيراو، في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. اجتماع مع مستشار الأمن الرئاسي، بانغي، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(١٨٤) وفقا لما أكده ممثلو سفارة الاتحاد الروسي ورئيس الأمن الرئاسي في ٧ آب/أغسطس و ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(١٨٥) اجتماع مع ممثل لسفارة الاتحاد الروسي، بانغي، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٨٦) اجتماعات ومراسلات مع مستشار الأمن الرئاسي، بانغي، ٧ آب/أغسطس و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ واجتماع مع ممثل لسفارة الاتحاد الروسي، بانغي، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(١٨٧) رسالة من وزير الدفاع، بانغي، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨.

إضافيا[١٨٨]، على النحو الذي جرى إبلاغ لجنة الجزاءات به في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على أهمية التنسيق مع البعثة المتكاملة فيما يتعلق بتدريب قوات الأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، تمشيا مع القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨). وأكدت سلطات الاتحاد الروسي أن أنشطة المدربين الستين ستركز حصرا على تقديم المساعدة إلى قوات الأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى في سياق إصلاح قطاع الأمن[١٨٩].

١٧٧ - ومن المقرر أن يبدأ تدريب ١ ٠٢٣ جنديا جديدا من جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، على الأرجح في بوار، غير أن إجراءات التجنيد تشهد تأخيرات كبيرة. ومن المفترض أن يُستخدم نظام الحصص في تجنيد أفراد القوات المسلحة لضمان التوازن الجغرافي والجنساني[١٩٠] وبغية إنشاء ”جيش شاب متعدد الأعراق تُمثَّل فيه جميع أطياف الوطن“[١٩١]. وعلاوة على ذلك، وافق الرئيس، لدى الاجتماع الخامس للجنة الاستراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية، على اقتراح الحكومة الداعي إلى تخصيص ١٠ في المائة من الوظائف الجديدة في القوات المسلحة وقوات الأمن للمقاتلين السابقين الذين لا يزال يتعين تحديدهم من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن[١٩٢]. وتتوخى خطة التجنيد تجنيد عدد إجمالي من المجندين الجدد يبلغ ٨٧٣ ١٠ مجندا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١[١٩٣].

١٧٨ - وأُنجز تدريب ٥٠٠ مجندين جدد من عناصر الشرطة والدرك (ولا يشمل ذلك المقاتلين السابقين؛ انظر S/2018/729، الفقرة ١٤) في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بدعم من البعثة المتكاملة. ومن المقرر تجنيد ٥٠٠ ضابط إضافي من الشرطة والدرك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مع تطبيق معايير محددة لضمان تمثيل وطني وتوازن جغرافي أفضل مقارنة بما كانت عليه الحال لدى تدريب المجندين الـ ٥٠٠ الأوَّل[١٩٤]. وكذلك، استفاد ما مجموعه ١٠٢ شرطي و ١١٧ دركيا من تدريب المدرِّبين الروس في بيرنغو، حيث يُعَدُّ هذا التدريب شرطا مسبقا لاستلام أسلحتهم قبل نشرهم (انظر S/2018/729، الفقرة ١٤)[١٩٥].

---

(١٨٨) المرجع نفسه.

(١٨٩) مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(١٩٠) اجتماع مع بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، بانغي، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٩١) القرار الوزاري الذي يحدد قواعد التنظيم الفني التي يخضع لها تجنيد الشباب الوطني في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٩٢) اجتماع مع بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، بانغي، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٩٣) تقرير سري، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(١٩٤) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٩٥) اتصال مع مستشار الأمن الرئاسي، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ذكرت المديرية العامة للشرطة والدرك أرقاما أخرى هي ٢٢٥ و ١٢٧ على التوالي. اجتماع مع المدير العام للدرك في بانغي، في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٨؛ ومكالمة هاتفية مع المدير العام للشرطة، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.

النشر والمعدات

١٧٩ - تم نشر أفراد مدربين تابعين للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بصورة تدريجية في بامباري وبانغاسو ودكوا وغريماري وأوبو وباوا وسيبوت (انظر S/2018/729، الفقرة ١٨) بدعم من البعثة المتكاملة - التي يتعاون معها جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في تسيير دوريات مشتركة وحراسة نقاط التفتيش بصورة مشتركة[١٩٦] - برفقة مدرِّبين روسيين غالبا[١٩٧]. وتم أيضا نشر جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في مناطق أخرى مثل بوالي أو مونغومبا أو بوار أو أم روق في السودان، دون دعم من البعثة المتكاملة (انظر الخريطة في الملحق ٩-٤)[١٩٨]. وتتم عمليات النشر هذه في إطار الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة وإنشاء جيش قائم على حاميات في جميع أنحاء البلد، في حالة بوار (انظر S/2017/1023، الفقرة ١٩)[١٩٩].

١٨٠ - وما زالت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الجهة المتلقية الرئيسية للتبرعات الخارجية (انظر S/2018/729، الفقرة ١٧)، فقد تلقت أسلحة وذخائر من الاتحاد الروسي ومركبات ومعدات أخرى غير فتاكة من الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا. وأعفت لجنة الجزاءات جميع هذه التبرعات من الحظر أو أُخطِرت بها. وعلاوة على ذلك، أعلنت فرنسا عن اقتراب موعد تسليم ٤٠٠ ١ بندقية هجومية إضافية من طراز كلاشنيكوف، على نحو ما هو مسموح بموجب إعفاء صادر عن اللجنة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨.

١٨١ - وبالرغم من المعارضة القوية التي أبدتها فصائل ائتلاف سيليكا السابق (انظر الفقرات ٢١-٢٤ أعلاه)، رحب العديد من المجتمعات المحلية بعمليات النشر بل طلبتها[٢٠٠] ومع ذلك، تعرض جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى للهجوم في عدة مناسبات (انظر أيضاً الفقرة S/2018/729، الفقرة ١٩). فعلى سبيل المثال، شهدت دائرة بانغي الثالثة في ٢ حزيران/يونيه مقتل ضابطة تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من قبيلة الغولا كانت تشارك في المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن (انظر S/2018/729، الفقرة ١١)، على يد جماعة ''أبو'' التي نصبت نفسها جماعة للدفاع عن النفس[٢٠١]. كما أطلقت عناصر تابعة لجماعات مسلحة النار على جنود تابعين للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في حادثين منفصلين في الشمال الغربي (انظر الفقرتين ٩١ و ٩٣ أعلاه). وأخيراً، حتى رغم وجود ارتياح عام فيما يتعلق بمستويات الانضباط بين وحدات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي تم نشرها، فقد أبلغ عن عدد محدود من حالات سوء السلوك وسوء المعاملة

(١٩٦) على نحو ما شاهده الفريق في بيتوكوميا وجادولو وبوزوي (أوهام - بيندي) في 4 تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٩٧) على نحو ما شاهده الفريق في باوا (خلال البعثة الموفدة في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨) وبوار (البعثة الموفدة في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨) وسيبوت (البعثة الموفدة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨)، من بين مواقع أخرى.

(١٩٨) انظر أيضاً (S/2018/922)، الفقرة ٢٠.

(١٩٩) خطة الدفاع الوطني، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الصفحتان ١-٢.

(٢٠٠) على سبيل المثال، في ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٨، طلب قادة محليون في رافاي نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي. وثيقة سرية، ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٢٠١) تقارير سرية مؤرخة ٢ و ٥ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

على أيدي بعض فرادى الجنود التابعين للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى[٢٠٢]. وتتولى القيادة العسكرية إدارة هذه الحالات[٢٠٣].

١٨٢ - ونظرا لنقص المعدات واللوجستيات الضرورية للنشر الفعلي في جميع أنحاء البلد، ما زال معظم أفراد الشرطة والدرك البالغ عددهم ٣ ٢٣٢ فرد موجودين حاليا في بانغي - بواقع ٨٥ في المائة من أفراد الشرطة و ٧٥ في المائة من أفراد الدرك (انظر الخريطة في المرفق ٩-٤)[٢٠٤]. ويتمثل الهدف في الأجلين القصير والمتوسط في (إعادة) نشر ٢ ٠١٩ من أفراد الشرطة والدرك في ١٩ منطقة محلية. وتم تحديد بوار وبوا وبامباري وبانغاسو كمناطق انتشار ذات أولوية لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩[٢٠٥]. وهذا من شأنه، من بين أمور أخرى، أن يتيح لقوات الأمن الداخلي دعم وحدات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي تم نشرها بالفعل[٢٠٦].

١٨٣ - وفي كثير من الأحيان، لا يكون الضباط المنتشرون مجهزين بالقدر الكافي (انظر S/2018/729، الفقرة ١٦) وأحياناً يحجم أفراد الشرطة والدرك عن الاضطلاع بوظائفهم الجديدة نظراً لغياب معظم المعدات الأساسية (انظر أيضاً الوثيقة S/2017/1023، الفقرة ١٦)[٢٠٧]. فعلى سبيل المثال، بينما تم نشر ١٠٣ من أفراد الشرطة والدرك فعلياً في بامباري في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، رفض آخرون الذهاب إلى ديكوا وغريماري وكوي دون أسلحة وذخيرة خشية وقوع هجمات مثل الهجوم الذي وقع في ٨ آب/أغسطس في بوكارانغا (أوهام - بندي)، حيث قام ٥٠ مسلحا بمهاجمة قوات الدرك المحلية[٢٠٨].

١٨٤ - وحصلت قوات الدرك على ما مجموعه ١٢٧ بندقية هجومية من طراز كلاشنيكوف و ٧٣ مسدسا من الاتحاد الروسي؛ وتسلمت الشرطة ٩٧ بندقية هجومية من طراز كلاشينكوف و ١٠ مسدسات[٢٠٩]. بيد أن الدعم المقدم إلى قوات الأمن الداخلي[٢١٠] حتى الآن ما زال غير كاف إلى حد كبير لدخولها طور التشغيل الكامل (انظر S/2018/729، الفقرة ١٧ والمرفق ٩-٥).

باء - دعوات السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية إلى رفع حظر توريد الأسلحة

١٨٥ - في عام ٢٠١٧، تراجع عدد الدعوات الصادرة عن الجهات الفاعلة الوطنية لرفع حظر توريد الأسلحة لصالح الدعوات التي تنادي بجعل نظام الجزاءات أكثر مرونة (انظر S/2017/1023، الفقرة ٢٥). ويلاحظ الفريق أن ما أعربت عنه السلطات الوطنية من تأييد لرفع كامل لحظر الأسلحة الذي تفرضه

(٢٠٢) تقارير سرية مؤرخة ١٩ تموز/يوليه و ٢٠ أيلول/سبتمبر و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٢٠٣) انظر أيضا تقرير الأمين العام بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/922)، الفقرة ٢١.

(٢٠٤) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/922)، الفقرة ٢٠.

(٢٠٥) تقرير عن الاجتماع الأول للجنة المعنية بتنسيق ومتابعة إصلاح قوات الأمن الداخلي، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٢٠٦) الخطة العالمية لتغيير حجم قوات الأمن الداخلي وإعادة نشرها، بانغي، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨.

(٢٠٧) وثيقة سرية، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٢٠٨) مكالمة هاتفية مع المدير العام للشرطة، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨. تقرير سري، ٩ و ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٢٠٩) مكالمات هاتفية مع المدير العام للدرك والمدير العام للشرطة، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٢١٠) تسلم كل من الدرك والشرطة أيضا ٠٠٠ ٣٠ طلقة ذخيرة من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لأغراض التدريب، بموجب إعفاء منحته لجنة الجزاءات في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨.

الأمم المتحدة قد دخل دائرة الضوء مرة ثانية في الأشهر الأخيرة. ويرى الرئيس ومعظم المسؤولين الحكوميين أن رفع جميع القيود المفروضة على إعادة تسليح وتدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية أمرٌ ضروري لحلِّ أزمة الأمن في البلد[٢١١].

١٨٦ - وفي اجتماع القمة المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقود في لومي في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، دعت الجماعتان أيضا إلى رفع الحظر المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق ٩-٧).

١٨٧ - ويلاحظ الفريق أن هذه الدعوات تأتي في وقت بلغ فيه معدل توريد المواد المميتة وغير المميتة لقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى أعلى مستوى له في السنوات الخمس الماضية، مما يعزز الفكرة القائلة بأن حظر توريد الأسلحة لا يمنع إعادة تسليح هذه القوات. ورغم أن أداء القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي كان جيدا إلى حد كبير في معظم المناطق، يكرر الفريق التأكيد على أن الرصد والمراقبة الدقيقين للأسلحة التي تدخل البلد يظلان السبيل الأفضل لمنع المزيد من انتشار الأسلحة. وهذا هو الوضع الأمثل نظرا لأن سعة التخزين الحالية ليست كافية لاستيعاب كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة.

١٨٨ - واشتكى ممثلو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في عدة مناسبات للفريق من عدم إبلاغهم على الفور بالقرارات التي تتخذها لجنة الجزاءات بشأن طلبات الإعفاء من حظر الأسلحة[٢١٢]. ويلاحظ الفريق أن عدم إبلاغ السلطات بقرارات اللجنة، الذي نوقش خلال الزيارة التي قام بها الرئيس إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢ إلى ٥ أكتوبر ٢٠١٨، يؤدي في بعض الأحيان إلى إظهار صورة مغايرة للحقيقة عن عمل اللجنة (انظر التوصية الواردة في الفقرة ٢١٠ (هـ) أدناه).

جيم - التفتيش على الأسلحة والذخيرة المعفاة وتخزينها وإدارتها

١٨٩ - بينما يسلم الفريق بأن قوات الدفاع والأمن الوطنية لا تملك بحوزتها حتى الآن ما يكفي من الأسلحة والذخيرة اللازمة لأغراض التدريب والدخول في طور التشغيل الكامل على حد سواء، فإنه يشدد على ضرورة معالجة المسائل المتعلقة بالإدارة، لا سيما التفتيش على الأسلحة وتخزينها ومراقبتها، بوصفها مسائل ذات أولوية، لا سيما في ضوء عمليات التسليم المقبلة (انظر أيضا S/2015/936، الفقرات ٤٦-٥١).

١٩٠ - وبادئ ذي بدء، هناك حاجة ملحة لإنشاء برنامج حاسوبي لإدارة الأسلحة (يقوم بمهام الجرد وتحديد المسؤولية والتوزيع والمراقبة والتعقب). وثانيا، ينبغي زيادة سعة التخزين في بانغي وخارجها (انظر الوثيقة S/2018/752، الصفحتان ٥-٦). وعلى وجه الخصوص، ينبغي بناء مستودع مركزي للأسلحة ومستودع وطني للذخيرة (انظر التوصية الواردة في الفقرة ٢١٠ (و) أدناه)[٢١٣]. وثالثاً، ينبغي تنظيم تدريب إضافي لفائدة جميع الدوائر النظامية فيما يتعلق بإدارة مرافق تخزين الأسلحة والذخائر.

(٢١١) بيان الرئيس توادير أمام الجمعية العامة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (المرفق ٩-٦).

(٢١٢) اجتماع مع ممثلين حكوميين، بانغي، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٢١٣) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

١٩١ - وتبرهن عمليات نقل المعدات العسكرية التي أجريت مؤخرا على ضرورة قيام سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى باعتماد بروتوكول ينظم التحقق من المعدات العسكرية المعفاة وإدارة مخزوناتها (للاطلاع على التفاصيل، انظر الوثيقة S/2018/729، المرفق ٢-٢). وفي هذا الصدد، يرحب الفريق بالجهود الجارية التي تبذلها السلطات، بدعم من البعثة المتكاملة، لوضع هذا البروتوكول، الذي يرى الفريق أنه ينبغي، في جملة أمور، أن ينص على التحقق الفعلي من الأسلحة والذخيرة لدى وصولها.

١٩٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كشفت عملية التفتيش الدقيقة المتأخرة التي أجرتها وزارة الدفاع (بمشاركة ممثلين من الاتحاد الروسي وبدعم تشغيلي وتنسيق من البعثة المتكاملة) على الأسلحة التي وصلت في كانون الثاني/يناير وشباط/ فبراير ٢٠١٨، عن أن الأرقام التسلسلية لعدة أسلحة، كما وردت في القائمة الأصلية المقدمة إلى لجنة الجزاءات، لم يتسن العثور عليها على الأسلحة التي جرى تسليمها، وأن الأرقام التسلسلية لعدة أسلحة تم تفتيشها في الميدان لم تكن جزءًا من القائمة الأصلية[٢١٤]. وبما أن غالبية الأسلحة قد وزعت أيضا بالفعل على أفراد متدربين تم نشرهم عبر أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى ومنهم جنود في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وأفراد شرطة ودرك، فإن الأرقام التسلسلية للعديد من الأسلحة لم يمكن التحقق منها إلا من خلال تقييم مكتبي للملفات التي تتضمن قوائم بالأسلحة الموزعة (انظر الوثيقة S/2018/729، المرفق ٢-٢)[٢١٥]. وبتوخي المزيد من الدقة في تحديد توقيت التفتيش على عمليات التسليم المقبلة، يمكن، أولا، ضمان الفحص المادي لجميع الأسلحة والذخائر، وثانيا، وكفالة إجراء تعديلات على القائمة الأصلية إذا لزم الأمر.

دال - استيراد مسدسات وبنادق صيد وذخيرة أذنت بها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في انتهاك لحظر توريد الأسلحة

١٩٣ - في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، أصدرت وزارة إدارة الإقليم وثائق تسمح للأفراد باستيراد المسدسات وبنادق الصيد وذخائر الصيد إلى الأراضي الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق ٩-٨).

١٩٤ - فعلى سبيل المثال، في ٢٢ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، حصل ثلاثة تجار على إذن يسمح لكل منهم باستيراد ٢٠٠ ٠٠٠ طلقة من ذخائر الصيد (انظر المرفق ٩-٨)[٢١٦]. وفي عام ٢٠١٦ أيضا، أذن وزير الداخلية والأمن العام وإدارة الإقليم آنذاك، جان - سيرج بوكاسا، لـ ١٣٩ نائباً مدرجين بالاسم في الوثيقة، "بأن يشتري كل منهم مسدسا أوتوماتيكيا واحدا عيار ٩ ملم وبندقية صيد عيار ١٢ من السوق المحلي أو أن يستوردهما إلى جمهورية أفريقيا الوسطى" (المرفق ٩-٨)[٢١٧].

١٩٥ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، تم تسليم ٨٥ صندوقا يحتوي كل منها على ٥٠٠ طلقة من ذخائر الصيد في دائرة الجمارك بميناء نهر بانغي في بورت بيتش (الدائرة الأولى)، بعد أن أذنت بها جميعا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وقام النوتية بنقلها من زونغو، وهي البلدة التي

(٢١٤) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. تقرير سري، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٢١٥) المرجع نفسه.

(٢١٦) اجتماعات مع موظفي الجمارك ووزارة إدارة الإقليم، بانغي، ٣١ أيار/مايو، و ١٦ و ١٨ حزيران/يونيه و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٢١٧) الغرض من هذا الإذن هو السماح للنواب بشراء الأسلحة لضمان حمايتهم الشخصية. اجتماع مع موظفي وزارة إدارة الإقليم، بانغي، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

تواجه بانغي على الجانب الآخر من نهر أوبانغي، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم التقطها التجار المأذون لهم بفتح وإدارة مخازن الذخيرة في بانغي وخارجها (انظر المرفق ٩-٨). ودفع التجار ضريبة نسبتها ٨ في المائة على قيمة الذخيرة لدى وصولها إلى بورت بيتش في بانغي[٢١٨]. واستمر تدفق الواردات في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، على نحو ما شاهده الفريق في بورت بيتش وبرهنت عليه وثائق الضرائب (انظر المرفق ٩-٨)[٢١٩].

١٩٦ - ويلاحظ الفريق أن جميع ذخائر الصيد المستوردة من زونغو ترد من شركة تصنيع الأسلحة والذخيرة في الكونغو، ومقرها بوانت نوار، الكونغو[٢٢٠]، وأنها ما زالت لا تحتوي على معلومات التعقب المطلوبة (انظر S/201/729، الفقرتان ١٠٨ و ١٠٩). ويشير الفريق أيضا إلى أن هذه الذخائر يستخدمها في كثير من الأحيان مقاتلو ميليشيات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس أثناء العمليات العسكرية (انظر الفقرة ٧٣ أعلاه).

١٩٧ - وفي ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، لاحظ الفريق أيضاً أن ذخيرة الصيد تُباع علناً في متجر في نولا، في مقاطعة سانغا - مبايري (انظر المرفق ٩-٩). وتحمل ذخائر الصيد المنتجة في إسبانيا وإيطاليا، والمباعة بشكل قانوني إلى متجر ''ARICAM'' في دوالا، الكاميرون[٢٢١]، تاريخ صنع حديث (تاريخ الإنتاج المسجل على أحد الصناديق هو ٢٢ أيار مايو ٢٠١٧) مما يعني أنها أدخلت إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في انتهاك لحظر توريد الأسلحة. وليس من الواضح كيف دخلت هذه الذخائر البلد. وعثر حراس الغابات على أنواع مماثلة من الذخيرة في محمية دزانغا سانغا الخاصة، مما يدل على أن أشخاصا استخدموها في الصيد والصيد غير المشروع، بما في ذلك صيد الأنواع المحمية مثل الجاموس والقرود[٢٢٢].

١٩٨ - وفي ٤ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أبلغ الفريق السلطات الوطنية أن إصدار تصاريح لاستيراد ذخائر الصيد والمسدسات والأسلحة يشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة، عملا بقرارات مجلس الأمن ما لم يكن استيرادها معفى من الحظر بقرار من لجنة الجزاءات. وبناءً على ذلك، علَّق المدير العام لإدارة الإقليم، حسب التقارير الواردة، توزيع تراخيص الاستيراد الجديدة[٢٢٣]. ويواصل الفريق التعاون مع السلطات الوطنية بشأن هذه المسألة، بما في ذلك إمكانية تطبيق نظام طلبات الإعفاء، ويواصل متابعة واردات المعدات الفتاكة غير المعفاة (انظر التوصيات الواردة في الفقرة ٢١٠ (ز) و (ح)).

(٢١٨) المرجع نفسه. وثائق حصل عليها الفريق في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(٢١٩) زيارة الفريق إلى ميناء بيتش، بانغي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

(٢٢٠) المرجع نفسه. لقاء مع مالك متجر ذخيرة صيد، بانغي، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.

(٢٢١) رسالة إلى الفريق من متجر ''تراست''، ٧ آذار/مارس ٢٠١٨. رسالة إلى الفريق من متجر ''كليفر''، ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(٢٢٢) يطلق ممارسو الصيد غير المشروع النار على الفيلة باستخدام ذخيرة ذات عيار أعلى.

(٢٢٣) اجتماع مع المدير العام لإدارة الإقليم، بانغي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

هاء – انتهاكات حظر السفر

انتهاك اثنين من قادة ائتلاف سيليكا السابق لحظر السفر

١٩٩ – انتهك قائدا ائتلاف سيليكا السابق المدرجان في القائمة، نور الدين آدم وعبد الله حسين، حظر السفر للمشاركة في اجتماع الخرطوم الذي عقد يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ وشاركت في تنظيمه حكومتا الاتحاد الروسي والسودان، بموافقة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر الفقرة ١٦ أعلاه). وتم نقل عبد الله حسين في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ على متن طائرة تابعة لشركة لابارا (تحمل رقم الذيل: TL-AER) من كاغا – باندورو، في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى نيالا، السودان، حيث كان نور الدين آدم موجودًا بالفعل. وفي اليوم نفسه، تم نقلهما على متن نفس الطائرة من نيالا إلى الخرطوم. وفي ٣١ آب/ أغسطس، سافر كلا الشخصين الخاضعين للجزاءات عائدين من الخرطوم إلى نيالا على متن الطائرة نفسها. وبينما بقي السيد آدم في نيالا، حسبما أفادت التقارير، نقل السيد حسين بعد ذلك إلى كاغا – باندورو في نفس اليوم على متن الطائرة نفسها[٢٢٤]. وفي رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أبلغ مدير شركة لابارا الفريق بأن فاتورة خدمات النقل قد دفعتها شركة لوباي انفست (Lobaye Invest) التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٠٠ – ووردت أيضا أنباء تفيد وجود نور الدين آدم في السودان في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٨، في سياق مشاركته في اجتماع سابق للمصالحة كان من المفترض أن يعقد في الخرطوم (انظر الفقرة ١٥ أعلاه)، وأفادت الأنباء بظهوره مرة أخرى في أواخر الفترة أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر. وأُبلِغ أيضا عن وجوده في تشاد في أواخر تموز/يوليه وخلال الفترة الممتدة من أواخر آب/أغسطس حتى أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٨[٢٢٥].

٢٠١ – ووجه الفريق رسائل رسمية إلى حكومات كل من الاتحاد الروسي والسودان وتشاد أشار فيها إلى أنه عملا بالفقرة ١٤ من القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨)، يمكن للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة السفر في بعض الظروف، بما في ذلك عندما تقرر اللجنة على أساس كل حالة على حدة أن الاستثناء سيعزز أهداف السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشجع الفريق جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من هذا الحكم المتعلق بالاستثناء من الحظر (انظر التوصية الواردة في الفقرة ٢١٠ ’١‘ أدناه).

المستجدات بشأن انتهاكات حظر السفر التي ارتكبها فرانسوا بوزيزي

٢٠٢ – لم يتلق الفريق حتى الآن أي رد من حكومة جنوب السودان بشأن استخدام الشخص المدرج اسمه في القائمة والرئيس السابق فرانسوا بوزيزي جواز سفر دبلوماسيا لجنوب السودان (انظر S/2018/729، الفقرات ٢٥-٢٩). وطلب الفريق معلومات من خلال رسالة رسمية أرسلها في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، وناقش المسألة في اجتماع عقد مع الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة في نيويورك في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(٢٢٤) تقارير سرية، ٢٩ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٢٢٥) اجتماع مع أعضاء الجماعات المسلحة، نديلي، ٢٥ تموز/يوليه وبانغي، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ اجتماعات مع مصادر دبلوماسية سرية، ٢٧ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨.

واو – عدم تنفيذ السلطات الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى تدابير تجميد الأصول

٢٠٣ – في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، أخبر رئيس الوزراء سامبليس ساراندجي الفريق بأنه سيجري اتصالا مع وزير العدل ليكفل قيام هذا الأخير باتخاذ الإجراء المناسب لتنفيذ تجميد أصول الأفراد والكيانات المدرجة في القائمة. وفي ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، زود الفريق وزارة العدل بجميع المعلومات المطلوبة لتيسير هذا الإجراء. بيد أنه لم يتخذ أي قرار حتى وقت كتابة هذا التقرير، سواء من جانب وزير العدل أو أية سلطات أخرى بشأن هذه المسألة، مما يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن من قبل جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٠٤ – ونتيجة لذلك، ما زالت المؤسسات المصرفية في جمهورية أفريقيا الوسطى تنفذ تجميد الأصول بصورة غير مطردة. وبينما تم تجميد حسابات بعض الكيانات أو الأفراد الخاضعين للجزاءات، مثل مكتب شراء الماس في أفريقيا الوسطى/كارديام (باديكا)، ما زال البعض الآخر يستخدم حساباته بل ويتقاضى رواتب من السلطات الوطنية. وهذا هو حال قادة ميليشيات أنتي بالاكا، ألفريد يكاتوم وحبيب سوسو ويوغين نغايكوسيت.

٢٠٥ – وفي المراسلات التي تمت في ١٥ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أكد مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة (BSIC) في بانغي أن ألفريد يكاتوم وحبيب سوسو ظلا يتقاضيان راتبيهما بوصف أحدهما عضوا في البرلمان وبوصف الآخر ضابطا في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، على التوالي، من خلال حسابيهما في مصرف الساحل والصحراء. وأبلغ المصرف الفريق أيضا بأن تجميد حسابيهما لا يمكن أن يتم إلا بناء على طلب المدعي العام في بانغي.

٢٠٦ – أما أوجين نغايكوسيه، الذي ما زال يتقاضى راتبه بوصفه ضابطا في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى[٢٢٦]، فليس من الواضح في أي حساب يتلقى راتبه. ففي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قرر إيكو بنك (Ecobank) تجميد حسابه (انظر الوثيقة S/2016/1032، الفقرة ٤٦)[٢٢٧] وفي ذلك الوقت، كان الحساب حساب مبالغ مدينة ولم يعد يستقبل راتب السيد نغايكوسيه.

معلومات عن حبيب سوسو وألفريد يكاتوم المدرجين في القائمة

٢٠٧ – في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الذي وافق يوم انتخاب لوران نغون – بابا رئيسا للجمعية الوطنية، أطلق ألفريد يكاتوم النار من بندقية يدوية داخل مبنى الجمعية الوطنية. ووفقا لما أفاد به شهود عيان، فقد هدَّد بإطلاق النار على زميل له في البرلمان ثم أطلق النار في الهواء في وقت لاحق أثناء احتجازه من قبل ضباط تابعين لقوات الدرك والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى[٢٢٨]. ثم أودع رهن الاحتجاز في كامب دي رو. وقدم الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١٦ (S/2016/1032، الفقرة ١٠٠) معلومات عن أسلحة ألفريد يكاتوم.

(٢٢٦) مراسلات مع مصدر سري، ٥ تشرين الأول/تشرين الأول ٢٠١٨.

(٢٢٧) اجتماع مع ممثل إيكو بانك، بانغي، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.

(٢٢٨) مراسلات مع مصدر سري، ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.

٢٠٨ - وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، رُقي حبيب سوسو بمرسوم من وزير الدفاع من رتبة عريف إلى رتبة عريف أول (انظر المرفق ٩-١٠).

زاي - المستجدات بشأن أصول عبد الله حسين

٢٠٩ - قدم الفريق في تقريره لمنتصف المدة وتقريره النهائي لعام ٢٠١٧ (S/2017/639، الفقرة ٤٤ و S/2016/1032، الفقرات ٣٩-٤٥)، معلومات عن الأنشطة التجارية لعبد الله حسين في تشاد ومحاولة عقد صفقة نفطية بين شركة أبي تشاد (Api Tchad) التي يشارك السيد حسين في إدارتها وشركة ميزكور (Mezcor) في أواخر الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وعلى النحو المفصل في المرفق ٩-١١، تشير المعلومات التي جمعها الفريق حتى الآن إلى أنه بالرغم من عدم إجراء أية صفقة نفطية كما تبين، فقد تم إجراء عدة تحويلات مالية، مما ساهم في الإثراء الشخصي للسيد حسين وشركائه التجاريين.

عاشرا - توصيات

٢١٠ - يوصي الفريق بأن تقوم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بما يلي:

(أ) تشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الشريكة الإقليمية والدولية المشاركة في العملية السياسية على وضع مسألة الماشية والترحال الرعوي في جدول أعمال جميع الاجتماعات الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأخذ وجهات نظر ممثلي الرعاة وتجاربهم في الاعتبار (انظر الفرع سادسا أعلاه)؛

(ب) تشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المعنية في المنطقة والجهات الشريكة الدولية على إعادة تفعيل أطر التعاون الثنائي والثلاثي المتعلقة بإدارة الترحال الرعوي عبر الحدود والتي كانت قائمة قبل الأزمة (انظر الفقرة ١٤٠ أعلاه)؛

(ج) تشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز جهودها الرامية إلى منع مساهمة أنشطة الاتجار القانوني بالذهب في تمويل الجماعات المسلحة (انظر الفقرات ١٥٧-١٥٩ أعلاه) وفي هذا الصدد:

'١' تشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على اتخاذ تدابير لمنع الجهات القائمة على تشغيل قطاع تعدين الذهب بجمهورية أفريقيا الوسطى من المساهمة، ولو بشكل غير مباشر، في تمويل الجماعات المسلحة من خلال أنشطتها؛

'٢' تشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز جهودها لتنفيذ أدوات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى التي استحدثت لمعالجة الصلة بين استغلال الموارد الطبيعية (بما في ذلك الذهب) والنزاع المسلح، ولا سيما آلية التصديق الإقليمية؛

'٣' تشجيع الجهات الشريكة الدولية المعنية على تقديم الدعم إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ أدوات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛

(د) تشجيع الحكومة والجهات الشريكة الدولية المعنية على تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني (انظر الفقرات ١٦٤-١٦٧ أعلاه)، ولا سيما:

'١' تعزيز قدرة وحدة التدخل السريع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال بما يمكّنها من التدخل والتحقيق في حالات العنف الجنسي والجنساني، وكذلك تقديم الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي والقانوني للضحايا، ولا سيما من خلال استكمال الإطار القانوني للوحدة، وإصدار مراسيم تعيين موظفاتها وموظفيها الرئيسيين وتخصيص ميزانية وطنية لها؛

'٢' تحسين المساعدة الطبية والنفسية المقدمة إلى الضحايا في صورة إسعافات أولية، ولا سيما عن طريق إدراج عنصر متعلق بالعنف الجنسي والجنساني في الآليات الإنسانية القائمة للاستجابة لحالات الطوارئ، لا سيما في حالة النزاع؛

(هـ) وضع إجراء لإخطار حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والأطراف المعنية الأخرى بقرارات اللجنة بشأن طلبات الإعفاء من حظر الأسلحة، بما في ذلك حالات تعليق الحظر (انظر الفقرة ١٨٨ أعلاه)؛

(و) تشجيع السلطات الوطنية، بالتعاون مع البعثة المتكاملة، على الشروع في بناء مرافق لتخزين الأسلحة والذخائر، ولا سيما إنشاء مستودع مركزي للأسلحة ومستودع وطني للذخائر، لقوات الدفاع والأمن الوطنية (انظر الفقرة ١٩٠ أعلاه)؛

(ز) تذكير حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بأن واردات المسدسات وذخيرة الصيد والأسلحة تتطلب قراراً بالإعفاء من جانب اللجنة (انظر الفقرات ١٩٣-١٩٨ أعلاه)؛

(ح) حث السلطات الوطنية على اتخاذ تدابير لوقف استيراد ذخائر الصيد والأسلحة وتقديم تقارير بشأن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر الفقرات ١٩٣-١٩٨ أعلاه)؛

(ط) تذكير الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بأنه، عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٩ (٢٠١٨)، يمكن للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة السفر في بعض الظروف، بما في ذلك عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن الاستثناء من شأنه أن يعزز أهداف السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتشجيعها، عند الاقتضاء، على الاستفادة من إمكانية الاستثناء تلك (انظر الفقرة ٢٠١ أعلاه).

Table of contents

Annex 1.1: Map of the Central African Republic. 62

Annex 1.2: Table of correspondence sent and received by the Panel from 7 February to 26 October 2018. 63

Annex 2.1: Document signed by armed groups in Bouar, “Synthèse des Revendications Harmonisées des Groupes Armées de la RCA” dated 30 August 2018. 64

Annex 2.2: Memorandum of Understanding called “Declaration d’entente de Khartoum des groupes armés centrafricains (anti-balaka et ex-Séléka)” dated 28 August 2018. 67

Annex 2.3: Communiqué of the Government of the Central African Republic dated 29 August 2018 on the Khartoum Meeting. 70

Annex 2.4: Letter of thanks from the President of the Central African Republic to the President of the Russian Federation dated 29 August 2018. 71

Annex 2.5: Three communiqués regarding the withdrawal of ex-Séléka factions from the Khartoum Declaration. 72

Annex 2.6: Letter of the Sudanese Head of State dated 10 October 2018 about the African Union Initiative and the holding of a meeting in Khartoum in November 2018. 76

Annex 2.7: Update on the advisory and Monitoring Committee for National, Disarmament, Demobilisation, Reintegration and Repatriation. 78

Annex 2.8: Draft of the decree for the creation of the “Unité de Défense Temporaire” (Temporary Defense Unit) and signature page. 84

Annex 2.9: FPRC contradictory communiqués following the vote of dismissal of Karim Meckassoua as Speaker of the National assembly (27-29 October 2018). 78

Annex 2.10: Pictures of Moyenne-Sido meeting of 5 August 2018. 83

Annex 2.11: Communiqué signed by Matar Nimeiry, alias « Force », dated 15 July 2018. 84

Annex 3.1: John Tshibangu’s presence and military activities in the Central African Republic. 96

Annex 3.2: Deficient controls at airports, ports and on roads to counter regional trafficking in weaponry, natural resources and drugs. 97

Annex 4.1: FPRC letter addressed to the humanitarian organizations working in the areas under its control and issued on 10 July 2018. 98

Annex 4.2: Vulnerability of some specific groups of population in the Kaga Bandoro – Moyenne-Sido – Batangafo triangle. 100

Annex 4.3: Pictures of the IDP camp in Batangafo after the clashes between ex-Séléka and anti-balaka fighters on 1 November 2018. 101

Annex 4.4: Map of Bria and surrounding areas. 102

Annex 4.5: FPRC attack against the anti-balaka bases along the Irabanda axis on 5 August 2018. .. 103

Annex 4.6: Arms trafficking between the Sudan and the Central African Republic. 105

Annex 4.7: Anti-balaka weaponry and the dismantling of artisanal arms manufacturing facilities. .. 108

Annex 4.8: List of collectors operating in Ndélé. 110

Annex 5.1: Maps of Paoua and surrounding areas. 111
Annex 5.2: Chronology of the main incidents involving MNLC from 1 January to 25 October 2018. 113
Annex 5.3: Map of the subprefecture of Gamboula (Siriri area of operations). 117
Annex 5.4: Picture of mining site of Banga-Boumbe, along the CAR-Cameroon border. 118
Annex 5.5: Siriri's access to weaponry, military material and motorcycles. 119
Annex 5.6: Serious human rights violations committed by Siriri. 121
Annex 6.1: Background information on livestock and transhumance in the Central African Republic. 123
Annex 6.2: Joint communiqué signed at the Moyenne-Sido meeting of 5 August 2018 between Abdoulaye Hissene, Mahamat Al Khatim, and Ali Darassa. 124
Annex 6.3: FPRC communiqué dated 24 July 2018 on insecurity related to transhumance along the CAR-Chad border. 126
Annex 6.4: Agreement signed by Abbas Sidiki and Amadou Ndale in support of the return of the IDPs originally from Koui dated 3 October 2018. 127
Annex 6.5: Map of main cattle markets in the CAR. 131
Annex 6.6: Excerpts from the Lomé Declaration of the ECOWAS-ECCAS Summit of 30 July 2018. 132
Annex 7.1: Screenshots of the video showing Ousmane Mahamat Ousmane marketing diamonds. . 135
Annex 7.2: Decisions of the Government following the release of the video showing Ousmane Mahamat Ousmane marketing diamonds. 136
Annex 7.3: Suspension of HW Lepo by the Ministry of Mines and Geology on 24 July 2018. 139
Annex 7.4: Note of the Ministers of Public Security and Mines dated 26 June 2018 reporting on the situation on the HW Lepo mining site. 141
Annex 7.5: Communiqués on the murder of three Chinese employees of a mining company on 143
Annex 8.1: Public statement of the so-called Defence League of the Church ("Ligue de Défense de l'Église"), posted on 9 July 2018 on the Sango Ti Kodro webpage and social media. 145
Annex 8.2: Reactions to the public statement of the so-called Defence League of the Church ("Ligue de Défense de l'Église"). 148
Annex 8.3: Chronology of the main incidents in Bangui in September and October 2018. 154
Annex 8.4: The CAR Mixed Unity of Rapid Intervention and Repression of the sexual violence against women and children ("Unité Mixte d'Intervention Rapide et de Répression des violences sexuelles faites aux femmes et aux enfants", UMIRR). 156
Annex 8.5: Chronology of the main attacks against health facilities in the Central African Republic in 2017 and 2018. 157
Annex 8.6: Chronology of deadly attacks and other armed attacks against peacekeepers between 1 January and 25 October 2018. 160
Annex 9.1: Additional information on the training of FACA by the European Union Training Mission in the Central African Republic (EUTM). 169

Annex 9.2: Additional information on the training by, and related deployment of, instructors from the Russian Federation. 170

Annex 9.3: Photograph of Sewa Security personnel reinforcing the President's security. 172

Annex 9.4: Information on the deployment of national defence and security forces. 173

Annex 9.5: List of needed lethal and non-lethal equipment for the FSI, articulated by the national security forces with the support of international partners. 176

Annex 9.6: Excerpts from the Statement of CAR President Faustin-Archange Touadéra at the United Nations General Assembly, 26 September 2018. 177

Annex 9.7: Excerpts from the Final Communiqué of the ECOWAS-ECCAS Joint Summit (30 July 2018). 180

Annex 9.8: Import of pistols, hunting rifles and ammunition authorized by the CAR Government in violation of the arms embargo. 183

Annex 9.9: Hunting ammunition sold in Nola (Sangha-Mbaéré prefecture) 192

Annex 9.10: Decree of promotion of Habib Soussou from corporal to master-corporal. 194

Annex 9.11: Update on Abdoulaye Hissène's assets and business deals in Chad 196

Annex 1.1: Map of the Central African Republic.

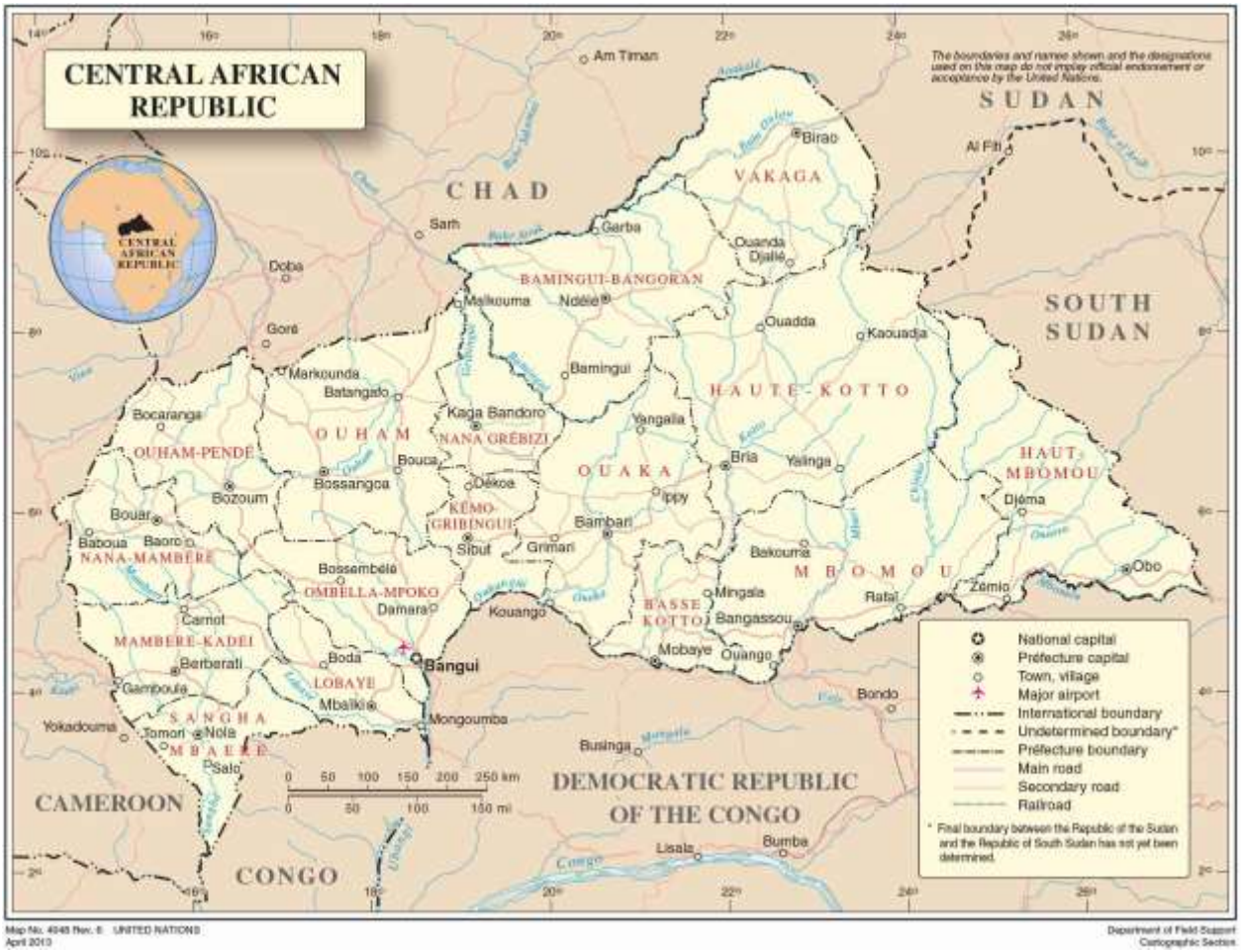

Annex 1.2: Table of correspondence sent and received by the Panel from 7 February to 26 October 2018.

Country/Entity	Number of letters sent	Information fully supplied	Information partially supplied	No answer/ Information not supplied	Pending
Asky	1			1	
Belgium	1	1			
Benin	1	1			
BPMC	2			2	
BSIC	4	4			
Cameroon	1	1			
CBCA	1			1	
Chad	2			2	
China	1	1			
Clever	1	1			
Committee/Chair	4				
DRC	2	1		1	
Ecobank	1				1
Ethiopia	1		1		
Ethiopian Airlines	2	1			
PSC	1			1	
Kenya	2	1		1	
Kenya Airways	1			1	
Lapara	1	1			
Lobaye Invest	1			1	
Nigeria	2	2			
Republic of Congo	2	1			
Russian Federation	5	5			
Rwanda Air	1			1	
South Africa	1			1	
South Sudan	1			1	
Sudan	2			2	
Switzerland	2	2			
Tunis	1		1		
Trust	1	1			
UAE	1			1	
Uganda	1	1			

Annex 2.1: Document signed by armed groups in Bouar, “Synthèse des Revendications Harmonisées des Groupes Armées de la RCA” dated 30 August 2018.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 2 September 2018.

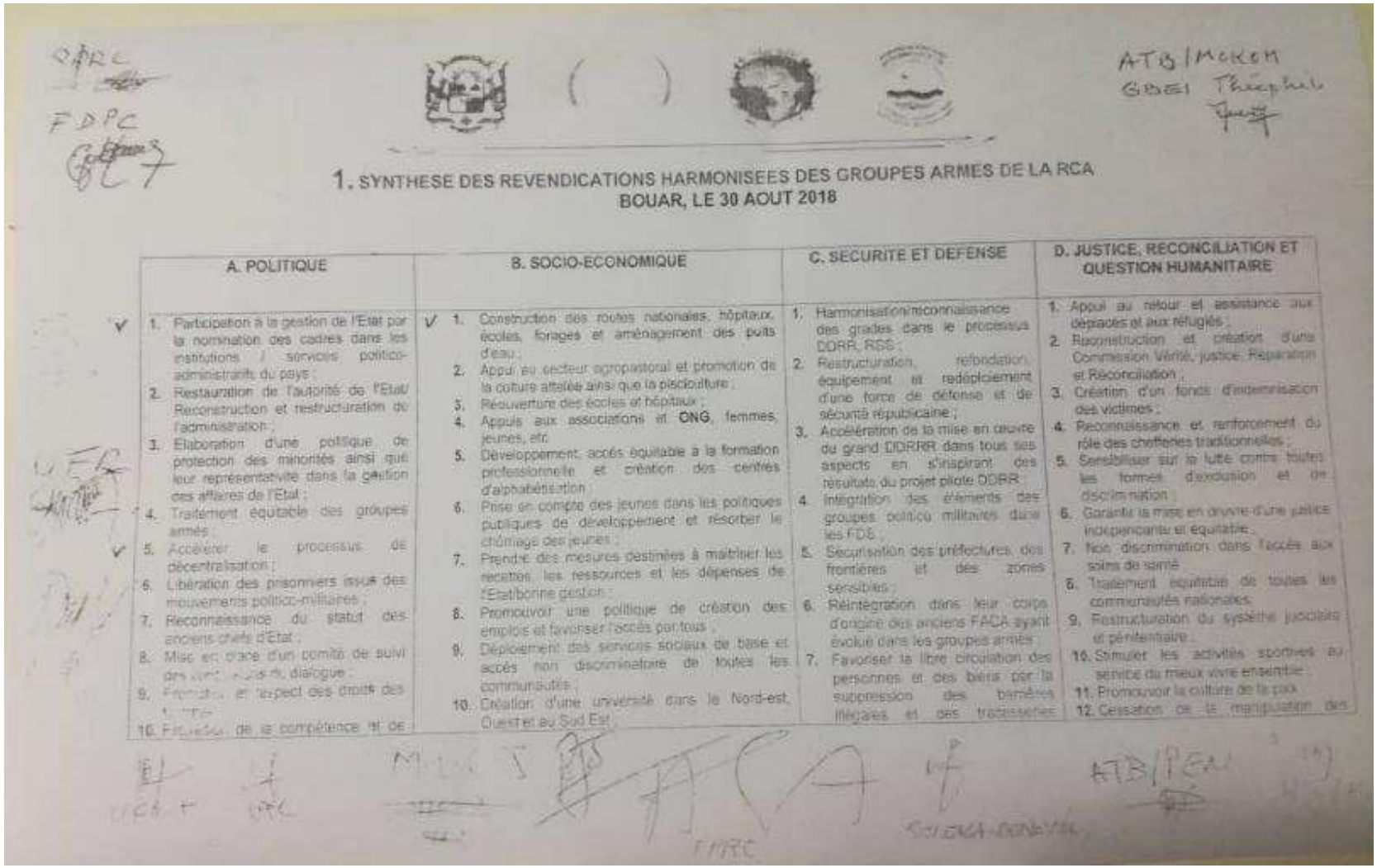

1. SYNTHESE DES REVENDICATIONS HARMONISEES DES GROUPES ARMES DE LA RCA
BOUAR, LE 30 AOUT 2018

A. POLITIQUE	B. SOCIO-ECONOMIQUE	C. SECURITE ET DEFENSE	D. JUSTICE, RECONCILIATION ET QUESTION HUMANITAIRE
1. Participation à la gestion de l'Etat par la nomination des cadres dans les institutions / services politico-administratifs du pays ; 2. Restauration de l'autorité de l'Etat/ Reconstruction et restructuration de l'administration ; 3. Elaboration d'une politique de protection des minorités ainsi que leur représentativité dans la gestion des affaires de l'Etat ; 4. Traitement équitable des groupes armés ; 5. Accélérer le processus de décentralisation ; 6. Libération des prisonniers issus des mouvements politico-militaires ; 7. Reconnaissance du statut des anciens chefs d'Etat ; 8. Mise en place d'un comité de suivi des [illegible] dialogue ; 9. [illegible] et respect des droits des [illegible] ; 10. [illegible] de la compétence et de	1. Construction des routes nationales, hôpitaux, écoles, forages et aménagement des puits d'eau ; 2. Appui au secteur agropastoral et promotion de la culture attelée ainsi que la pisciculture ; 3. Réouverture des écoles et hôpitaux ; 4. Appuis aux associations et ONG, femmes, jeunes, etc. 5. Développement; accès équitable à la formation professionnelle et création des centres d'alphabétisation ; 6. Prise en compte des jeunes dans les politiques publiques de développement et résorber le chômage des jeunes ; 7. Prendre des mesures destinées à maîtriser les recettes, les ressources et les dépenses de l'Etat/bonne gestion ; 8. Promouvoir une politique de création des emplois et favoriser l'accès par tous ; 9. Déploiement des services sociaux de base et accès non discriminatoire de toutes les communautés ; 10. Création d'une université dans le Nord-est, Ouest et au Sud Est ;	1. Harmonisation/reconnaissance des grades dans le processus DDRR, RSS ; 2. Restructuration, refondation, équipement et redéploiement d'une force de défense et de sécurité républicaine ; 3. Accélération de la mise en œuvre du grand DDRRR dans tous ses aspects en s'inspirant des résultats du projet pilote DDRR ; 4. Intégration des éléments des groupes politico militaires dans les FDS ; 5. Sécurisation des préfectures, des frontières et des zones sensibles ; 6. Réintégration dans leur corps d'origine des anciens FACA ayant évolué dans les groupes armés ; 7. Favoriser la libre circulation des personnes et des biens par la suppression des barrières illégales et des tracasseries	1. Appui au retour et assistance aux déplacés et aux réfugiés ; 2. Reconstruction et création d'une Commission Vérité, justice, Réparation et Réconciliation ; 3. Création d'un fonds d'indemnisation des victimes ; 4. Reconnaissance et renforcement du rôle des chefferies traditionnelles ; 5. Sensibiliser sur la lutte contre toutes les formes d'exclusion et de discrimination ; 6. Garantir la mise en œuvre d'une justice indépendante et équitable ; 7. Non discrimination dans l'accès aux soins de santé ; 8. Traitement équitable de toutes les communautés nationales ; 9. Restructuration du système judiciaire et pénitentiaire ; 10. Stimuler les activités sportives au service du mieux vivre ensemble ; 11. Promouvoir la culture de la paix ; 12. Cessation de la manipulation des

l'excellence dans l'administration publique ;
11. Transformation des groupes armés en partis politiques ;
12. Respect et mise en œuvre des conclusions pertinentes du forum de Bangui 2015 ;
13. Organisation des élections régionales et municipales en 2019 ;
14. Activation de la Haute Autorité de la bonne gouvernance ;
15. Retour des leaders politico-militaires en exil ;
16. Reconnaissance du droit à la citoyenneté et délivrance des pièces administratives sans tracasserie notamment pour les communautés musulmanes et peuhls ;
17. Erection des deux postes de contrôle administratif (PCA), dans la Vakaga et la haute Kotto en Sous-préfectures ;
18. Formation d'un gouvernement de sortie de crise ;
19. Dialogue/Négociations dans un pays neutre ;
20. « Consultation » des Groupes Armés pour le choix d'un Premier Ministre ;
11. Informatisation des services de l'Etat ;
12. Réhabilitation et développement des communes d'élevage ;
13. Mettre en place un budget de crise pour répondre aux besoins sociaux et participer à la relance économique ;
14. Réformer le secteur minier, le secteur des hydrocarbures, de l'économie forestière dans le respect des normes environnementales ;
15. Lutte contre la corruption et transparence dans l'attribution des marchés publics ;
16. Promouvoir la relance de l'économie dans les zones fortement affectées par les conflits ;
17. Promouvoir la transformation locale des produits et richesses naturelles ;
18. Créer un climat propice de relance des activités socio-économiques ;
19. Redynamiser l'artisanat et favoriser l'entrepreneurial ;
20. Mettre en place un fonds de microcrédit destiné à financer les initiatives des jeunes et des femmes associées aux groupes armés ;
21. Implantation des antennes de communication dans l'arrière pays (radio, télévision téléphone) ;
22. Organisation des activités socio culturelles (Rencontres sportives) ;
23. Assainissement de l'environnement (Phase théorique =Sensibilisation + Phase Pratique) ;
24. Construction des canaux d'irrigation dans toutes les régions à faible pluviométrie ;
25. Délimitation et sécurisation des couloirs de transhumance ;
administratives ;
8. Cessation des hostilités entre les groupes armés et de tout acte de violence contre la population et les humanitaires ;
9. Respect des équilibres régionaux dans les FDS ;
10. Lutte contre le trafic d'armes ;
11. Sécurisation des communautés des minorités ;
12. Protection de la faune et la flore contre les braconniers ;
13. Assurance de sécurité des ex-combattants désarmés démobilisés et cantonnés ;
14. Dissolution de toutes les milices ;
15. Interdiction de la fabrication artisanale des armes et procéder au ramassage des armes artisanales ;
16. Reglementation des armes de chasse ;
17. « Garantie » de certains combattants une fois démobilisés ;
18. Rapatriement de mercenaires étrangers ;
19. Prise en compte des éléments du MLCJ désarmés en 2011 et des éléments d'URF-F désarmés en 2012, et des éléments d'URF désarmés en 2008 et non réinsérés ainsi que les éléments désarmés et relocalisés en
médias ;
13. Suppression de l'appellation Séléka ou Antibalaka pour favoriser la cohésion sociale ;
14. Former les autorités locales sur l'éducation à la paix et à la réconciliation ;
15. Assistance aux veuves et aux orphelins victimes des violences armées ;
16. Prise en charge Sanitaire et alimentaire des ex-combattants cantonnés ;
17. Prise en charge des leaders des groupes armés ;
18. Création de centres d'écoute sur le plan national dans tout le pays ;
19. Habitat–logement : Reloger les paysans dont les maisons ont été incendiées en aidant à reconstruire par la livraison des matériaux importés (tôles, pointes, bois, fer à ligaturer, pommelles et cadenas) pour des habitations de 24m2 bâtis sachant que la taille moyenne d'un ménage est de 7 personnes ;
20. Doter toutes les écoles affectées en alimentation scolaire (Produits PAM) aux fins de maintenir les élèves à l'école sachant que les récoltes ont été emportées et les greniers incendiés ;
21. Application de tous les droits universellement reconnus et

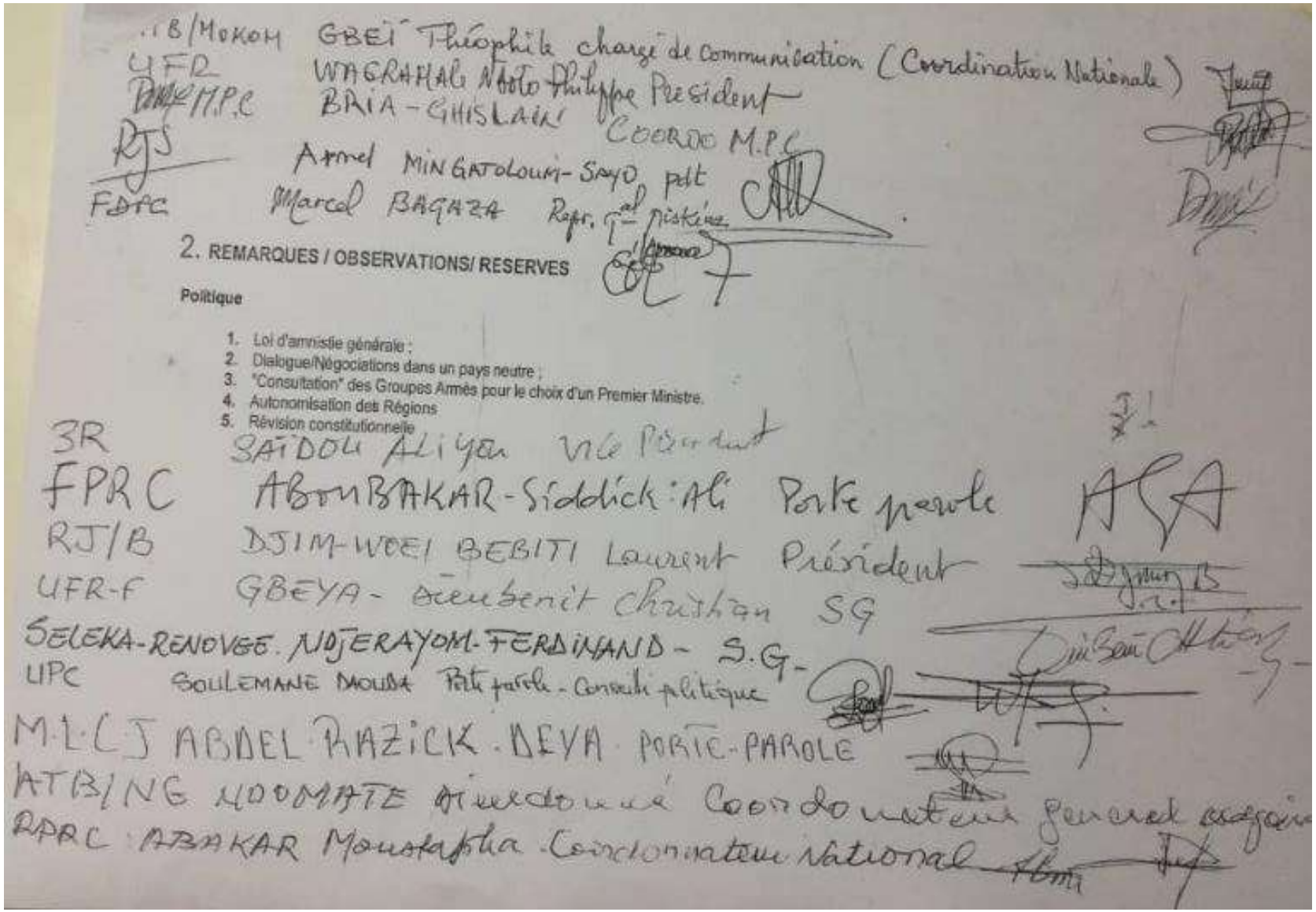

.IB/MOKOM GBEÏ Théophile chargé de communication (Coordination Nationale)
UFR WAGRAHAG Nooto Philippe Président
M.P.C BRIA-GHISLAIN Coordo M.P.C
RJS Armel MINGATOLOUM-SAYO pdt
FDPC Marcel BAGAZA Repr. 1er pistière

2. REMARQUES / OBSERVATIONS/ RESERVES

Politique

1. Loi d'amnistie générale ;
2. Dialogue/Négociations dans un pays neutre ;
3. "Consultation" des Groupes Armés pour le choix d'un Premier Ministre.
4. Autonomisation des Régions
5. Révision constitutionnelle

3R SAÏDOU Aliyou Vice Président
FPRC ABOUBAKAR-Siddick Ali Porte parole
RJ/B DJIM-WOEI BEBITI Laurent Président
UFR-F GBEYA-Clément Christian SG
SELEKA-RENOVGE. NDJERAYOM-FERDINAND-S.G-
UPC SOULEMANE MOUSSA Porte parole-Conseiller politique
M.L.C.J ABDEL RAZICK-DEYA PORTE-PAROLE
ATB/NG NDOMATE Directeur Coordonnateur général adjoint
RPRC: ABAKAR Moustapha Coordonnateur National

Annex 2.2: Memorandum of Understanding called “Declaration d’entente de Khartoum des groupes armés centrafricains (anti-balaka et ex-Séléka)” dated 28 August 2018.

Document obtained by the Panel from a participant in the Khartoum meeting on 2 September 2018.

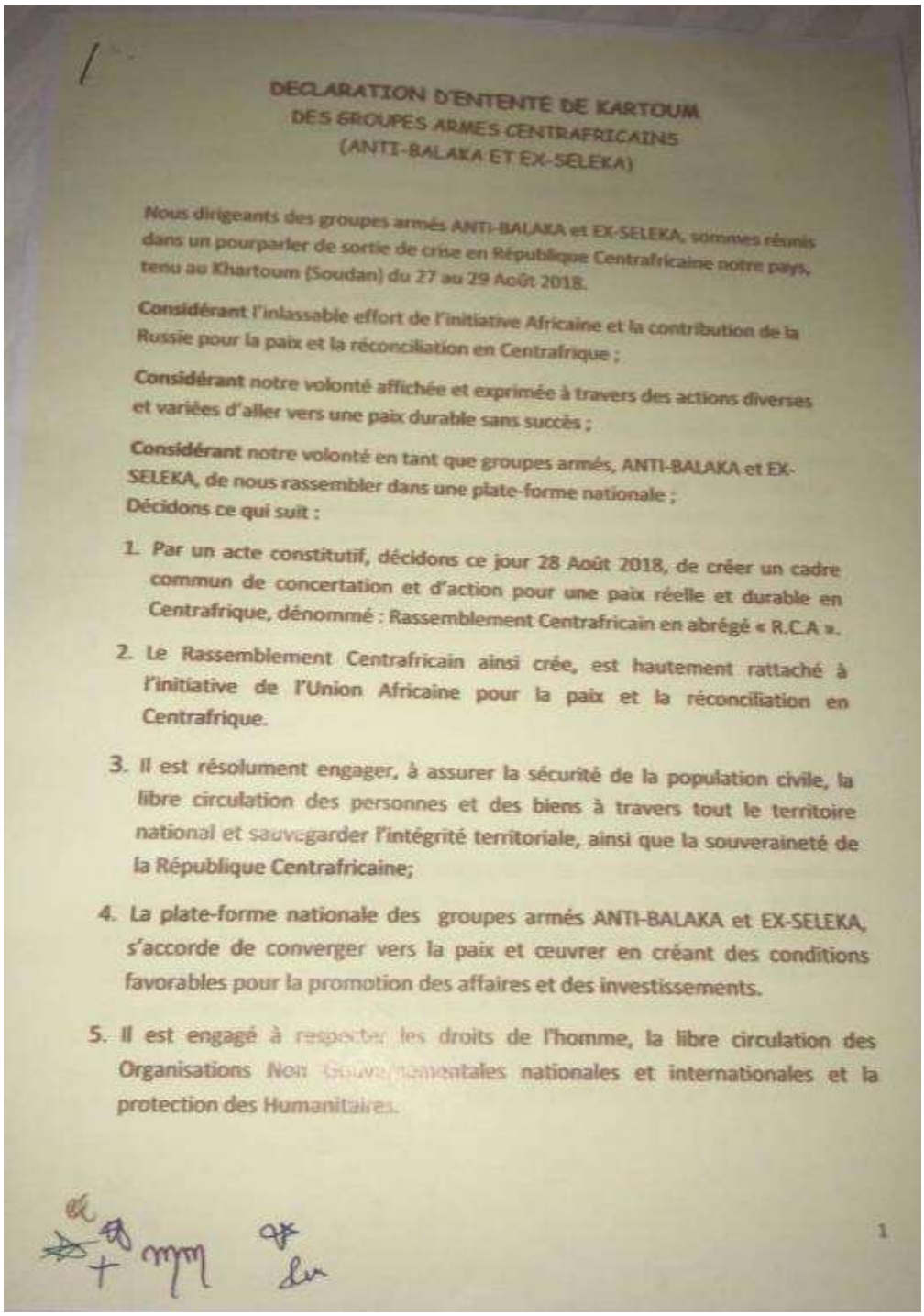

DECLARATION D'ENTENTE DE KARTOUM
DES GROUPES ARMES CENTRAFRICAINS
(ANTI-BALAKA ET EX-SELEKA)

Nous dirigeants des groupes armés ANTI-BALAKA et EX-SELEKA, sommes réunis dans un pourparler de sortie de crise en République Centrafricaine notre pays, tenu au Khartoum (Soudan) du 27 au 29 Août 2018.

Considérant l'inlassable effort de l'initiative Africaine et la contribution de la Russie pour la paix et la réconciliation en Centrafrique ;

Considérant notre volonté affichée et exprimée à travers des actions diverses et variées d'aller vers une paix durable sans succès ;

Considérant notre volonté en tant que groupes armés, ANTI-BALAKA et EX-SELEKA, de nous rassembler dans une plate-forme nationale ;
Décidons ce qui suit :

1. Par un acte constitutif, décidons ce jour 28 Août 2018, de créer un cadre commun de concertation et d'action pour une paix réelle et durable en Centrafrique, dénommé : Rassemblement Centrafricain en abrégé « R.C.A ».
2. Le Rassemblement Centrafricain ainsi crée, est hautement rattaché à l'initiative de l'Union Africaine pour la paix et la réconciliation en Centrafrique.
3. Il est résolument engager, à assurer la sécurité de la population civile, la libre circulation des personnes et des biens à travers tout le territoire national et sauvegarder l'intégrité territoriale, ainsi que la souveraineté de la République Centrafricaine;
4. La plate-forme nationale des groupes armés ANTI-BALAKA et EX-SELEKA, s'accorde de converger vers la paix et œuvrer en créant des conditions favorables pour la promotion des affaires et des investissements.
5. Il est engagé à respecter les droits de l'homme, la libre circulation des Organisations Non Gouvernementales nationales et internationales et la protection des Humanitaires.

1

6. A cet effet, Nous, Rassemblement Centrafricain, invitons les autorités de la République Centrafricaine et le Gouvernement, l'Union africaine, la CEEAC, la CEMAC, l'Union Européenne, la France, la République de la Russie, toute la communauté Internationale, partenaire de la République Centrafricaine à œuvrer ensemble pour la tenue dans un délai raisonnable, des assises de l'initiative africaine pour la paix et la réconciliation en Centrafrique.

7. La plate-forme nationale des groupes armés ANTI-BALAKA et EX-SELEKA, entend transmettre au panel de l'initiative africaine avec ampliations aux partenaires de la République Centrafricaine, un manifeste de revendications conjointes.

8. Demandons aux autorités de la République Centrafricaine et le son Gouvernement et ce, dans un souci de paix effective et durable, ainsi que dans un esprit de diversification de partenariats et de diplomatie économique intelligente pour le bien-être et le bonheur du peuple Centrafricain ; d'intégrer dans le processus de paix conduit sous les hospices de l'Union Africaine, la participation et l'implication active des Etats :

- De la Russie, pays ami ;
- SOUDAN ;
- TCHAD ;
- CONGO BRAZAVILLE ;
- CAMEROUN;
- CONGO DEMOCRATIQUE;

Pays frères avec lesquels notre pays, la République Centrafricaine partage des frontières.

Tenons à exprimer nos sincères remerciements à la République du soudan et au peuple soudanais ainsi qu'à Son Excellence, Monsieur Oumar El BECHIR, Président de la République, Chef de l'Etat pour l'accueil fraternel et chaleureux. Nous ne pouvons oublier l'Etat de la Russie et les Représentants de la coopération Russie-RCA pour la bonne réussite de cette rencontre.

Fait à KHARTOUM, le 28 Août 2018

2

Ont convenu et signé

Les dirigeants des groupes armés ci-après:

N°	NOMS ET PRENOMS	SIGNATURE
01	Gl. NOURADINE ADAM, FPRC	
02	Gl. MAXIME MOKOM, ANTI-BALAKA	
03	Gl. ABDOULAYE ISSENE, FPRC-CNDS	
04	Gl. MAHAMAT AL-KATIM, MPC	
05	Gl. Ali DARASS, UPC	

OBSERVATEURS AU POURPARLER DE KHARTOUM :

- Représentant de la République du SOUDAN

- Représentant de la République de la RUSSIE

Annex 2.3: Communiqué of the Government of the Central African Republic dated 29 August 2018 on the Khartoum Meeting.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 30 August 2018.

MINISTERE DE LA COMMUNICATION
ET DES MEDIA
****
BUREAU DU PORTE-PAROLE DU
GOUVERNEMENT
****

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
UNITE – DIGNITE – TRAVAIL
*****

BANGUI, LE 29 AOUT 2018

COMMUNIQUÉ GOUVERNEMENTAL

Préoccupés par la situation d'insécurité prévalant en République Centrafricaine, la Fédération de Russie, Membre Permanent du Conseil de Sécurité des Nations-Unies, et la République du Soudan ont pris l'initiative d'une rencontre à Khartoum au Soudan, avec les responsables des groupes armés, le 28 Août 2018.

A l'issue de cette rencontre, ces groupes armés ont fait une déclaration dite **« déclaration d'entente Khartoum des groupes armés centrafricains (anti-balaka et ex-séléka) »** selon laquelle ils s'engagent à agir pour converger vers la restauration effective de la paix et la création des conditions favorables à la libre circulation des personnes et des biens. Par ailleurs, ils invitent les parties prenantes y compris la Russie et le Gouvernement centrafricain à œuvrer ensemble pour la tenue des assises de l'Union Africaine.

Le Gouvernement Centrafricain prend acte de cette déclaration, dont les signataires disent vouloir agir pour la sécurité des populations et rappelle qu'il ne ménage aucun effort ni engagement nécessaires à l'atteinte de ses objectifs principaux que sont la paix, la sécurité et la restauration de l'autorité de l'Etat;

A cet effet, il s'est inscrit et soutient la démarche de l'Union Africaine pour la paix et la réconciliation, cadre dans lequel devront être versées toutes les initiatives pour leur finalisation en accord définitif de sortie de crise.

Le Ministre de la Communication et des Media
Porte-parole du Gouvernement

Ange Maxime KAZAGUI

Ministère de la Communication et des Media
BP :940 tél : (236) 21.61.52.47 /21.61.05.27 Fax (236)21.61.27.66 Bangui

Annex 2.4: Letter of thanks from the President of the Central African Republic to the President of the Russian Federation dated 29 August 2018.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 2 September 2018.

Présidence de la République

République Centrafricaine
Unité - Dignité - Travail

29 [illegible]

Objet Lettre de remerciement

Monsieur le Président et cher ami,

A l'initiative de la Fédération de Russie et la République du Soudan s'est tenue une réunion de sortie de crise en République Centrafricaine du 27 au 29 Août 2018 à Khartoum au Soudan, regroupant les groupes armés : ANTI-BALAKA et EX-SELEKA.

Au terme de cette réunion, une déclaration d'entente a été signée par les groupes armés ANTI-BALAKA et EX SELEKA par laquelle ces derniers s'engagent résolument sur la voie de la paix et la réconciliation nationale soutenue par l'initiative de l'Union Africaine pour la paix et la réconciliation en Centrafrique.

Par la présente, je tiens à vous exprimer personnellement et à travers vous la Fédération de Russie notre reconnaissance et gratitude pour le rôle central que vous avez joué et qui a permis la signature de cette déclaration qui créé les conditions favorables pour une négociation de paix entre le gouvernement et les groupes armés dans le cadre de l'initiative de l'Union Africaine.

Mon pays est rassuré de votre présence à ses côtés dans la poursuite des actions devant conduire à un accord de paix définitif et global.

Je vous prie de croire, Monsieur le Président et cher ami à l'assurance de ma haute considération.

Pr. Faustin Archange TOUADERA

Son Excellence Vladimir POUTINE,
Président de la Fédération de Russie

Annex 2.5: Three communiqués regarding the withdrawal of ex-Séléka factions from the Khartoum Declaration.

1. Communiqué dated 19 0ctober 2018 announcing FPRC's disengagement from the Khartoum Declaration.

Document obtained by the Panel from a FPRC representative on 20 0ctober 2018.

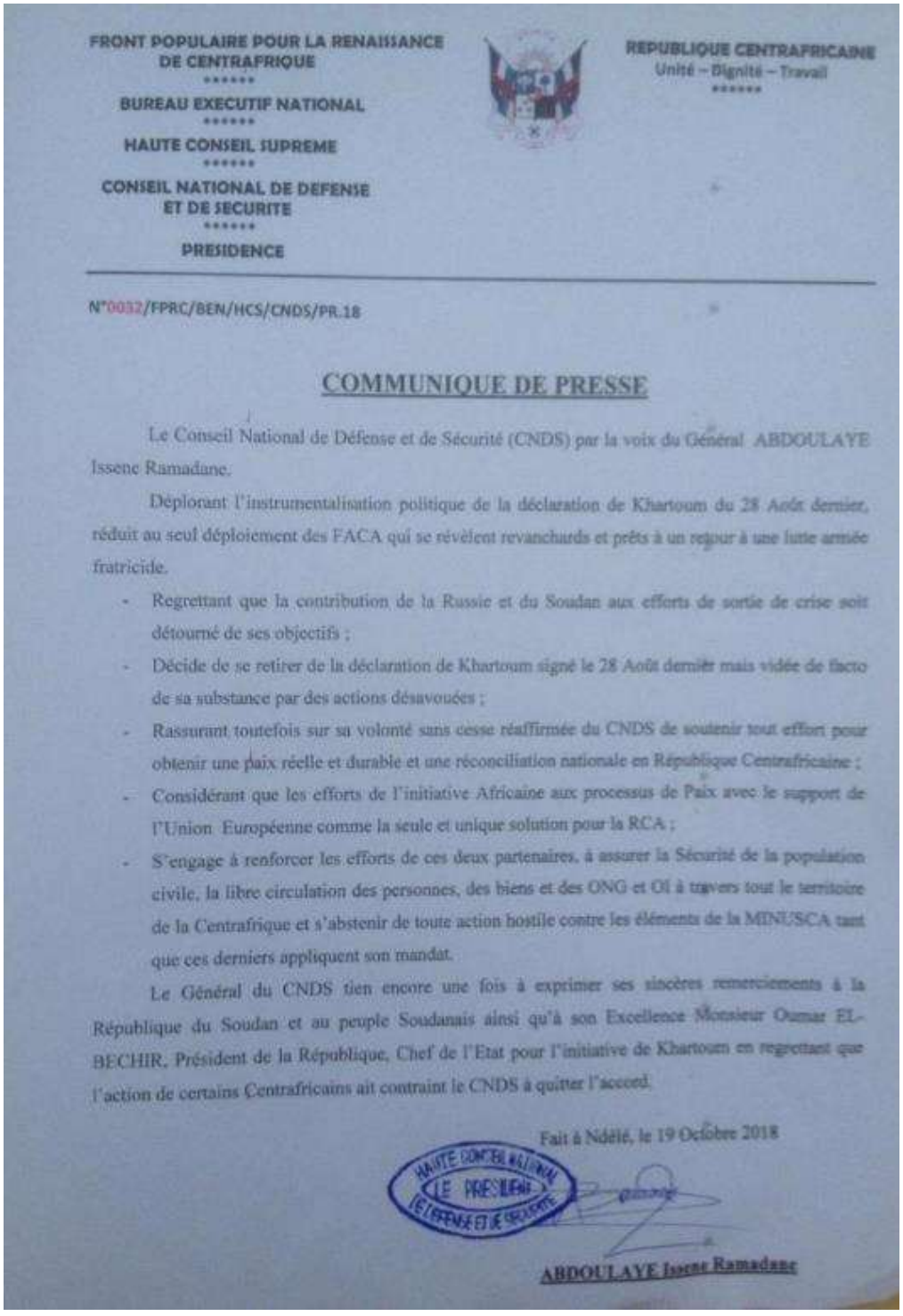

FRONT POPULAIRE POUR LA RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE
******
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
******
HAUTE CONSEIL SUPREME
******
CONSEIL NATIONAL DE DEFENSE ET DE SECURITE
******
PRESIDENCE

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail
******

N°0032/FPRC/BEN/HCS/CNDS/PR.18

COMMUNIQUE DE PRESSE

Le Conseil National de Défense et de Sécurité (CNDS) par la voix du Général ABDOULAYE Issene Ramadane.

Déplorant l'instrumentalisation politique de la déclaration de Khartoum du 28 Août dernier, réduit au seul déploiement des FACA qui se révèlent revanchards et prêts à un retour à une lutte armée fratricide.

- Regrettant que la contribution de la Russie et du Soudan aux efforts de sortie de crise soit détourné de ses objectifs ;
- Décide de se retirer de la déclaration de Khartoum signé le 28 Août dernier mais vidée de facto de sa substance par des actions désavouées ;
- Rassurant toutefois sur sa volonté sans cesse réaffirmée du CNDS de soutenir tout effort pour obtenir une paix réelle et durable et une réconciliation nationale en République Centrafricaine ;
- Considérant que les efforts de l'initiative Africaine aux processus de Paix avec le support de l'Union Européenne comme la seule et unique solution pour la RCA ;
- S'engage à renforcer les efforts de ces deux partenaires, à assurer la Sécurité de la population civile, la libre circulation des personnes, des biens et des ONG et OI à travers tout le territoire de la Centrafrique et s'abstenir de toute action hostile contre les éléments de la MINUSCA tant que ces derniers appliquent son mandat.

Le Général du CNDS tien encore une fois à exprimer ses sincères remerciements à la République du Soudan et au peuple Soudanais ainsi qu'à son Excellence Monsieur Oumar EL-BECHIR, Président de la République, Chef de l'Etat pour l'initiative de Khartoum en regrettant que l'action de certains Centrafricains ait contraint le CNDS à quitter l'accord.

Fait à Ndélé, le 19 Octobre 2018

HAUTE CONSEIL NATIONAL DE DEFENSE ET DE SECURITE LE PRESIDENT

ABDOULAYE Issene Ramadane

2 Communiqué dated 19 October announcing UPC's disengagement from the Khartoum Declaration.

Document obtained by the Panel from a UPC representative on 20 0ctober 2018.

MOUVEMENT DE L'UNITE POUR LA PAIX EN CENTRAFRIQUE
COORDINATION MILITAIRE
SECRETARIAT GENERAL

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité Travail

N°0114 / UPC / DIR.MIL/SG-2018

COMMUNIQUE

L'Unité pour la Paix en Centrafrique (UPC), à travers la voix de son Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'Armées Ali DARRASSA,

Déplorant la vision partiale d'un exécutif qui a figé depuis huit mois toute avancée du plan national du DDRR et n'a produit aucun effort probant en faveur de la Réconciliation;

Déplorant l'instrumentalisation de basse politique de la Déclaration de l'Entente de Khartoum du 28 Août dernier détournée au seul profit du déploiement des FACA qui se révèlent revanchardes et prêtes à un retour à une lutte armée fratricide;

Regrettant que la contribution de la Russie et du Soudan aux efforts de sortie de crise soit piétinée sans vergogne;

Décide de se retirer de ladite Entente signée le 28 Août dernier car vidée de facto de sa substance par l'action de certains;

Le coordinateur militaire, chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'Armées Ali Darrassa, s'interrogeant sur la position d'acteurs qui d'une part promeuvent des investissements dans les zones qui jusque-là ont été délaissées par les régimes qui se sont succédés, et d'autre part insufflent une culture agressive de reconquête partisane;

Rassurant toutefois sur la volonté sans cesse réaffirmée de l'UPC de soutenir tout effort pour obtenir une paix réelle et durable ainsi qu'une réconciliation nationale en République Centrafricaine,

Considérant les efforts de l'Initiative Africaine et le support au processus de Paix de l'Union Européenne.

S'engage à renforcer son soutien aux actions de ces deux partenaires, à assurer la sécurité de la population civile, la libre circulation des personnes, des biens, des ONG et OI

Tél : 75 67 70 46 – 72 48 25 12
Le format de cette lettre est un document officiel et authentique de l'UPC. Tout autre modèle est un faux.

à travers tout le territoire de la Centrafrique, et à s'abstenir de toute action hostile contre les éléments de la MINUSCA tant que ces derniers appliquent le mandat pour lequel ils ont été déployés.

Le Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'Armées Ali Darrassa tient encore une fois à exprimer ses sincères remerciements à la République du Soudan, au peuple Soudanais ainsi qu'à son Excellence Monsieur Oumar EL-BECHIR, Président de la République, Chef d'Etat pour l'initiative de Khartoum et regrette que l'action de certains Centrafricains ait contraint l'UPC à réviser sa position.

Attentif à toute inflexion significative en vue d'une sortie réelle de la crise au profit de tous les Centrafricains, le coordinateur militaire, chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'Armées Ali Darrassa rappelle que l'UPC n'a pour objectif que la Paix et la Concorde en Centrafrique.

Vive la Paix, vive la Centrafrique apaisée.

La Paix
et la Centrafrique pour
tous les C ns

Fait à Ngakobo, 19 Octobre 2018

Le Coordinateur Militaire, chef d'état-major de l'UPC

Général du Corps d'armée ALI DARRASSA

Tél : 75 67 70 46 – 72 48 25 12

Le format de cette lettre est un document officiel et authentique de l'UPC. Tout autre modèle est un faux.

3. Communiqué dated 22 October announcing MPC's disengagement from the Khartoum Declaration.

Documents obtained by the Panel from a MPC representative on 22 0ctober 2018.

22 OCT 2018

Enfin, le **MPC** tient une fois de plus, à remercier la république sœur du Soudan, le peuple Soudanaise ainsi que son Excellence le président Omar EL- BECHIR pour l'initiative qu'ils ont prise, et regrette l'action malsaine de certains Centrafricains, l'ayant obligé à quitter l'accord.

Vive la paix! Vive la réconciliation nationale! Vive la Centrafrique !

Fait à Kaga Bandoro le 22/10/2018

Le Général **ALKATIM MAHAMAT**

Chef d'Etat Major du Mouvement **MPC**

22 OCT 2018

GENERAL DE DIVISION ALKATIM MAHAMAT

MOUVEMENT PATRIOTIQUE POUR LA CENTRAFRIQUE MPC LE CHEF D'ETAT MAJOR DES ARMES

Annex 2.6: Letter of the Sudanese Head of State dated 10 October 2018 about the African Union Initiative and the holding of a meeting in Khartoum in November 2018.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 2 November 2018.

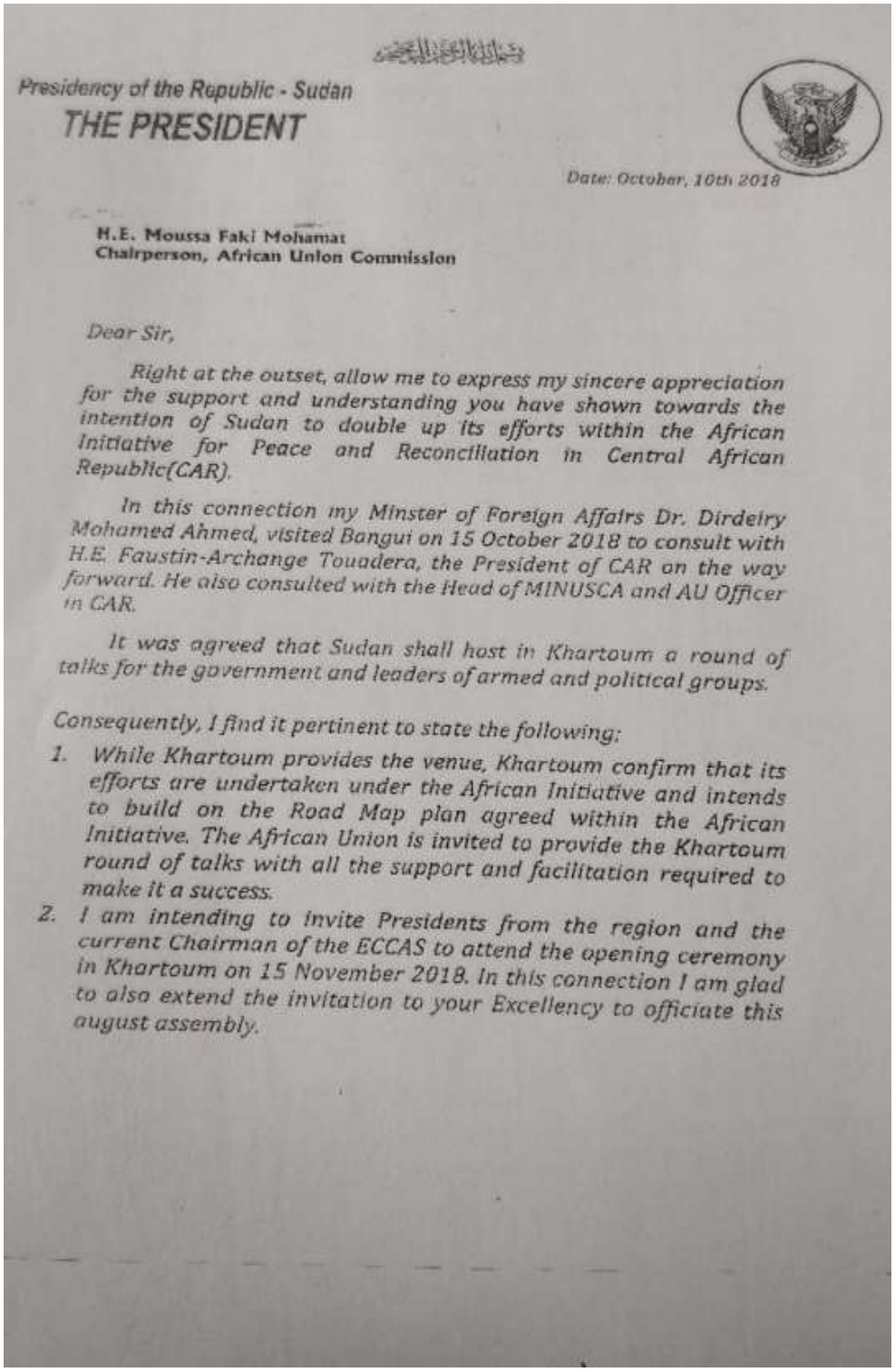

Presidency of the Republic - Sudan

THE PRESIDENT

Date: October, 10th 2018

H.E. Moussa Faki Mohamat
Chairperson, African Union Commission

Dear Sir,

Right at the outset, allow me to express my sincere appreciation for the support and understanding you have shown towards the intention of Sudan to double up its efforts within the African Initiative for Peace and Reconciliation in Central African Republic(CAR).

In this connection my Minster of Foreign Affairs Dr. Dirdeiry Mohamed Ahmed, visited Bangui on 15 October 2018 to consult with H.E. Faustin-Archange Touadera, the President of CAR on the way forward. He also consulted with the Head of MINUSCA and AU Officer in CAR.

It was agreed that Sudan shall host in Khartoum a round of talks for the government and leaders of armed and political groups.

Consequently, I find it pertinent to state the following:

1. While Khartoum provides the venue, Khartoum confirm that its efforts are undertaken under the African Initiative and intends to build on the Road Map plan agreed within the African Initiative. The African Union is invited to provide the Khartoum round of talks with all the support and facilitation required to make it a success.
2. I am intending to invite Presidents from the region and the current Chairman of the ECCAS to attend the opening ceremony in Khartoum on 15 November 2018. In this connection I am glad to also extend the invitation to your Excellency to officiate this august assembly.

3. I extended an invitation to H.E. President Touadera to attend the opening ceremony and send his delegation for the talks. I also request him to arrange with the African Union.
4. I wholly depend on the African Union Office in Bangui and the African Initiative for approaching the armed and political groups and arrange their participation in the Khartoum round of talks.
5. It is my intention that if the parties agree on a peace deal, a committee shall be formed to follow up and support implementation.

Accept, your Excellency, the assurances of my highest consideration,,

Omer Hassan Ahmed Elbashir
President of the Republic of the Sudan

Annex 2.7: Update on the advisory and Monitoring Committee for National, Disarmament, Demobilisation, Reintegration and Repatriation.

After an intensive year 2017 in which regular meetings were organised between armed groups and the Government to prepare the DDRR pilot project, the Panel notes that the Committee has substantially reduced the frequency of its meetings since January 2018. The DDRR pilot-project was completed in January 2018. Out of 480 combatants from 12 armed groups (FPRC and Révolution et Justice/Sayo refused to take part), 439 were disarmed and demobilised. 248 are integrated into the FACA. The others took part in various trainings with the aim of being reintegrated into civilian life.[1]

In July 2018, the Government announced that it was launching the main DDRR process by starting in the western part of the country with a selection of armed groups which expressed their readiness to participate. However, the fact that some armed groups have not endorsed this decision contributed to delay the beginning of the process initially scheduled for September 2018 (see communiqué below).[2]

The idea of starting with the West originates from the realisation that armed groups from the area have less-articulated political positions and a greater readiness for disarmament.[3]

The DDRR process is slowed down by the tense relations existing within the Committee. On 8 October 2018, armed groups' representatives published a joint communiqué asking for the Committee government representatives to resign based on accusations of fund mismanagement (see communiqué below). Since then, additional Government representatives have been appointed to support the existing team.

[1] Meeting with Colonel Selesson, DDRR advisor at the Presidency and head of the Advisory and Monitoring Committee for National DDRR, Bangui, 17 January 2018.

[2] Meeting with Suleiman Daouda, UPC and deputy chair of the Advisory and Monitoring Committee for National DDRR, Bangui, 8 August 2018.

[3] Meeting with confidential source, Bangui, 9 September 2018.

Declaration of armed group representatives in the DDRR Committee concerning the start of the DDRR process in the west of the country.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 3 September 2018.

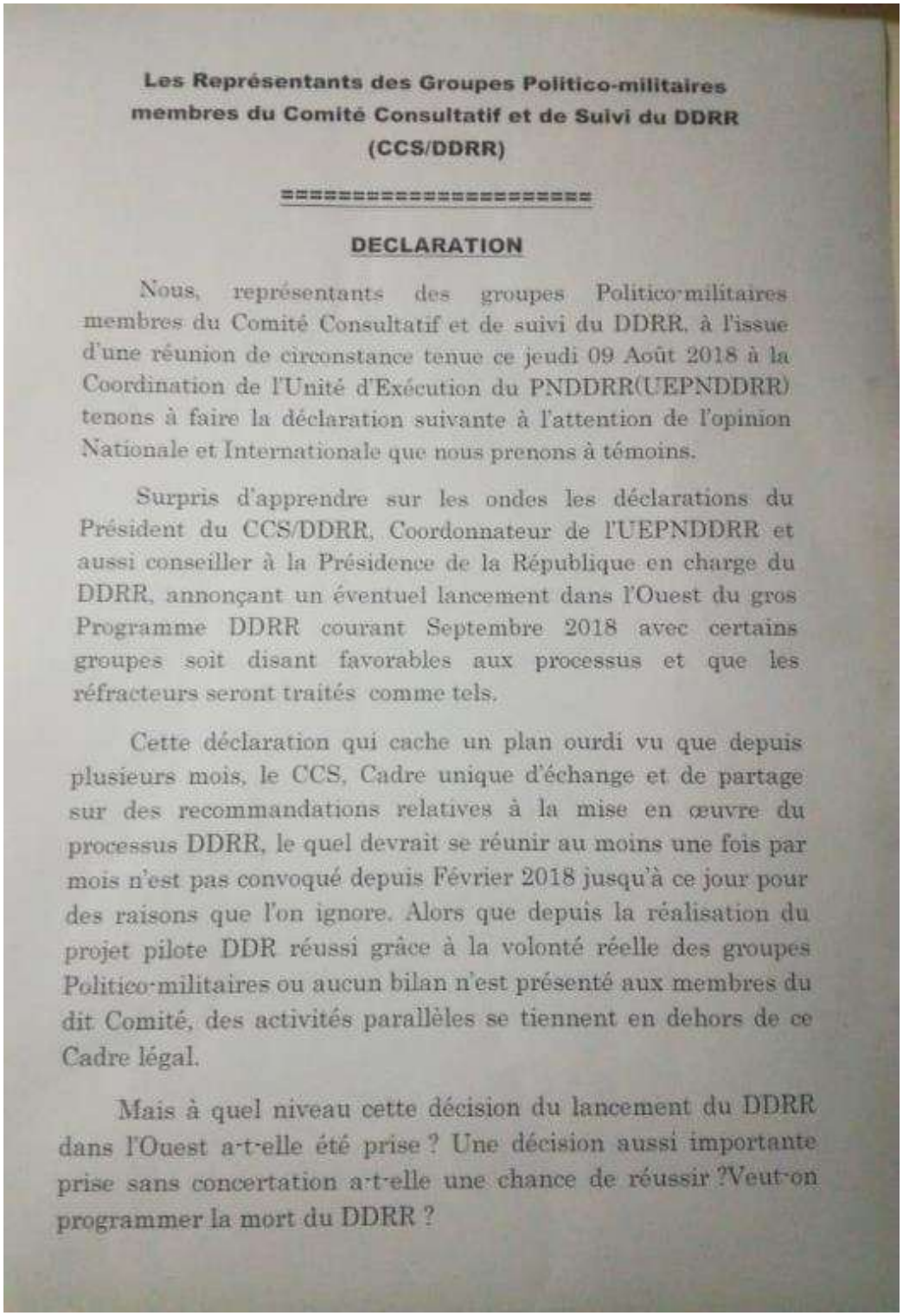

Les Représentants des Groupes Politico-militaires membres du Comité Consultatif et de Suivi du DDRR (CCS/DDRR)

==========

DECLARATION

Nous, représentants des groupes Politico-militaires membres du Comité Consultatif et de suivi du DDRR, à l'issue d'une réunion de circonstance tenue ce jeudi 09 Août 2018 à la Coordination de l'Unité d'Exécution du PNDDRR(UEPNDDRR) tenons à faire la déclaration suivante à l'attention de l'opinion Nationale et Internationale que nous prenons à témoins.

Surpris d'apprendre sur les ondes les déclarations du Président du CCS/DDRR, Coordonnateur de l'UEPNDDRR et aussi conseiller à la Présidence de la République en charge du DDRR, annonçant un éventuel lancement dans l'Ouest du gros Programme DDRR courant Septembre 2018 avec certains groupes soit disant favorables aux processus et que les réfracteurs seront traités comme tels.

Cette déclaration qui cache un plan ourdi vu que depuis plusieurs mois, le CCS, Cadre unique d'échange et de partage sur des recommandations relatives à la mise en œuvre du processus DDRR, le quel devrait se réunir au moins une fois par mois n'est pas convoqué depuis Février 2018 jusqu'à ce jour pour des raisons que l'on ignore. Alors que depuis la réalisation du projet pilote DDR réussi grâce à la volonté réelle des groupes Politico-militaires ou aucun bilan n'est présenté aux membres du dit Comité, des activités parallèles se tiennent en dehors de ce Cadre légal.

Mais à quel niveau cette décision du lancement du DDRR dans l'Ouest a-t-elle été prise ? Une décision aussi importante prise sans concertation a-t-elle une chance de réussir ?Veut-on programmer la mort du DDRR ?

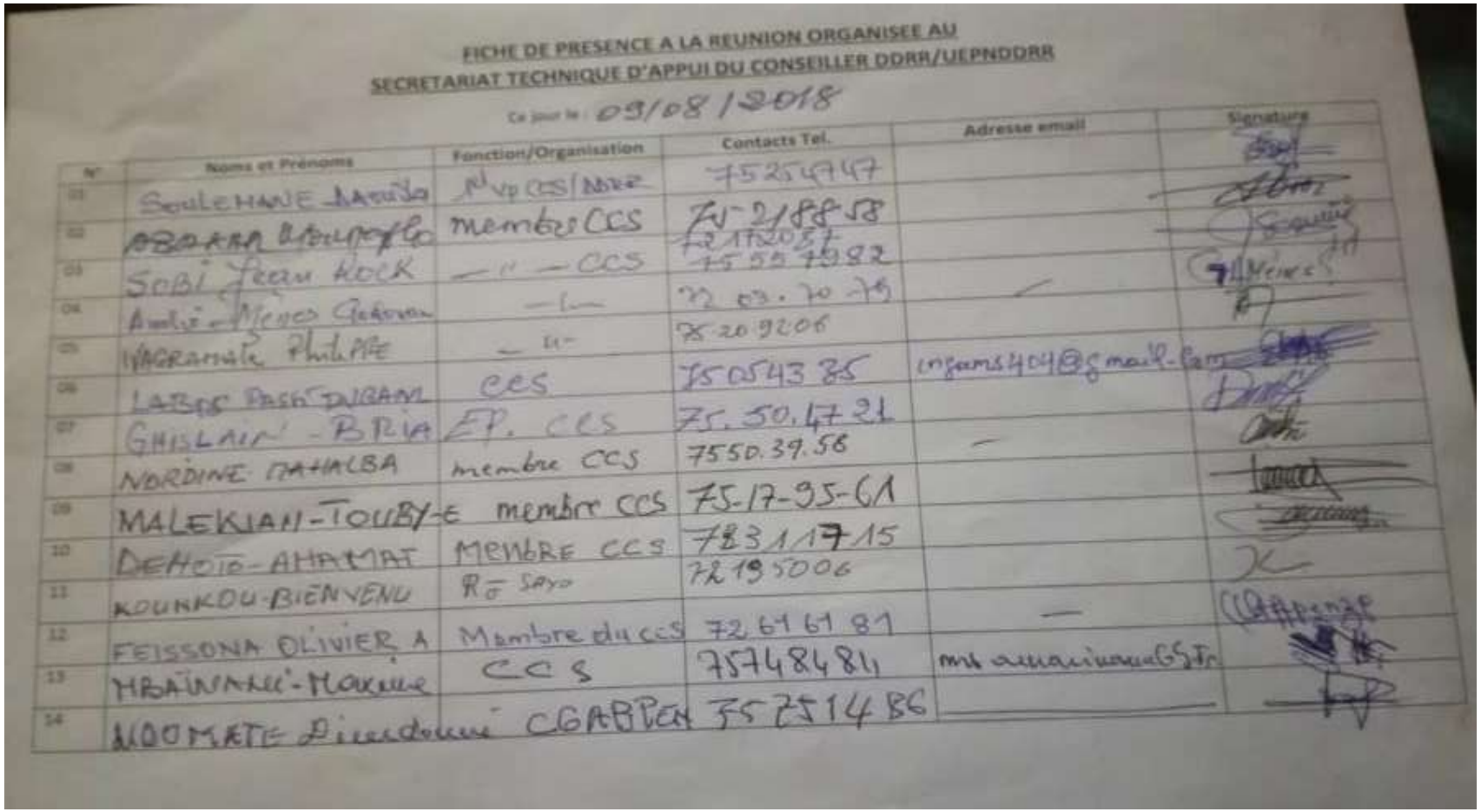

FICHE DE PRESENCE A LA REUNION ORGANISEE AU
SECRETARIAT TECHNIQUE D'APPUI DU CONSEILLER DDRR/UEPNDDRR

Ce jour le 09/08/2018

N°	Noms et Prénoms	Fonction/Organisation	Contacts Tel.	Adresse email	Signature
01	SOULEMANE Lamido	1er Vp CCS/NDRE	75254747		
02	~~OBARA Abdoulaye~~	membre CCS	~~72 17 20 57~~ 78 21 88 58		
03	SOBI Jean ROCK	— " — CCS	75 55 79 82		
04	Amélie Mewes Gbaguidi	— " —	72 03. 70 79	—	
05	NAGRAMADE Philippe	— " —	75 20 92 06		
06	LABRE PASCE DJIBAM	CCS	75 05 43 85	ingams404@gmail.com	
07	GHISLAIN - BRIA	EP. CCS	75. 50. 47 21		
08	NORDINE DAHALBA	membre CCS	7550.39.58	—	
09	MALEKIAN-TOUBY-E	membre CCS	75-17-95-61		
10	DEHOTO-AHAMAT	MEMBRE CCS	783 17 715		
11	KOUNKOU-BIENVENU	RC SAPO	72 19 50 06		
12	FEISSONA OLIVIER A	Membre du CCS	72 64 61 81	—	
13	MBAÏNAKEL-MOUNDE	CCS	75748481	mbaïnakelmoundé@yahoo.fr	
14	NGOMATE Directeur	CGAPPEN	75 25 14 86		

FICHE DE PRESENCE A LA REUNION ORGANISEE AU
SECRETARIAT TECHNIQUE D'APPUI DU CONSEILLER DDRR/UEPNDDRR

Ce jour le : 09/08/2018

N°	Noms et Prénoms	Fonction/Organisation	Contacts Tel.	Adresse email	Signature
01	AS BOLIBAYE Jonathan	Coordonnateur Bilan	75516570		
02	Mr M'POYDO Thierry	SELEKA. RENAFE	72918252	mpoydo.thierry@yahoo.fr	
03					
04					
05					
06					
07					
08					
09					
10					
11					
12					
13					
14					

Communiqué requesting the resignation of the individuals managing the DDRR Committee.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 10 October 2018.

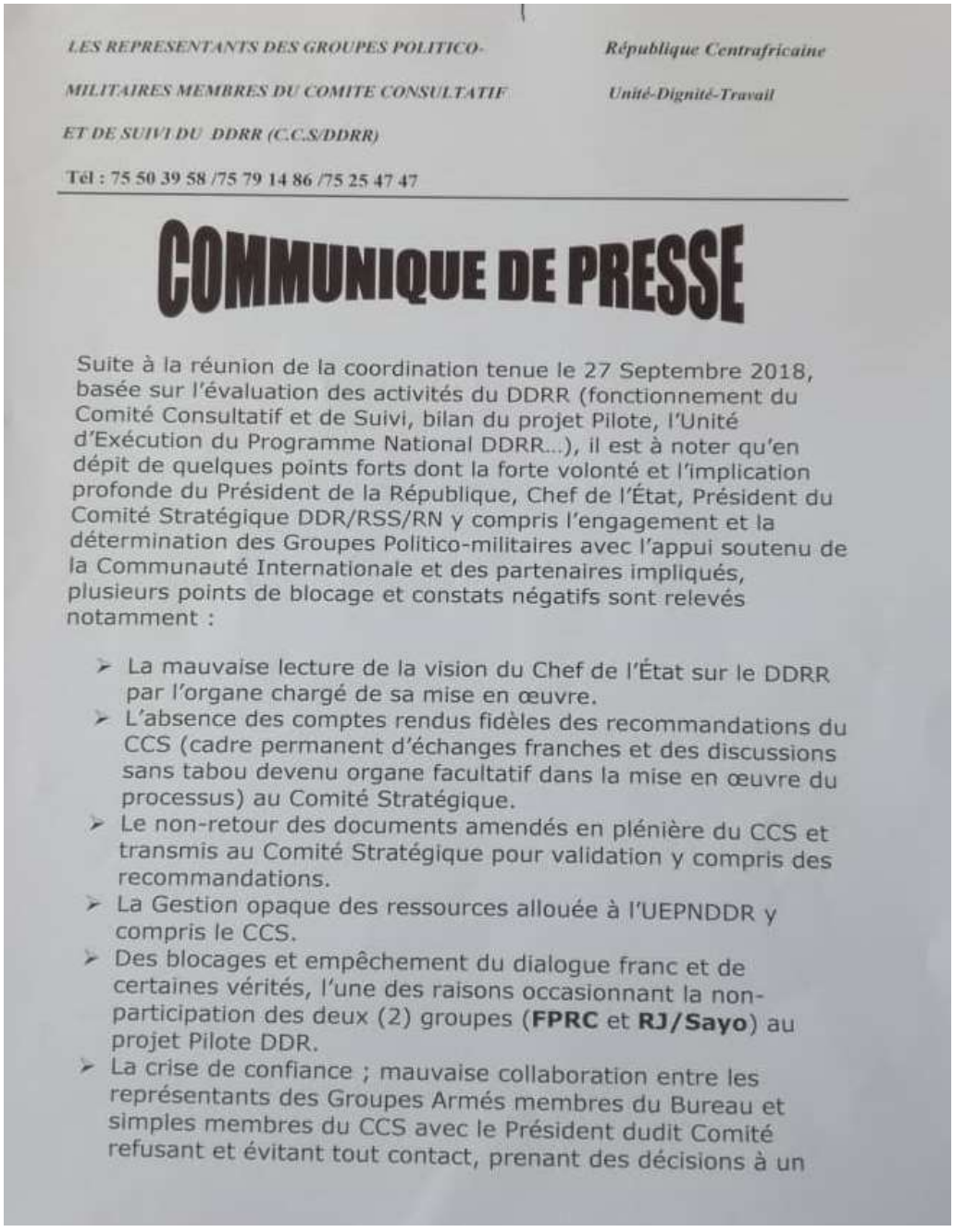

LES REPRESENTANTS DES GROUPES POLITICO-
MILITAIRES MEMBRES DU COMITE CONSULTATIF
ET DE SUIVI DU DDRR (C.C.S/DDRR)

République Centrafricaine
Unité-Dignité-Travail

Tél : 75 50 39 58 /75 79 14 86 /75 25 47 47

COMMUNIQUE DE PRESSE

Suite à la réunion de la coordination tenue le 27 Septembre 2018, basée sur l'évaluation des activités du DDRR (fonctionnement du Comité Consultatif et de Suivi, bilan du projet Pilote, l'Unité d'Exécution du Programme National DDRR…), il est à noter qu'en dépit de quelques points forts dont la forte volonté et l'implication profonde du Président de la République, Chef de l'État, Président du Comité Stratégique DDR/RSS/RN y compris l'engagement et la détermination des Groupes Politico-militaires avec l'appui soutenu de la Communauté Internationale et des partenaires impliqués, plusieurs points de blocage et constats négatifs sont relevés notamment :

- La mauvaise lecture de la vision du Chef de l'État sur le DDRR par l'organe chargé de sa mise en œuvre.
- L'absence des comptes rendus fidèles des recommandations du CCS (cadre permanent d'échanges franches et des discussions sans tabou devenu organe facultatif dans la mise en œuvre du processus) au Comité Stratégique.
- Le non-retour des documents amendés en plénière du CCS et transmis au Comité Stratégique pour validation y compris des recommandations.
- La Gestion opaque des ressources allouée à l'UEPNDDR y compris le CCS.
- Des blocages et empêchement du dialogue franc et de certaines vérités, l'une des raisons occasionnant la non-participation des deux (2) groupes (**FPRC** et **RJ/Sayo**) au projet Pilote DDR.
- La crise de confiance ; mauvaise collaboration entre les représentants des Groupes Armés membres du Bureau et simples membres du CCS avec le Président dudit Comité refusant et évitant tout contact, prenant des décisions à un

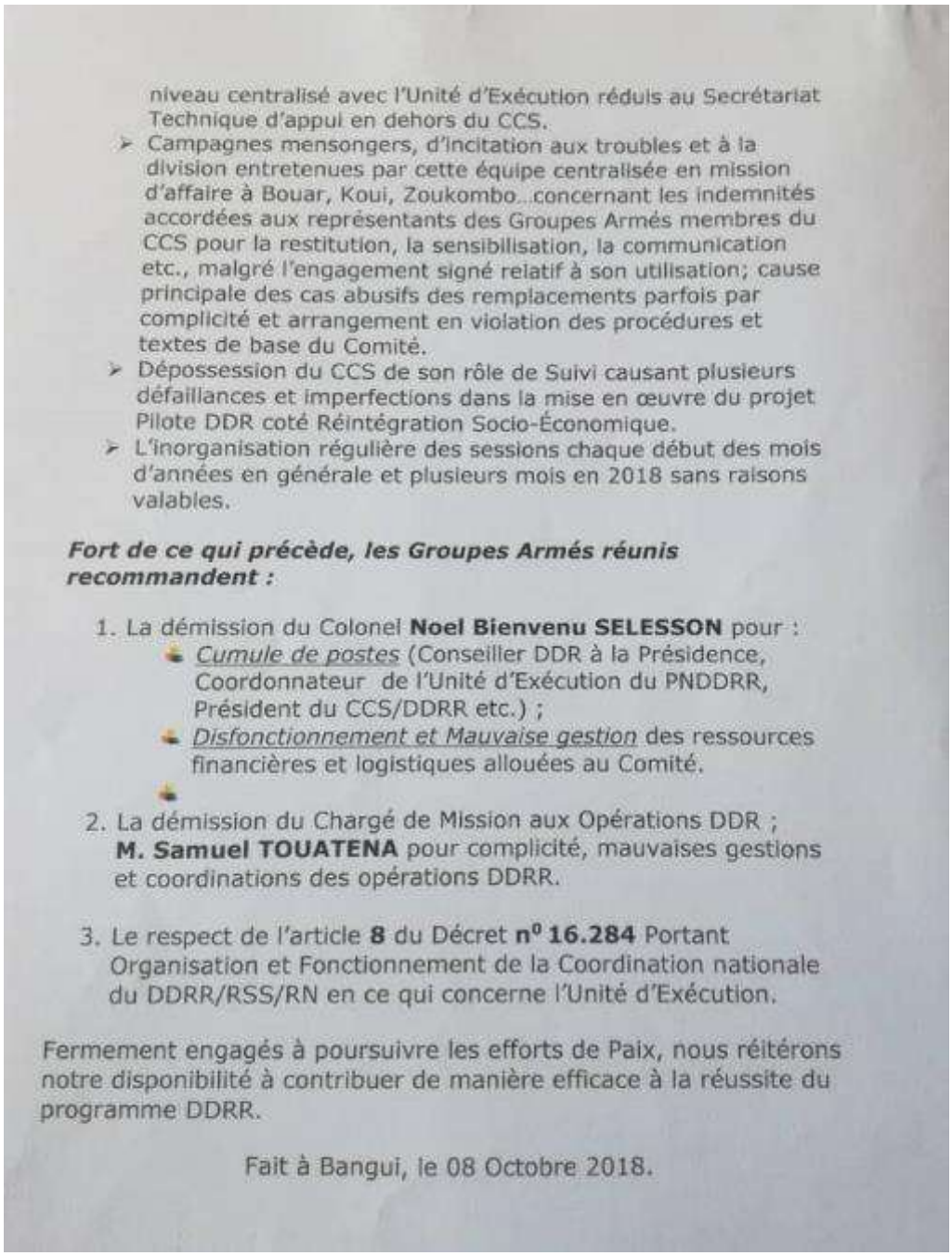

niveau centralisé avec l'Unité d'Exécution réduis au Secrétariat Technique d'appui en dehors du CCS.

- Campagnes mensongers, d'incitation aux troubles et à la division entretenues par cette équipe centralisée en mission d'affaire à Bouar, Koui, Zoukombo concernant les indemnités accordées aux représentants des Groupes Armés membres du CCS pour la restitution, la sensibilisation, la communication etc., malgré l'engagement signé relatif à son utilisation; cause principale des cas abusifs des remplacements parfois par complicité et arrangement en violation des procédures et textes de base du Comité.
- Dépossession du CCS de son rôle de Suivi causant plusieurs défaillances et imperfections dans la mise en œuvre du projet Pilote DDR coté Réintégration Socio-Économique.
- L'inorganisation régulière des sessions chaque début des mois d'années en générale et plusieurs mois en 2018 sans raisons valables.

Fort de ce qui précède, les Groupes Armés réunis recommandent :

1. La démission du Colonel **Noel Bienvenu SELESSON** pour :
   - *Cumule de postes* (Conseiller DDR à la Présidence, Coordonnateur de l'Unité d'Exécution du PNDDRR, Président du CCS/DDRR etc.) ;
   - *Disfonctionnement et Mauvaise gestion* des ressources financières et logistiques allouées au Comité.
   -
2. La démission du Chargé de Mission aux Opérations DDR ; **M. Samuel TOUATENA** pour complicité, mauvaises gestions et coordinations des opérations DDRR.

3. Le respect de l'article **8** du Décret **n° 16.284** Portant Organisation et Fonctionnement de la Coordination nationale du DDRR/RSS/RN en ce qui concerne l'Unité d'Exécution.

Fermement engagés à poursuivre les efforts de Paix, nous réitérons notre disponibilité à contribuer de manière efficace à la réussite du programme DDRR.

Fait à Bangui, le 08 Octobre 2018.

Annex 2.8: Draft of the decree for the creation of the “Unité de Défense Temporaire” (Temporary Defense Unit) and signature page.

Documents obtained by the Panel from a participant to the Khartoum meeting on 10 September 2018.

DÉCRET
relatif aux unités d'autodéfense temporaires

BROUILLON

.

Les unités d’autodéfense temporaires (UAT), sont des formations militaires agissant pour assurer le maintien de l’ordre et le fonctionnement des pouvoirs publics sur les territoires où les Forces Armées de la RCA (les FACA) et la gendarmerie sont absentes. Les UAT assurent le maintien de l’ordre, la securité des citoyens et le fonctionnement régulier et ininterrompu de l’Administration locale et des représentants du pouvoir d'État sur le territoire qui leur est confié.

La réglementation juridique des activités des UAT s’exerce conformément à la Constitution de la République centrafricaine et à l'Accord sur la réconciliation, dont le présent Décret fait partie intégrante.

Les membres des UAT peuvent être des citoyens âgés de plus de 18 ans, résidant ou exerçant une activité professionnelle sur le territoire concerné, ayant volontairement exprimé leurs souhaits de participer dans les activités des UAT, capables de remplir leurs devoirs de maintien de l'ordre public en fonction de leurs qualités morales et de leur état de santé.

La procédure d’admission dans les UAT s’effectue à titre individuel sur la base d'une demande écrite. La décision d’admission est prise par le Représentant Plénipotentiaire du Président de la République centrafricaine sur le territoire concerné sur la proposition du Commandant de l'unité locale d'autodéfense. La décision est rendue sous forme d'une ordonnance. Pour chaque membre des UAT, une fiche d'inscription de l'employé des UAT est établie (Annexe N°2). Chaque personne admise reçoit un certificat d'un employé des UAT (Annexe N°3) et un jeton. Le certificat est délivré pour une durée maximale d’un an, après quoi sa durée de validité peut être prolongée pour la même période.

Les UAT sont sous l'autorité du Représentant Plénipotentiaire du Président.

Les UAT exercent ses activités jusqu'à la formation des FACA et de la gendarmerie sur le territoire, mais pas pour plus d'un an.

La liste, les frontières, les centres administratifs, les effectifs (pas plus de 500 personnes sur le territoire du district militaire) des unités d'autodéfense temporaires et de leurs emplacements sont déterminés par le Représentant plénipotentiaire du Président sur le territoire et en coordination avec les organes de réconciliation.

Afin de remplir les fonctions qui leur sont assignées, le personnel des UAT doit immédiatement et sans objection exécuter les ordres de ses commandants immédiats ;

Afin de remplir les fonctions qui leur sont assignées, les membres des UAT ont le droit de détenir des personnes soupçonnées d'avoir commis des crimes de guerre ou d'autres crimes;

La direction des UAT populaires est assurée par le commandant des UAR nommé par le Représentant Plénipotentiaire du Président sur le territoire, sur proposition de l'Administration locale.

Afin d'interagir et de coordonner les activités des UAT, le Président peut créer des organes de coordination (état-major), dont la procédure de création et d'exploitation sont déterminées par le présent Décret.

Le commandant des UAT :

- organise les activités directes des UAT, organise la sélection du personnel ;
- participe à la planification du travail des UAT, élabore un calendrier, tient à jour la feuille de pointage.
- donne des instructions au personnel des UAT, exerce un contrôle de travail pendant les services, tient registre des résultats de travail ;
- mène une action pour la coordination et le renforcement des UAT, pour l'amélioration de la discipline interne et de l'efficacité des activités ;
- organise l'enseignement de la législation en vigueur sur le maintien de l'ordre public pour le personnel, organise des cours sur la formation physique pour le personnel des UAT, organise l'apprentissage des formes et des méthodes de lutte contre les délinquants ;
- prépare pour la discussion à la réunion des membres les questions d'organisation et d'activités des UAT ;
- sollicite la récompense pour les employés les plus distingués ;
- présente le bilan d'activité trimestriel des UAT au Représentant Plénipotentiaire du Président.

Les conditions générales et les limites de l'utilisation de la force physique par le personnel des UAT.

Les employés des UAT, lors de la participation au maintien de l'ordre public, peuvent utiliser la force physique et des moyens spéciaux pour éliminer le danger qui les menace directement ou d'autres personnes, dans les limites établies par la législation de la RCA.

Avant d'utiliser la force physique, l'employé des UAT doit informer la personne à l'égard de laquelle l'utilisation de la force est destinée, qu'il est un employé des UAT, avertir de son intention et lui donner l'occasion d'arrêter les actions qui menacent la vie et la santé de l'employé des UAT ou d'autres personnes.

Un employé des UAT a le droit de ne pas avertir de son intention de recourir à la force physique si un retard dans son application crée une menace immédiate pour la vie et la santé des citoyens ou peut entraîner d'autres conséquences graves.

L'employé des UAT pendant l'application de la force physique tient compte de la situation créée, de la nature et du degré de danger des actions des personnes contre lesquelles la force physique est appliquée, de la nature et de la force de la résistance qu'elles opposent.

L'employé des UAT est tenu de fournir des premiers soins à un citoyen ayant subi des lésions corporelles à la suite de l'utilisation de la force physique et, le cas échéant, de prendre des mesures pour lui fournir des soins médicaux dans les plus brefs délais.

Sur l'utilisation de la force physique, qui a causé des dommages à la santé d'un citoyen, l'employé des UAT est tenu d'aviser immédiatement le commandant des UAT qui au plus tard six heures de son application informent le département territorial de la gendarmerie.

Le soutien logistique des activités des UAT est assuré conjointement par l'Administration locale et par d'autres moyens non interdits par la loi.

La responsabilité des employés des UAT

Les employés de UAT sont responsables pour les actes illicites conformément à la législation de la RCA.

Dispositions finales

Le décret entre en vigueur à la date de sa signature par le Représentant Plénipotentiaire du Président et la résolution positive du Comité pour la réconciliation.

Les modifications et ajouts au présent décret doivent être apportés de la même manière que le présent décret.

UNE PROMESSE SOLENNELLE D'UN MEMBRE DE L'UNITÉ D'AUTODÉFENSE TEMPORAIRE

Moi, _____

citoyen de la République Centrafricaine, en rejoignant l'Unité d'autodéfense temporaire, je donne une promesse solennelle d'être un homme courageux, vigilant et discipliné, de mener une lutte inexpiable contre les atteintes à l'ordre public et des infractions, respecter strictement la législation de la RCA.

Je m'engage à m'acquitter honnêtement et de bonne foi de toutes les responsabilités qui m'ont été confiées, à défendre avec dévouement les droits et les intérêts des citoyens et de la société.

_____ _____

(signature) (prénoms, nom)

Date le _____ 20___

Annex 2.9: FPRC contradictory communiqués following the vote of dismissal of Karim Meckassoua as Speaker of the National assembly (27-29 October 2018).

1. Communiqué signed by Abdoulaye Hissene and containing threats against States representatives (dated 27 October 2018).

Document obtained by the Panel from a FPRC representative on 27 October 2018.

FRONT POPULAIRE POUR LA RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE
******
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
******
HAUTE CONSEIL SUPREME
******
CONSEIL NATIONAL DE DEFENSE ET DE SECURITE
******
PRESIDENCE

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail
******

N°0033/FPRC/BEN/HCS/CNDS/PR.18

COMMUNIQUE DE PRESSE

Suite à la destitution honteuse du Président de l'Assemblée Nationale Karim MECKASSOUA qui est sans doute un coup d'Etat parlementaire alors que nous somme à la recherche de la paix à travers l'initiative de l'Union Africaine.

Le Conseil National de Défense et Sécurité (CND) dirigé par le Général ABDOULAYE Issene Ramadane en concertation avec le MPC du Général ALKATIM et l'UPC du Général ALI Darrassa.

Après constant avec amertume de cet acte qui enterre définitivement l'embryon de la démocratie centrafricaine orchestré par Monsieur TOUADERA et ses mercenaires Russes à leur tête Valeri ZAKAROV, avions décidé de rompre définitivement tout lien avec ce régime non seulement de népotisme depuis le début mais devenu dictatorial.

Nous ne nous pouvons plus reconnaître la légitimité de TOUADERA en tant que Chef de l'Etat et Président de la République Centrafricaine et cela est sans appel.

Pour ce cela :

- Nous demandons purement et simplement le retrait de tous les agents de l'Etat envoyé dans nos zone respective à savoir les zones sous contrôle du CNDS à savoir le FPRC, MPC et l'UPC dans un délai de 48h ;
- Par la même occasion nous interdisons désormais et formellement à Valeri ZAKAROV et ses mercenaires de ne plus mettre pied dans nos zones ;
- A la République de la Russie de nous expliquer précisément le rôle de la présence de ces mercenaires Russes proche du Kremlin dans ce pays car leurs agitations deviennent de plus en plus dangereuses pour la démocratie dans ce pays à travers leur implication directe dans ce coup d'état parlementaire et l'assassinat hier de cette jeune démocratie dans ce pays ;
- A l'honorable GON BABA Laurent d'arrêté de passer des coups de fils aux certains chefs des groupes armées pour jouer cette carte honteuse et hypocrites de la manipulation car tel est le cas de votre appel au Général ALI Darrassa le lundi 22 Octobre à 11h très précisément dont vous avez associé le Conseiller Economique et Sociale et ancien commandant de la Séléka OUSMAN ABAKAR ;

- A la Communauté Internationale et le G5, notamment à la représentation de l'Union Européenne, à l'Ambassade des Etat Unie et à l'Ambassade de France qui ont toujours demandé l'apaisement et la main tendue à ce régime que ceci n'est plus possible car notre main tenue a toujours été démocratique et ne peut que être tendue aux respectueux de la démocratie et la constitution ;
- Aux humanitaires que nous vous assurons la liberté de circulation et la protection ;
- Aux éléments encore conscients au sein de l'armée centrafricaine (FACA) que la responsabilité vous appelle car notre démocratie est mort sous ce régime et il est nécessaire de s'en charger de sa restauration ;
- Au panel de l'Union Africaine notre attachement vos efforts qui est jusque-là, le seul espoir de cette nation ;
- Aux chefs d'Etat de la sous-région de prendre acte de dérapage impardonnable.

Pour les Mouvements du FPRC, MPC et UPC.

Le Président du CNDS Général Abdoulaye Issene Ramadane.

Fait à Ndélé, le 27 Octobre 2018

HAUTE COMSEIL NATIONAL LE PRESIDENT

ABDOULAYE Issene Ramadane

2. Communiqué signed by Djaffar Adoum, FPRC political coordinator under Nourredine Adam instruction dated 28 October 2018.

Document obtained by the Panel from a FPRC representative on 28 October 2018.

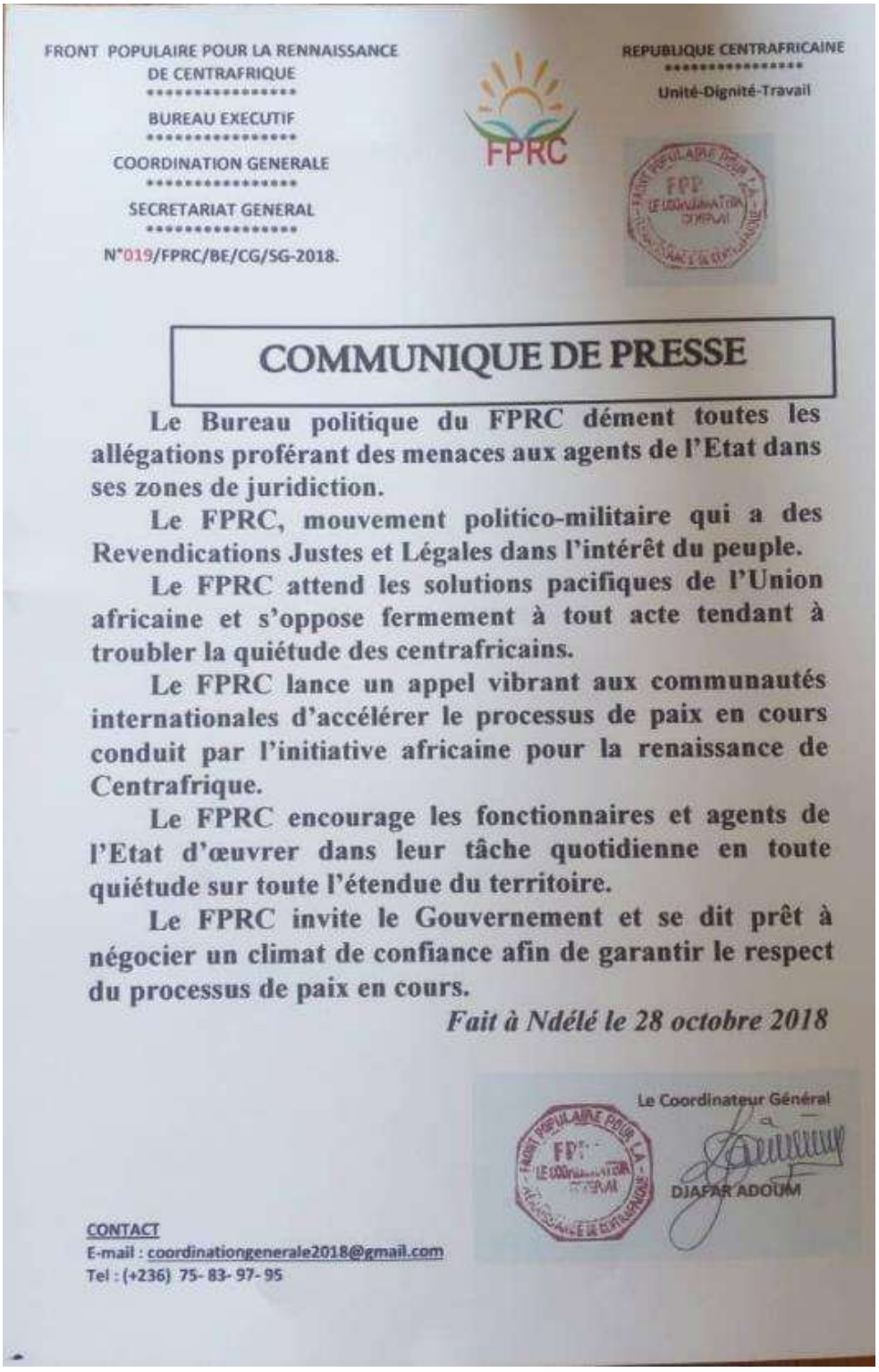

FRONT POPULAIRE POUR LA RENNAISSANCE DE CENTRAFRIQUE
****
BUREAU EXECUTIF
****
COORDINATION GENERALE
****
SECRETARIAT GENERAL
****
N°019/FPRC/BE/CG/SG-2018.

FPRC

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
****
Unité-Dignité-Travail

FPP LE COORDINATEUR GENERAL

COMMUNIQUE DE PRESSE

Le Bureau politique du FPRC dément toutes les allégations proférant des menaces aux agents de l'Etat dans ses zones de juridiction.

Le FPRC, mouvement politico-militaire qui a des Revendications Justes et Légales dans l'intérêt du peuple.

Le FPRC attend les solutions pacifiques de l'Union africaine et s'oppose fermement à tout acte tendant à troubler la quiétude des centrafricains.

Le FPRC lance un appel vibrant aux communautés internationales d'accélérer le processus de paix en cours conduit par l'initiative africaine pour la renaissance de Centrafrique.

Le FPRC encourage les fonctionnaires et agents de l'Etat d'œuvrer dans leur tâche quotidienne en toute quiétude sur toute l'étendue du territoire.

Le FPRC invite le Gouvernement et se dit prêt à négocier un climat de confiance afin de garantir le respect du processus de paix en cours.

Fait à Ndélé le 28 octobre 2018

Le Coordinateur Général

FPP LE COORDINATEUR GENERAL

DJAFAR ADOUM

CONTACT
E-mail : coordinationgenerale2018@gmail.com
Tel : (+236) 75- 83- 97- 95

3. Communiqué signed by Nourredine Adam dated 29 October 2018.

Document obtained by the Panel from a FPRC representative on 29 October 2018.

FRONT POPULAIRE POUR LA RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE

BUREAU EXECUTIF NATIONAL

VICE PRESIDENCE

N° 0056/FPRC/BEN018

FPRC

République Centrafricaine

Unité - Dignité - Travail

COMMUNIQUE DE PRESSE

Vendredi, le 26 octobre 2018, à 18h15, l'Assemblée Nationale de la République Centrafricaine a voté par 98 voix pour, 41 voix contre et 1 bulletin nul, pour la destitution du Président de cette institution.

Cette destitution a été relativement et diversement appréciée par l'opinion publique et privée, aussi bien nationale qu'internationale. Pour le Bureau Politique du Front pour la Renaissance de la Centrafrique (FPRC), la destitution de Meckassoua n'est autre que le résultat d'un conflit d'intérêts personnels au plus haut sommet de l'Etat. C'est la preuve que la RCA se meurt dans le mensonge, la fausse morale et la corruption ; que seuls le « *patrimonialisme* » et le despotisme sont valeurs morales. C'est aussi la preuve que les maux qui ont conduit à la guerre et au déchirement du tissu social sont encore présents, entretenus par le régime. Au travers le ridicule simulacre du 26 octobre 2018, les parlementaires centrafricains viennent d'affirmer que « le pays va mal », que la notion d'éthique et de morale en politique n'existe plus dans le pays de Barthélémy BOGANDA, à cause de ce que Jean-François Bayart (1989) appelle : « *Politique du ventre* ». En RCA l'intégrité morale a donc cédé la place au misérabilisme, particulièrement chez les femmes et hommes politiques.

Face au drame qui frappe le pays, le Bureau Politique du Front Populaire pour la Renaissance de la Centrafrique (FPRC) appelle le Président Touadéra et son gouvernement à la raison, car le terrain sur lequel ils se risquent est glissant, semé d'embûches et suicidaire.

Le Bureau Politique du Front Populaire pour la Renaissance de la Centrafrique (FPRC) lance ainsi un appel solennel au calme et à la retenue, car personne n'est irremplaçable dans une République.
Le FPRC appelle les centrafricaines et les centrafricains de rester vigilant contre les manipulations, les machinations et l'instrumentalisation de « l'Affaire Meckassoua ». Dans une situation d'absence d'idéologie politique, la peur est utilisée en relation avec l'instrumentalisation du confessionnel en tant que stratégie de mobilisation qui offre une nouvelle source de légitimité et de domination. Cette machination ne vise qu'à inciter à des comportements belicistes, à accentuer le climat de méfiance et de suspicion, à installer le climat de peur, de crainte et d'anxiété – « *la peur hobbesienne* » (Herbert Butterfied, 1951) –, à exacerber la fracture sociale et à fortifier les frontières entre les communautés ; les membres de chaque communauté étant incapables d'interpréter avec certitude les intentions des autres, eu égard au contexte actuel parce que, comme l'écrit Herbert Butterfied : « *Dans la situation que j'appelle "la peur hobbesienne" [...], vous pouvez vous-même ressentir vivement la peur terrible que vous avez à l'encontre de l'autre partie, mais vous ne pouvez pas vous faire une idée de la contre-peur de l'autre, ni même comprendre pourquoi il devait à tel point être nerveux. Parce que vous savez que vous ne lui voulez aucun mal, et que vous ne voulez rien d'autre de lui sinon des garanties pour votre propre sécurité ; et il n'est jamais possible de se rendre compte ou de se rappeler que dans la mesure*

où lui-même ne peut pas pénétrer vos pensées, il ne peut jamais avoir la certitude que vous avez-vous-même de vos propres intentions. »

Le FPRC rappelle également que son combat est avant tout politique : l'unité et de l'égalité des centrafricains et pose la question du matériau sur lequel s'exerce le pouvoir : l'appareil d'Etat ou l'organisation de la composition territoriale. Il est donc prépondérant de souligner l'importance de la gouvernance politique nationale et locale, de la réforme politique et administrative, dans la restauration et le développement des fonctions élémentaires de la vie locale, de celle des populations affectées par la guerre. Nous appelons ainsi le Président Touadéra de sortir de la surdité et cécité qui le caractérisent. Nous lui rappelons que sa mission première ne consiste pas à créer les conditions qui ont conduit à la crise actuelle, mais à œuvrer pour la paix, réconciliation nationale et la cohabitation pacifique entre les centrafricaines qui, en réalité, ne peuvent pas se séparer, parce qu'elles n'y arriveront pas ; mais qui se heurtent à des obstacles et pièges symboliques que des politiques dressent et exploitent de manière systématique à des fins politiciennes pour bénéficier les mannes du pouvoir.

Nous rappelons également le Président Touadéra que, comme l'écrit Frédéric Gros (2006, p. 147) : « *L'injustice est toujours mal supporté que la violence. L'injustice suscite des protestations, car, faisant sentir l'inégalité, elle provoque le dépit d'être inférieur. Sur fond de revendication, elle préserve l'égalité comme un rêve lointain.* »
C'est pour cette raison que le FPRC lutte contre les discriminations dont sont victimes des centrafricains à cause de leur croyance religieuse, leur appartenance ethno-identitaire et leur origine régionale. Pour le FPRC, la République Centrafricaine appartient à tous les centrafricains, sans aucune distinction. De ce fait, la construction de la vie sociale fondée sur la paix, la justice et la solidarité de tous les peuples n'atteindra son but que lorsque la culture de respect mutuel imprégnera la sagesse de tous et que des actions politiques sont menées pour préparer un avenir meilleur, lesquelles actions doivent résulter d'un esprit tiré d'une grande campagne de mobilisation tournant les Centrafricaines et les Centrafricains chacun vers l'autre – non pas comme des ennemis – mais comme des humains, des concitoyens avec qui, solidairement, on doit bâtir ensemble le pays et affronter le futur ; car rien de réellement humain ne pourra se construire si certaines populations ne sont pas considérés pleinement comme citoyens. C'est pour cette raison que le FPRC/CNDS adhère sans aucune réserve à l'initiative de paix, telle que conduite par le panel des médiateurs de l'Union Africaine. Nous affirmons ainsi notre volonté de participer aux négociations qui auront lieu prochainement dans un pays neutre, sous l'égide des pays amis et partenaires de la République Centrafricaine. Le but étant de créer les conditions pour que notre cher pays, la RCA, en tant que Nation, demeure une et indivisible dans sa pluralité ; c'est-à-dire, un pays où tous ses enfants, dans leurs diversités et différences culturelles et cultuelles, vivent ensemble et en harmonie.

Fait à Birao, le 29 octobre 2018

Vice-Président du FPRC

Général Noureddine ADAM

Annex 2.10: Pictures of Moyenne-Sido meeting of 5 August 2018.

Pictures obtained by the Panel from a confidential source on 10 August 2018.

From left to right:
Mahamat Al-Khatim (MPC), Ali Darassa (UPC) and Abdoulaye Hissène (FPRC)

Annex 2.11: Communiqué signed by Matar Nimeiry, alias « Force », dated 15 July 2018.

Document obtained by the Panel from « Force » on 9 September 2018.

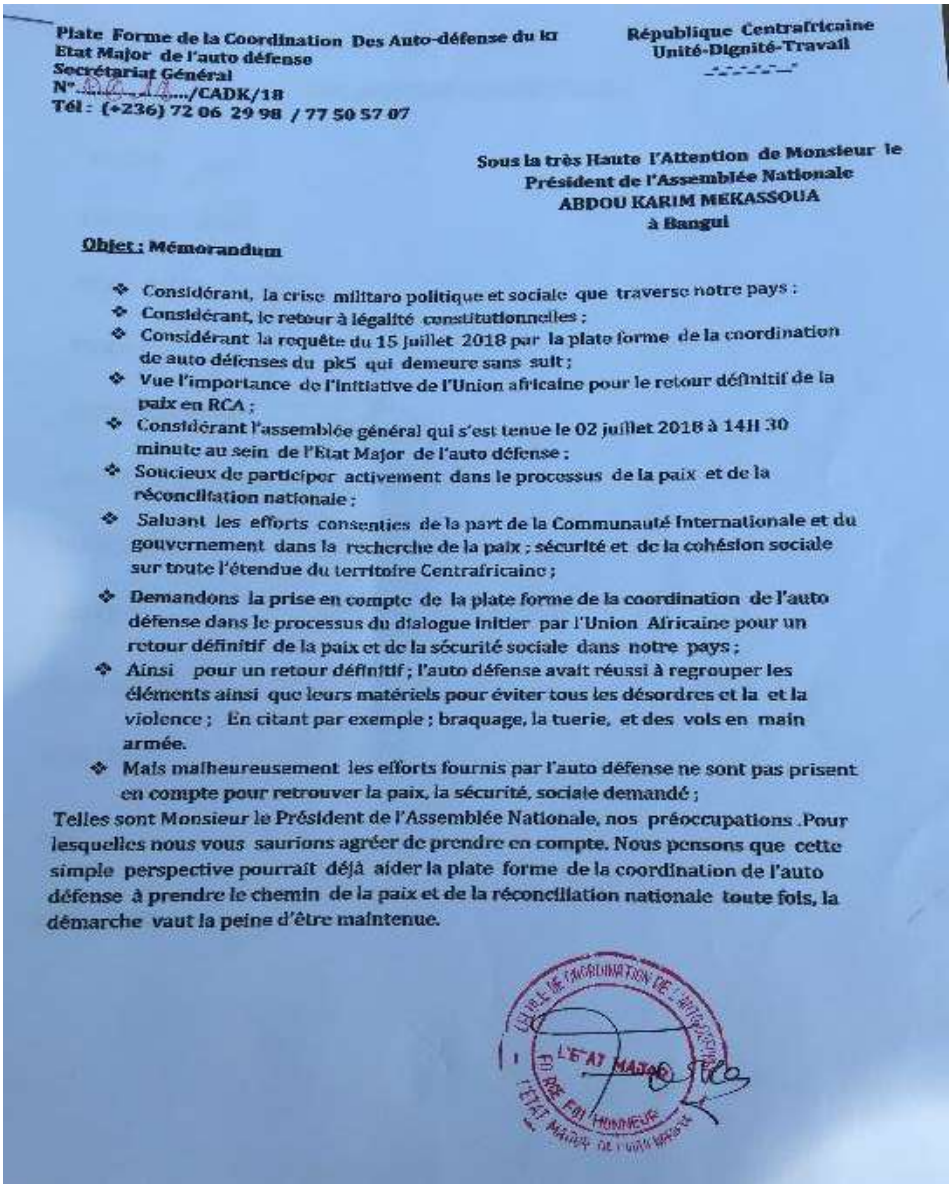

Plate Forme de la Coordination Des Auto-défense du kz
Etat Major de l'auto défense
Secrétariat Général
N°...../CADK/18
Tél : (+236) 72 06 29 98 / 77 50 57 07

République Centrafricaine
Unité-Dignité-Travail

Sous la très Haute l'Attention de Monsieur le Président de l'Assemblée Nationale
ABDOU KARIM MEKASSOUA
à Bangui

Objet : Mémorandum

- Considérant, la crise militaro politique et sociale que traverse notre pays :
- Considérant, le retour à légalité constitutionnelles ;
- Considérant la requête du 15 juillet 2018 par la plate forme de la coordination de auto défenses du pk5 qui demeure sans suit ;
- Vue l'importance de l'initiative de l'Union africaine pour le retour définitif de la paix en RCA ;
- Considérant l'assemblée général qui s'est tenue le 02 juillet 2018 à 14H 30 minute au sein de l'Etat Major de l'auto défense ;
- Soucieux de participer activement dans le processus de la paix et de la réconciliation nationale ;
- Saluant les efforts consenties de la part de la Communauté Internationale et du gouvernement dans la recherche de la paix ; sécurité et de la cohésion sociale sur toute l'étendue du territoire Centrafricaine ;
- Demandons la prise en compte de la plate forme de la coordination de l'auto défense dans le processus du dialogue initier par l'Union Africaine pour un retour définitif de la paix et de la sécurité sociale dans notre pays ;
- Ainsi pour un retour définitif ; l'auto défense avait réussi à regrouper les éléments ainsi que leurs matériels pour éviter tous les désordres et la et la violence ; En citant par exemple ; braquage, la tuerie, et des vols en main armée.
- Mais malheureusement les efforts fournis par l'auto défense ne sont pas prisent en compte pour retrouver la paix, la sécurité, sociale demandé ;

Telles sont Monsieur le Président de l'Assemblée Nationale, nos préoccupations .Pour lesquelles nous vous saurions agréer de prendre en compte. Nous pensons que cette simple perspective pourrait déjà aider la plate forme de la coordination de l'auto défense à prendre le chemin de la paix et de la réconciliation nationale toute fois, la démarche vaut la peine d'être maintenue.

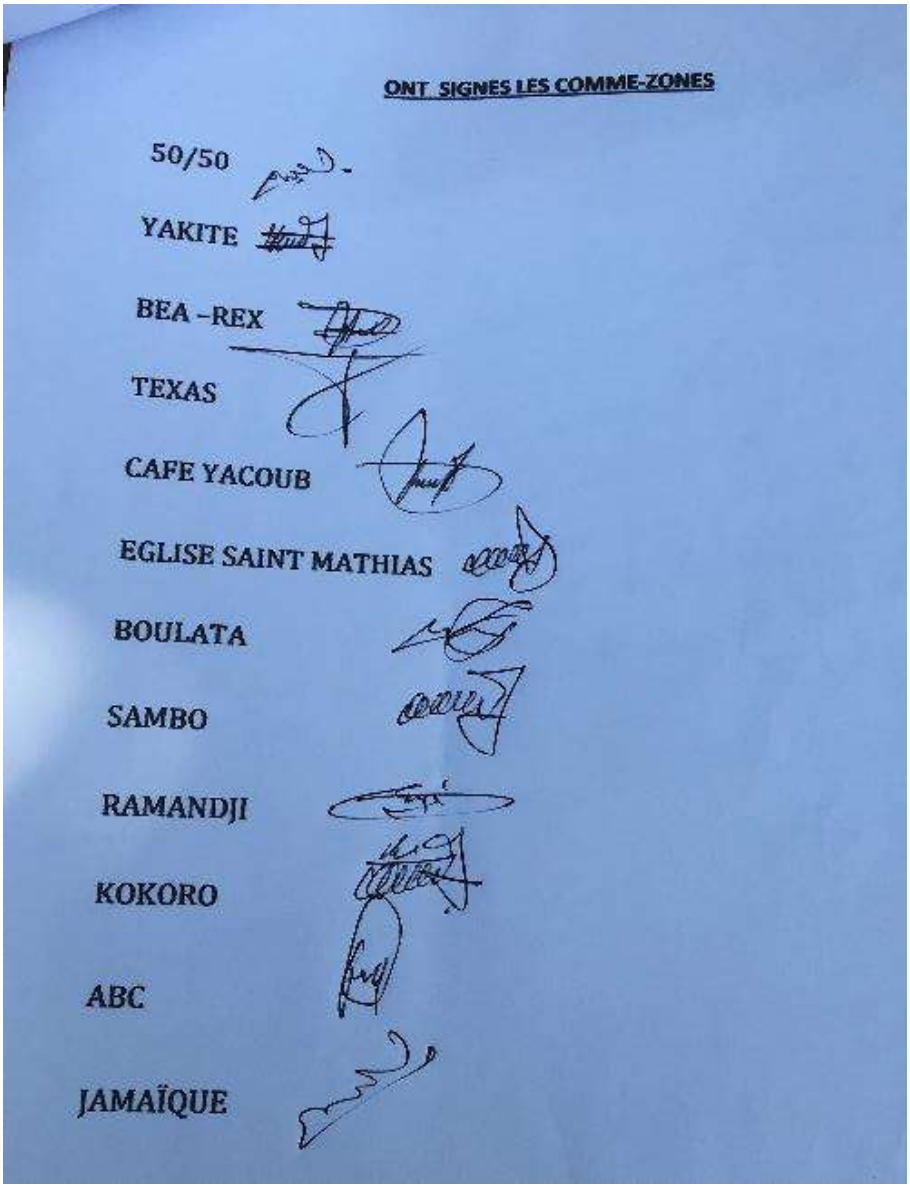
ONT SIGNES LES COMME-ZONES
50/50
YAKITE
BEA -REX
TEXAS
CAFE YACOUB
EGLISE SAINT MATHIAS
BOULATA
SAMBO
RAMANDJI
KOKORO
ABC
JAMAÏQUE

Annex 3.1: John Tshibangu's presence and military activities in the Central African Republic.

1. Picture of John Tshibangu at the house of FPRC "general" Fadoul Bashar in January 2018.

Picture obtained by the Panel from a confidential source on 4 October 2018.

2. Screenshots of the video showing John Tshibangu (in the middle) with FPRC armed fighters, including "general" Adam Kanton (on the left, with red beret).

Video released on 16 January 2018. Available at https://www.youtube.com/watch?v=KR0MCz89VNc *[accessed on 1 November 2018].*

Annex 3.2: Deficient controls at airports, ports and on roads to counter regional trafficking in weaponry, natural resources and drugs.

Bangui airport has been used as a platform to smuggle natural resources and military equipment, both from provinces and towards neighboring States (S/2017/1023, para. 104 and S/2018/729, para. 117-118). Such trafficking is facilitated by the shortcomings of controls at Bangui airport, which include, the lack of technical detection equipment to inspect arriving passengers or luggage, and of specialized technical equipment to detect explosives. The multiplicity of security services involved in controls at the airport (police, customs, FACA, gendarmes) also contributes to the blurring of responsibilities among them. Furthermore, many cases of involvement of State officials in trafficking activities are reported. MINUSCA is working with national authorities to reinforce controls at the airport.[4]

Some of the firearms, ammunition and narcotics entering the CAR are smuggled via road from Cameroon, and across the Ubangi river from the Democratic Republic of Congo and the Republic of Congo (see also para. xxx and S/2017/1023, para. 106-107, 247-255; S/2018/729, para. 108; S/2017/639, para.92). To counter such illicit trafficking activities, there are regular riverside patrols in Bangui.[5] However, as smuggling often occurs by night there is a need to reinvigorate night patrols. Moreover, there is also a need to adequately equip customs authorities at the seven control posts along the Oubangui river. The lack of weapons at the disposal of customs guards results in FACA, gendarmes and police now overseeing riverside controls at night. Yet, these security forces reportedly continue to often facilitate the nightly imports instead of blocking them (S/2017/1023, para. 248).[6]

Last, even though internal security forces – sometimes backed by MINUSCA – regularly seize weapons and ammunition on commercial convoys,[7] they are not properly equipped to detect the presence of prohibited goods in vehicles and trucks.[8]

[4] Meeting with confidential source, 6 October 2018.

[5] Meeting with customs, Bangui, 6 August 2018

[6] Meetings with customs, Bangui, 6 August and 8 October 2018.

[7] Confidential report, 31 August 2018.

[8] Meeting with confidential source, 6 October 2018.

Annex 4.1: FPRC letter addressed to the humanitarian organizations working in the areas under its control and issued on 10 July 2018.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 11 July 2018.

FRONT POPULAIRE POUR LA RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE

BUREAU EXECUTIF NATIONAL

PRESIDENCE

N° 0049/FPRC/BEN018

FPRC

République Centrafricaine

Unité - Dignité - Travail

LETTRE OUVERTE AUX ORGANISATIONS HUMANITAIRES

Concerne : Sécurité des acteurs et biens humanitaires dans les zones sous contrôle FPRC

Mesdames et Messieurs actrices/acteurs humanitaire,

Le Bureau Politique du Front Populaire pour la Renaissance de la Centrafrique (FPRC) vous présente ses compliments pour votre engagement en faveur des personnes affectées par la crise qui, depuis des décennies, continue à affliger aux populations centrafricaines des souffrances inutiles. Par vos actions sur le terrain au quotidien auprès des femmes, des enfants et des personnes âgées, vous nous avez montré que « *Ce que nous faisons pour nous-mêmes disparaît avec nous. Ce que nous faisons pour les autres et le monde est immortel et demeure.* » (Albert Painz). Le Bureau Politique du FPRC ne vous remercierez pas assez, car vous êtes, vous les actrices et les acteurs humanitaires, les seul(e)s à panser les plaies des populations meurtries par des politiques irresponsables mis en œuvre en RCA.

Dans notre communiqué de presse n° 049/FPRC/BEN 018, du 22 juin 2018, relatif à la situation sécuritaire à N'délé et Bria, nous dénonçons les actes criminels dont sont victimes les populations civiles et les organisations humanitaires, tant nationales qu'internationales. Nous avons, dans le même communiqué, exprimé notre volonté et notre détermination de lutter contre la criminalité qui sévit dans les zones sous notre contrôle et pris l'engagement de pourchasser tout individu et/ou groupe d'individus auteurs et responsables des actes criminels qui, outre les populations civiles, ciblent également les personnels, les biens et les « compounds » des organisations humanitaires, nationales et internationales, entravent gravement l'action humanitaire.

Mesdames et Messieurs les actrices et acteurs humanitaires,

Face aux braquages des bases ONGI régulièrement rapportés et à la multiplication d'actes criminels, Bureau Politique du FPRC informe aux ONG nationales et internationales que des dispositions ont été prises et la réponse du Conseil National de Défense et de Sécurité (CNDS) pour protéger la population civile et les organisations humanitaires œuvrant dans la région sera ferme. Cette volonté, cette détermination ne sont pas de « vains mots », car des actes sont associés à la parole. En effet, l'ordre a été donné par le commandement suprême du CNDS de traquer tous les malfrats. Les opérations menées à Bria par le CNDS, à l'issue du braquage par les hommes armés du compound d'une ONGI, le 5 juillet 2018, ont abouti à l'arrestation de six personnes et à la récupération du matériel et équipement (3

1

ordinateurs), des documents (passeports) et d'autres effets personnels volés pendant ce vol à mains armés.

Le Bureau Politique du FPRC réaffirme sa pleine reconnaissance aux efforts de la communauté internationale et exprime sa gratitude aux actrices et acteurs humanitaires engagés auprès des populations centrafricaines en détresse suite à une guerre qui n'a que trop durée et dont les solutions sont politiques.

Vous remerciant de l'intérêt que vous porterez à cette lettre ouverte, le Bureau Politique du FPRC, tient à confirmer son soutien aux ONG nationales et internationales car, comme l'écrit bien Ben OKRI, dans son ouvrage *The Famished Road*, publié en 1991, notre conviction est que : « *Suffering people will know justice an beauty. A wonderful change is coming from far away and people will realise the great meaning of struggle and hope. (...). Each new generation begins with nothing and with everything. (...). That is how they are as people. They have infinity of hope and eternity of struggles.* »

Fait à Birao, le 10 juillet 2018

Président

Général / Noureidine ADAM

2

Annex 4.2: Vulnerability of some specific groups of population in the Kaga Bandoro – Moyenne-Sido – Batangafo triangle.

The instability of the Kaga Bandoro – Moyenne-Sido – Batangafo triangle increases the vulnerability of some specific groups of population as it prevents humanitarian actors from providing a humanitarian assistance in the area. In Moyenne-Sido, local authorities observe a small but constant influx of Central African refugees returning from Chad but there are no protection measures in place to help them cross into CAR,[9] nor to accompany their return.[10] Similarly, lacking humanitarian assistance and economic opportunities, many displaced Muslims, who had left Bangui and the south-west of the country in 2014, are leaving the camps in Kabo and Moyenne Sido to take a chance in Kaga Bandoro.[11]

[9] The border between CAR and Chad has been closed since May 2014 (see S/2014/762, para. 42).

[10] Meeting with local authorities and community representatives, Moyenne-Sido, 6 September 2018.

[11] Meeting with IDP representatives, Moyenne-Sido, 6 September 2018.

Annex 4.3: Pictures of the IDP camp in Batangafo after the clashes between ex-Séléka and anti-balaka fighters on 1 November 2018.

Pictures obtained by the Panel from a confidential source on 1 November 2018.

Annex 4.4: Map of Bria and surrounding areas.

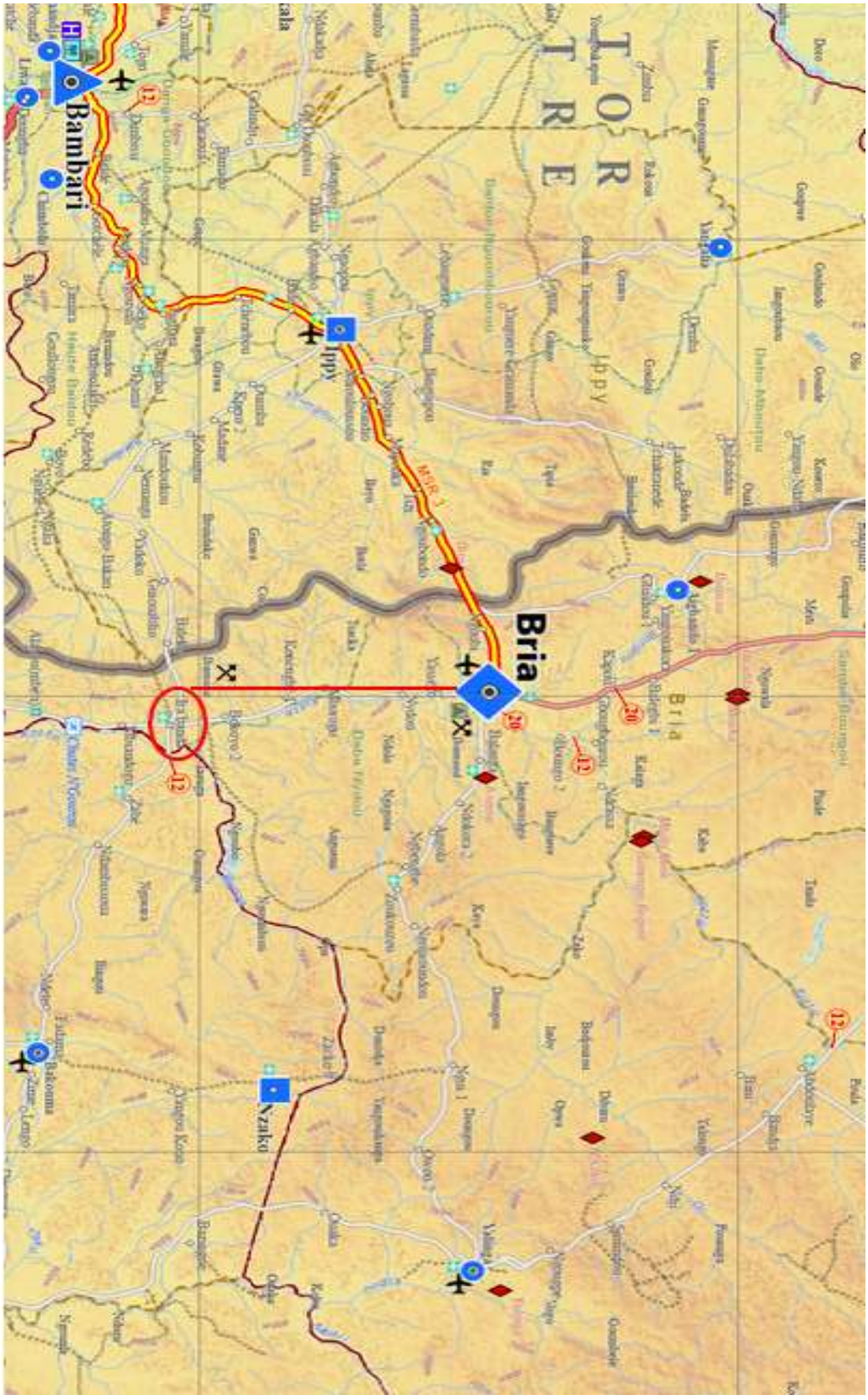

Annex 4.5: FPRC attack against the anti-balaka bases along the Irabanda axis on 5 August 2018.

Pictures obtained by the Panel from a confidential source on 3 October 2018.

Pictures posted on the Facebook page of Damboucha Hissein: https://www.facebook.com/damboucha.hissen [accessed on 27 October 2018].

Annex 4.6: Arms trafficking between the Sudan and the Central African Republic.

1. FPRC fighters with pistols, AK-type assault rifles, rockets and machine guns mounted atop of their vehicles.

Pictures received by the Panel from a confidential source on 4 October 2018.

2. Pictures of some of the weaponry and vehicles purchased by UPC from Sudan.

Pictures received by the Panel from a confidential source on 12 March, 19 June and 8 October 2018.

The last four pictures are also available in the Panel's 2018 Midterm report, S/2018/762, annex 6.3)

Annex 4.7: Anti-balaka weaponry and the dismantling of artisanal arms manufacturing facilities**.**

On 12 March 2018, MINUSCA discovered an illegal artisanal arms manufacturing facility in Bria's "PK3" IDP camp. All the material used for producing arms and ammunition, weapons, weapons components, and ammunition was seized and four individuals suspected of being involved in the facility were arrested.[12] On 14 March, two days after the dismantling of the first facility, MINUSCA discovered another small illegal firearms and ammunition workshop near the PK3 IDP camp which was also dismantled by MINUSCA.[13] Similar dismantling operations were repeated in August and September.[14]

The illegal detention and trafficking of weapons also continue to pose security threats in other IDP camps (see S/2017/1023, para. 104), such as Kaga Bandoro, where in late February 2018, MINUSCA retrieved 3 machine guns and 17 RPGs in addition to artisanal weapons.[15] In April, MINUSCA discovered 260 weapons, including artisanal weapons, 119 rifles and 41 revolvers in the same IDP camp.[16]

Pictures of artisanal weapons, MACC hunting ammunition and AK-type assault rifles seized by MINUSCA in July and August 2018 in Bria, Alindao and Sibut, received by the Panel from a confidential source on 1 August and 3 September 2018.

[12] Confidential reports, 13 and 23 March 2018. Meeting with gendarmes at *Section de recherche et d'investigation*, Bangui, 29 March 2018.

[13] Confidential report, 15 March 2018, 9 April 2018.

[14] Confidential report, 10 August, 20 August, 25 September. Confidential correspondence, 9 August 2018.

[15] Confidential document, received on 23 March 2018.

[16] Confidential report, 9 April 2018.

Annex 4.8: List of collectors operating in Ndélé.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 25 July 2018.

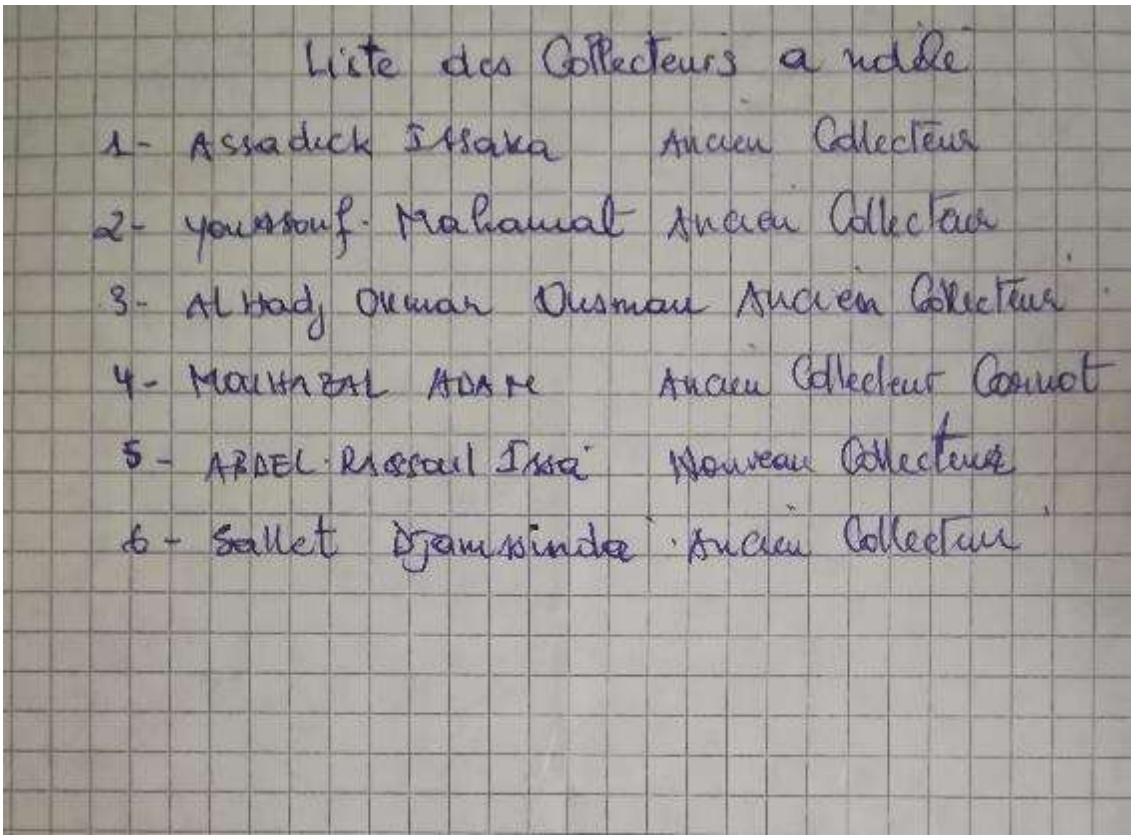
Liste des Collecteurs a ndélé

1- Assadick Issaka Ancien Collecteur

2- Youssouf Mahamat Ancien Collecteur

3- Al Hadj Oumar Ousman Ancien Collecteur

4- Mahamat Adam Ancien Collecteur Comat

5- Abdel Rassoul Issa Nouveau Collecteur

6- Sallet Djamsinda Ancien Collecteur

Annex 5.1: Maps of Paoua and surrounding areas.

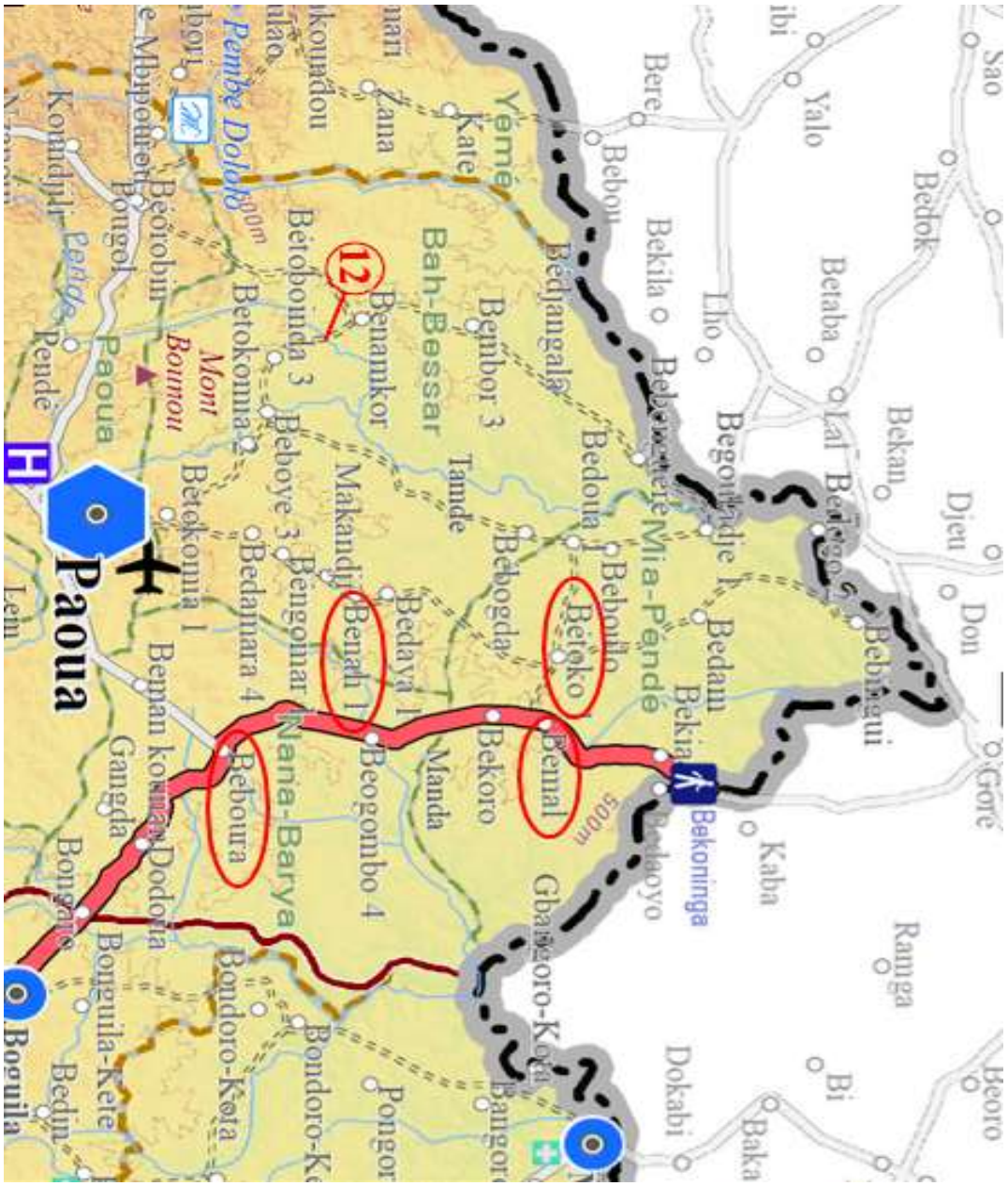
Paoua
Bekoninga
Bedjangala
Bedoua 1
Bétoko
Bémal
Bekoro
Manda
Beogombo 4
Nana-Barya
Beboura
Benah 1
Makandji
Benamkor
Bah-Bessar
Bembor 3
Tamdé
Bébogda
Bedaya 1
Bedaïnara 4
Bengonar
Beboye 3
Betokoma 2
Betokoma 1
Bétobounda 3
Mont Bounou
Pembé Dolobo
Bégorobin
Bemian kouma
Gangda
Dodota
Bongaro
Bondoro-Kota
Bondoro-Ko
Pongo
Bangoro
Gbaïgoro-Kota
Boguila-Kere
Boguila
Bedjn
Bekila
Bedam
Bebou
Bere
Lho
Yalo
Betaba
Lal Bengo
Bebangui
Begondadje
Mia-Pandé
Bekalaoyo
Kaba
Ramga
Dokabi
Baka
Bi
Beoro
Gore
Djeu
Don
Bekan
Bedok
Sao
Yalo
ibi
Yémé
Katé
Kana
Koundjour
Pende
Pongoh
Lem
Mbipotheren
Bégorobin
Paoua
Pembé Dolobo
Mont Bounou
Betokoma 2
Betokoma 1
Bétobounda 3
Beboye 3
Bedaïnara 4
Bengonar
Benamkor
Makandji
Benah 1
Beogombo 4
Nana-Barya
Beboura
Bémal
Bétoko
Bekoro
Manda
Bedaya 1
Bébogda
Tamdé
Bembor 3
Bah-Bessar
Bedjangala
Bedoua 1
Bétoko
Bémal
Bekoninga
Bekalaoyo
Gbaïgoro-Kota
Bondoro-Kota
Bondoro-Ko
Pongo
Bangoro
Boguila-Kere
Boguila
Bedjn
Bongaro
Gangda
Dodota
Bemian kouma
Bekila
Bedam
Bebou
Bere
Lho
Yalo
Betaba
Lal Bengo
Bebangui
Begondadje
Mia-Pandé
Kaba
Ramga
Dokabi
Baka
Bi
Beoro
Gore
Djeu
Don
Bekan
Bedok
Sao
ibi
12
500m

Annex 5.2: Chronology of the main incidents involving MNLC from 1 January to 25 October 2018.

Information received by the Panel from a confidential source.

On 3 January, MNLC combatants allegedly burned houses and killed about 30 farmers at 11 different locations around Paoua. Roughly 300 houses in the area had been burned down.

On 9 January, MNLC combatants reportedly abducted five civilians in Beboura 3 village (15 km east of Paoua). The same day, MNLC combatants reportedly killed one civilian in Begatara (25 km east of Paoua).

On 5 February, two MNLC elements belonging to the unit led by Comzone Al-Katim reportedly killed a 47-year-old woman on a farm in Begatara village, 18 km from Paoua, on the Bossangoa axis.

On 18 February, when they attacked Benamkouna village, 20 km from Paoua, on the Bossangoa axis, armed MLC elements reportedly shot and killed a 70-year-old man and a 10-year-old boy, ill-treated two other women, while two other women carried out forced labor for them.

On 18 February, MNLC elements under the command of the Comzone Al-Katim reportedly robbed five civilians of their bags of farm products and threatened them with death while they were at their farm in Toulmbo 1 village.

On 20 February in Korozian village, suspected MNLC elements reportedly killed a 15-year-old boy and subjected his father to cruel and inhuman treatment.

On 26 February, in Beboye 4 (36 km north east of Paoua), 20 armed MNLC elements, attacked the village at around 2pm. Once they got to the village, they allegedly opened fire on the population, who fled into the bush for safety. However, a 22-year-old man got shot in the left leg. The elements equally pillaged a shop, and some goats belonging to the villagers then left the village.

On 28 February, in Bebounda (25 km north of Paoua), suspected MNLC elements shot and injured a 25-year old man in his field. The victim was transported to Paoua hospital. The same day, in Bezoye 3 (7 km south of Paoua), MNLC elements attacked three men, seriously wounding one, and stole cattle. The victim was transported to Paoua hospital. Also, in Kebe village (30 km east of Paoua), MNLC elements attacked, looted, and burned down one house, wounding two civilians.

On 1 March, at PK5 neighborhood in Paoua, suspected MNLC elements on horseback attacked the district and temporarily abducted six women who were released later the same day. The assailants ordered the women to convey the message to the local population to hand over their weapons to the MNLC.

On 4 March, in Beboura 1 village (26 km east of Paoua), suspected MNLC and Fulani elements, armed with knives, killed three women and injured a child. Reportedly, two 28-years-old women and one 30-year-old woman with one baby went to Beboura 1 village to search for food. When they arrived there, armed men, allegedly affiliated to MNLC attacked them. The elements killed the three women by slitting their throats while the 7-month-old baby boy had his right thigh pierced with a knife and he was abandoned next to the three women's dead bodies.

On 10 March, in Betoboinda 4 (13 km east of Paoua), MNLC armed elements allegedly shot and killed a resident of the village.

On 10 March, in Betobionda 2 village situated some 15 km from Paoua, five armed MNLC elements reportedly shot a 25-year-old man while he was in the bush fetching firewood.

On 14 March, in Kelehou village, MNLC elements, under the command of "general" Bahar, reportedly beat a 47-year-old man repeatedly with their gun butts on the back and on the left side of the abdomen.

On 27 March, MNLC under the command of "general" Bahar along with Fulani armed elements allegedly attacked Bedoro village (65 km north of Paoua). A man was shot and subsequently passed away.

On 28 March, in Beboura 4 village (25 km north east of Paoua), MNLC elements attacked three motorcycle drivers and abducted a pregnant woman passenger after stealing two motorcycles. The third motorcycle was found burnt and the motorcyclist dead near Bekoro village (42 km north east of Paoua). The woman reached Betoko (45 km north of Paoua) safely.

On 3 April, six suspected MNLC elements shot and wounded a 27-year-old man in Kebe village (30 km east of Paoua). One of his relatives took him to the local hospital for treatment.

On 15 April, near Bedam (51 km north of Paoua), nine civilians were allegedly ambushed by armed MNLC elements. Eight of the victims managed to flee but one of them was shot and seriously injured by the assailants. The injured victim was transported to the local hospital for medical care.

On 14 April, MNLC elements reportedly fired shots at a 36-year-old man who was leaving Paoua with his wife and children for Bena 2 village to look for food stuffs that they had left in their home, when they fled from the village in January 2018 following confrontations between MNLC and RJ.

On 16 April, six armed MNLC elements dressed in military uniform from Nzakoundou village, came to Lemouna village and beat a 23-year-old man. The elements asked for the whereabouts of the victims' elder brother. Then, the elements forcefully tied the man up and took him to Nzakoundou village.

On 26 April, in Betoboinda 2 (11 km east of Paoua), four MNLC elements stopped two motorcyclists. MNLC elements burned the motorcycles after killing one cyclist while the other managed to escape. The same day, six MNLC elements shot and killed a 35-year old man and

stole one cattle head in Betani (15 km east of Paoua). The incidents triggered movement of approximately 1,000 IDPs towards Paoua.

On the night between 2 and 3 May, in Betokomia 1 (6 km north of Paoua), 10 MNLC elements killed a herder, and stole 45 of his cattle. On 3 May, local people transported the body of the deceased to a cemetery near Paoua airfield, triggering about 600 IDPs to protest MINUSCA and insecurity in the area by occupying the runway and burning tires.

On 15 June, elements of the self-proclaimed MNLC allegedly gang-raped an elderly woman in Bebenguere village (67 km north west of Paoua). Reportedly, the victim has been sent to Chad for medical treatment.

On 5 August, in Benerme (52 km north of Paoua), two civilians were allegedly abducted and killed by presumed MNLC elements.

On 5 September, the village chief of Bembere village (53 km north east of Paoua), a young man from Bemal (40 km north east of Paoua), and a woman were allegedly killed between the villages of Bekoro Mission (42 km north east Paoua) and Bemal by presumed MNLC elements.

On 7 September, in Zora village (22 km south of Paoua), at an illegal checkpoint, three MNLC elements armed with a AK-47 stopped two NGO vehicles with four national staff onboard. The MNLC elements robbed them of personal belongings and a sum of 30,000 FCFA.

On 13 September, at 1:45pm, in Kounpala (95 km west of Paoua), a local telecommunications company convoy with five staff members were intercepted, detained, and robbed by approximately 20 allegedly MNLC and 3R combatants. The same day, at 3:10pm, in Ndim (88 km north west of Paoua), the combatants released the vehicles and the victims unharmed.

On 16 September, in Koun Mbam village (69 km west of Paoua), a 47-year-old man was beaten and robbed by presumed three MNLC elements. Reportedly, the same day, the perpetrators also attacked two motorbikes and robbed the passengers.

On 27 September, an NGO national staff who was moving on the Boria - Bogila Kete village axis (49 km east of Paoua) was abducted by suspected MNLC elements. Reportedly the national staff member was taken into the bush together with 11 other civilians who were also kidnapped. The armed elements robbed the victims of their belongings and released them unharmed in the afternoon of the same day.

On 2 October, in Mboum village (32 km south east of Ngaoundaye), a member of the MNLC allegedly raped a woman who is a local nurse at Ngaoudaye hospital.

On 5 October, in Ngaoundaye (94 km north west of Paoua), a MINUSCA patrol spotted the movement of alleged MNLC elements who subsequently opened fire on the patrol. MINUSCA exchanged fire with the assailants. The assailants fled. No casualties were reported.

On 18 October, in Ndoubori village (42 km west of Paoua), a MINUSCA patrol encountered an illegal checkpoint manned by three alleged MNLC elements, who were in military attire and

armed with AK-47s. They opened fire on the MINUSCA patrol who returned fire. Following the short exchange of fire, the assailants fled and abandoned a motorcycle.

On 23 October, in Leourou village (53 km south west of Paoua), five suspected armed MNLC elements in military attire, opened fire on three civilians on a motorcycle, seriously injuring one. The two other civilians escaped unharmed.

Annex 5.3: Map of the subprefecture of Gamboula (Siriri area of operations).

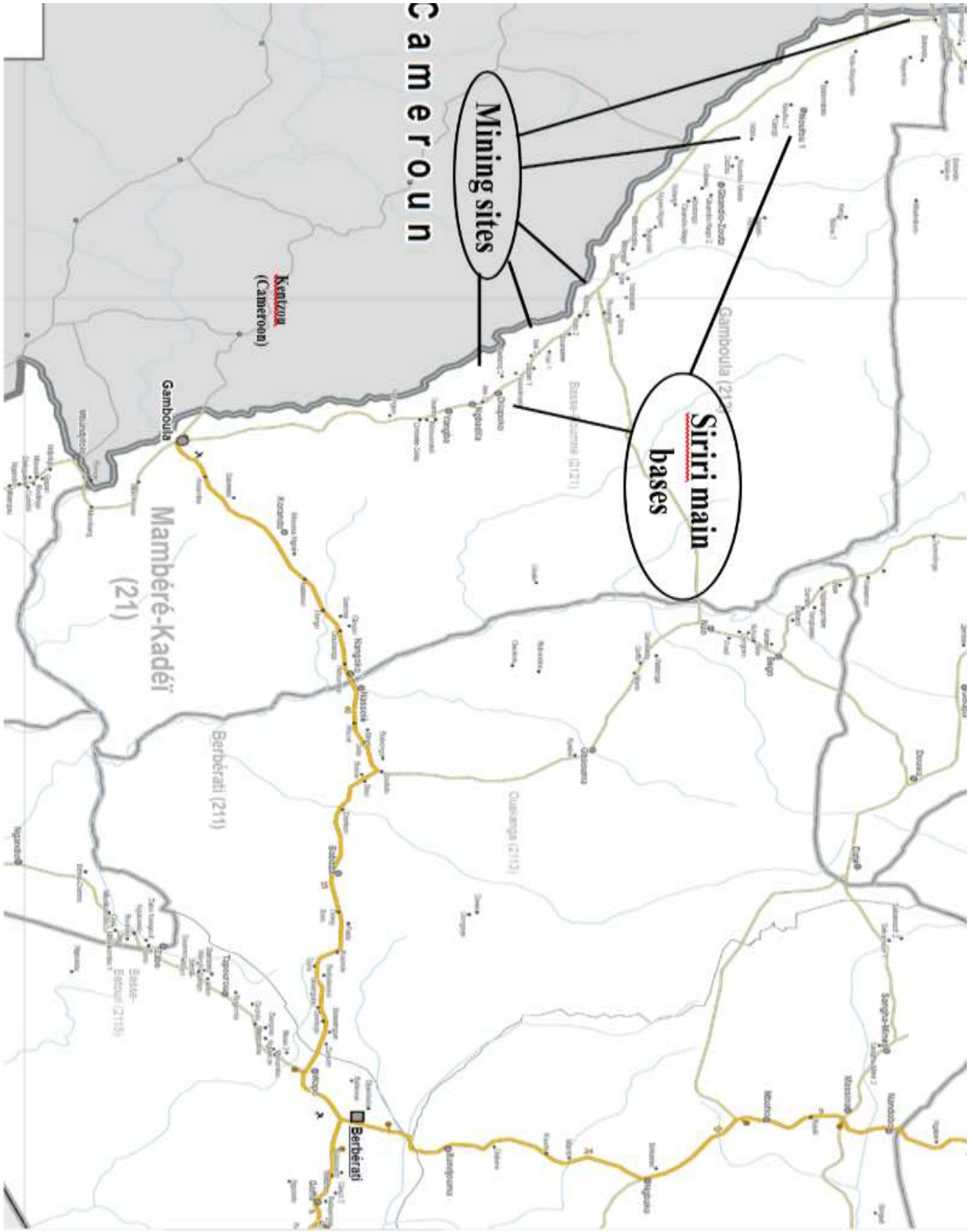

Annex 5.4: Picture of mining site of Banga-Boumbe, along the CAR-Cameroon border.

Picture obtained by the Panel from a confidential source on 28 September 2018.

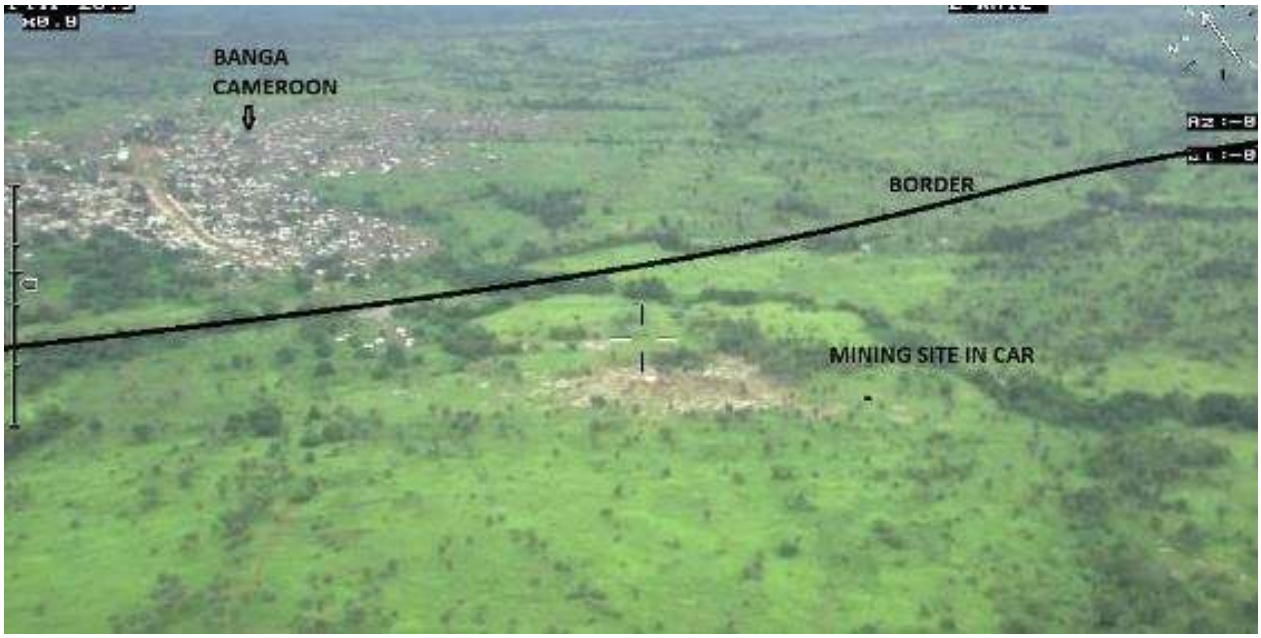

Annex 5.5: Siriri's access to weaponry, military material and motorcycles.

Picture of Siriri fighters equipped with AK-type assault rifles, obtained from confidential source on 27 September2018.

The individual at the front is Abdelkader Ramadan, brother of Baba Ladé.

Picture of uniforms of various origin seized by MINUSCA, obtained from a confidential source on 27 September 2018.

Picture of motorcycles, uniforms and other seized items, taken by the Panel on 23 September 2018.

Picture of war ammunition seized in Kentzou, Cameroon, reportedly destined to Siriri armed group. Picture received from confidential source on 22 September 2018.

Annex 5.6: Serious human rights violations committed by Siriri.

Siriri has attacked villages, looted and burnt houses, extorted money and goods from traders and local populations, as well as abducted and killed civilians. For example, on 30 June armed Siriri elements attacked Gbambia village and stole valuables in houses and shops. They abducted 11 civilians, 8 of whom were killed.[17] Siriri justified those actions against civilians as retaliation to MINUSCA military operations against them.[18]

On 3 September, Siriri kidnapped five civilians, including one woman, in the village of Oré and brought them to Dilapoko, where other abductees were already detained.[19] Siriri was reported to kidnap civilians in retaliation for the arrest and detention of an individual by the gendarmerie of Gamboula.[20] Siriri's detainees were chained and beaten (see picture below). On 10 September, two hostages were released. The guards of the other three hostages freed them one week later after the payment of a ransom by their family members.[21]

The detainees reported to have observed numerous children, from 15 years and older, amongst the Siriri fighters.[22]

Since Siriri's creation, its operations have reportedly led to approximately 12,000 displaced people in the area.[23] Siriri has also on several occasions opened fire on MINUSCA convoys, killing one peacekeeper on 3 June 2018 in Dilapoko (Mambéré-Kadéi prefecture).[24]

[17] Confidential reports, 5 July, 21 and 24 August 2018.

[18] Confidential document, received by the Panel on 23 September 2018.

[19] Meeting with five Siriri abductees, Gamboula, 21 September 2018.

[20] Ibid.

[21] Ibid.

[22] Ibid.

[23] Confidential documents, received by the Panel on 27 September 2018.

[24] Confidential report, 2 July 2018.

Picture of the wounded arms of one of the Siriri hostages taken by the Panel in Gamboula on 21 September 2018.

Annex 6.1: Background information on livestock and transhumance in the Central African Republic.

With 312,469 square kilometers of grazing land, the Central African Republic offers a conducive environment for the development of livestock activities, both at the national and regional levels. The CAR is a grazing area for cattle from the CAR, but also from neighboring countries, in particular Cameroon, Chad, South Sudan and the Sudan.

The pastoralist economy is one of the most important sector of the CAR economy. In 2008, the cattle economy amounted to around 15% of the CAR's growth development product; and today it would support about 10% of the country's population, in particular members of the Fulani community.[25] Livestock in the CAR is currently estimated at between 1,5 and 2 million heads of cattle.[26]

The repeated crisis in CAR history more and more weaponized the activity around the transhumance where armed group were involved either to protect or attack cattle. The current situation in the CAR resulted in the major disruption of the national administration deployed in the entire country to manage cattle-related activities (taxes collection, vaccine distribution, market management, etc.), leaving room open for armed groups to take over the sector. The violence targeting Muslims in Western CAR in the early stages of the crisis also resulted in the departure of most herders towards neighboring countries (mainly Chad and Cameroon) or the Eastern part of the country. Likewise, new transhumance roads were opened in areas under the control of armed groups in the Eastern part of the country.

[25] "The politics of pillage: the political economy of roadblocks in the Central African Republic" IPIS, 6 December 2017, p.27.

[26] Idem.

Annex 6.2: Joint communiqué signed at the Moyenne-Sido meeting of 5 August 2018 between Abdoulaye Hissene, Mahamat Al Khatim, and Ali Darassa.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 7 August 2018.

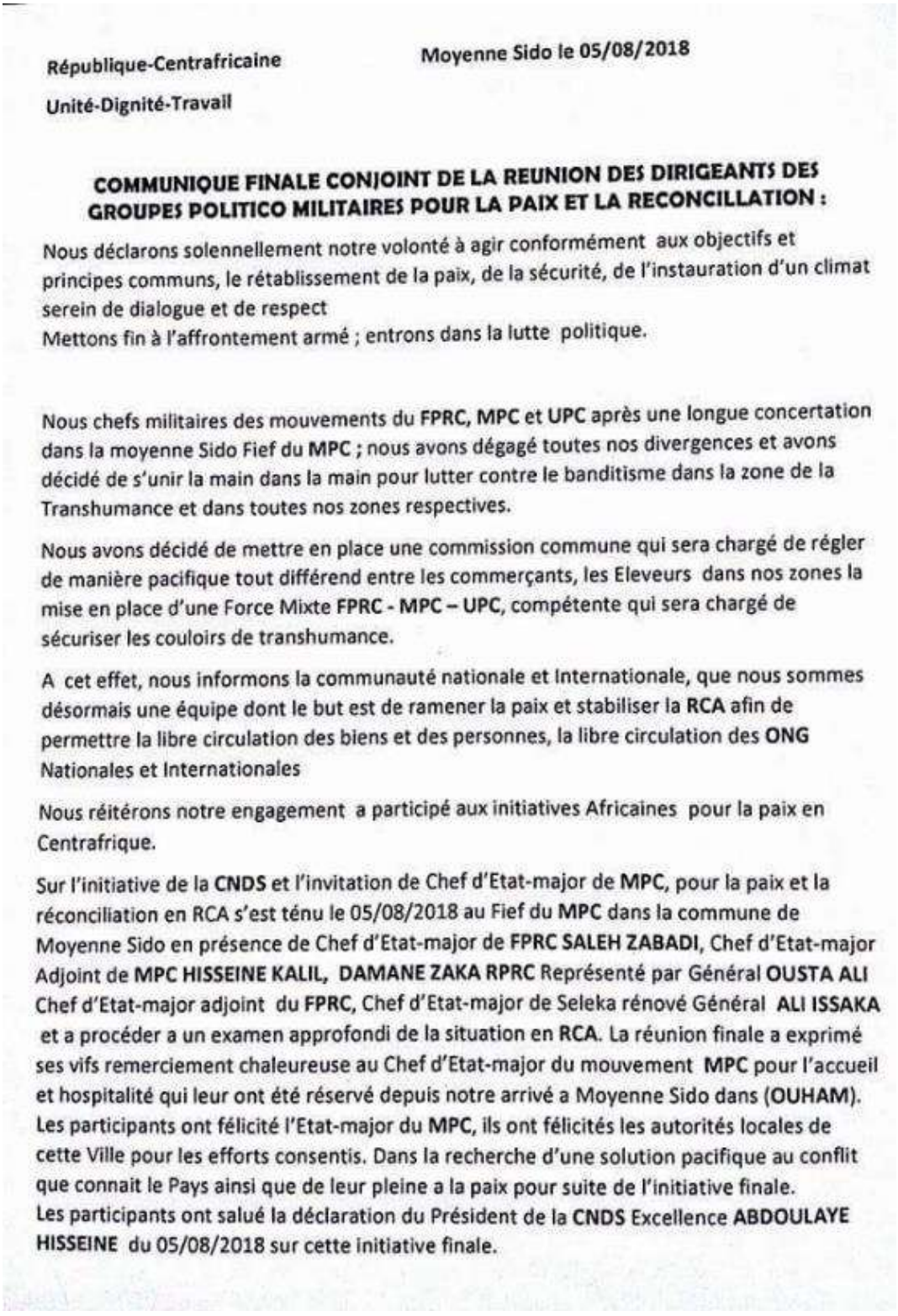

République-Centrafricaine

Unité-Dignité-Travail

Moyenne Sido le 05/08/2018

COMMUNIQUE FINALE CONJOINT DE LA REUNION DES DIRIGEANTS DES GROUPES POLITICO MILITAIRES POUR LA PAIX ET LA RECONCILLATION :

Nous déclarons solennellement notre volonté à agir conformément aux objectifs et principes communs, le rétablissement de la paix, de la sécurité, de l'instauration d'un climat serein de dialogue et de respect
Mettons fin à l'affrontement armé ; entrons dans la lutte politique.

Nous chefs militaires des mouvements du **FPRC, MPC** et **UPC** après une longue concertation dans la moyenne Sido Fief du **MPC** ; nous avons dégagé toutes nos divergences et avons décidé de s'unir la main dans la main pour lutter contre le banditisme dans la zone de la Transhumance et dans toutes nos zones respectives.

Nous avons décidé de mettre en place une commission commune qui sera chargé de régler de manière pacifique tout différend entre les commerçants, les Eleveurs dans nos zones la mise en place d'une Force Mixte **FPRC - MPC – UPC**, compétente qui sera chargé de sécuriser les couloirs de transhumance.

A cet effet, nous informons la communauté nationale et Internationale, que nous sommes désormais une équipe dont le but est de ramener la paix et stabiliser la **RCA** afin de permettre la libre circulation des biens et des personnes, la libre circulation des **ONG** Nationales et Internationales

Nous réitérons notre engagement a participé aux initiatives Africaines pour la paix en Centrafrique.

Sur l'initiative de la **CNDS** et l'invitation de Chef d'Etat-major de **MPC**, pour la paix et la réconciliation en RCA s'est ténu le 05/08/2018 au Fief du **MPC** dans la commune de Moyenne Sido en présence de Chef d'Etat-major de **FPRC SALEH ZABADI**, Chef d'Etat-major Adjoint de **MPC HISSEINE KALIL, DAMANE ZAKA RPRC** Représenté par Général **OUSTA ALI** Chef d'Etat-major adjoint du **FPRC**, Chef d'Etat-major de Seleka rénové Général **ALI ISSAKA** et a procéder a un examen approfondi de la situation en **RCA**. La réunion finale a exprimé ses vifs remerciement chaleureuse au Chef d'Etat-major du mouvement **MPC** pour l'accueil et hospitalité qui leur ont été réservé depuis notre arrivé a Moyenne Sido dans (**OUHAM**). Les participants ont félicité l'Etat-major du **MPC**, ils ont félicités les autorités locales de cette Ville pour les efforts consentis. Dans la recherche d'une solution pacifique au conflit que connait le Pays ainsi que de leur pleine a la paix pour suite de l'initiative finale.
Les participants ont salué la déclaration du Président de la **CNDS** Excellence **ABDOULAYE HISSEINE** du 05/08/2018 sur cette initiative finale.

05 AOUT 2018

Elles sont lancé un appel a la communauté Nationale et Internationale pour intensifier leur appui multiforme a la Centrafrique et au pleine succès de cette initiative pour la paix et réconciliation en **RCA**.

Ont signés :

Excellence **ABDOULAYE ISSEINE** du **CNDS**

HAUTE CONSEIL NATIONAL DE DEFENSE ET DE SECURITE
LE PRESIDENT

Général du Corps d'Armée **ALI DARRASSA MAHAMAT** de l'**UPC**

UNITE DIGNITE TRAVAIL
POUR LA PAIX EN CENTRAFRIQUE
COORDINATION MILITAIRE
LE CHEF
GENERAL
ali DARRASSA mahamat

05 AOUT 2018

Général **ALKHATIM MAHAMAT** du **MPC**

GENERAL DES ARMEES
ALKATIM MAHAMAT
TEL: 75 50 52 84

LE CHEF D'ETAT MAJOR DES ARMES
MOUVEMENT PATRIOTIQUE POUR LA CENTRAFRIQUE
MPC

Fait à Moyenne Sido le 05/08/2018

Annex 6.3: FPRC communiqué dated 24 July 2018 on insecurity related to transhumance along the CAR-Chad border.

.
Document obtained by the Panel from an armed group representative on 27 July 2018.

FRONT POPULAIRE POUR LA
RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE

BUREAU EXECUTIF NATIONAL

PRESIDENCE

N° 0049/FPRC/BEN018

République Centrafricaine

Unité - Dignité - Travail

COMMUNIQUE DE PRESSE

Chaque année, à partir du mois de novembre commence la transhumance en RCA. Pendant cette période, les risques de la détérioration de la sécurité sont très élevés. Non seulement l'accès aux zones pastorales transfrontalières est limité à cause des criminels qui, pour le moins que l'on puisse dire, s'en prennent aux bœufs, mais encore il se crée des alliances stratégiques pour limiter la pression de vol des bœufs qui, souvent, se solde par la mort des éleveurs et/ou des affrontements armés.

Dans notre communiqué n° 0049/FPRC/BEN018 du 22 juin 2018 et lettre ouverte du 10 juillet 2018, adressée aux organisations tant nationales et qu'internationales œuvrant en RCA, nous soulevons l'épineuse question de la situation sécuritaire préoccupante, dénonçons les actes criminels dont sont victimes les populations civiles et les organisations humanitaires œuvrant en RCA, avons exprimé notre volonté et notre détermination de lutter contre cette criminalité et avons pris l'engagement de pourchasser tout individu et/ou groupes d'individus auteurs et responsables de ces actes criminels.

Le Bureau politique du Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FPRC) reconnaît que le maintien de la sécurité ne doit pas être activité programmable et maîtrisable par un individu ou un groupe d'individus ou un seul acteur mais une action qui implique tant les acteurs nationaux qu'internationaux. Il est donc impératif de prendre des nouvelles initiatives, des stratégies nouvelles de prévention, tant au niveau local et national que régional et international. C'est dans ce cadre que le Bureau politique du Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FPRC) a ordonné le Coordinateur Général et l'Etat-major du Conseil National de Défense et de Sécurité (CNDS) de se réunir à Sido, en vue de définir ensemble une stratégie commune pour lutter efficacement contre le grand banditisme et la criminalité intra et transfrontalière qui menacent la sécurité et la tranquillité des populations.

Fait à Birao, le 24 juillet 2018

Président

Général Noureidine ADAM

Annex 6.4: Agreement signed by Abbas Sidiki and Amadou Ndale in support of the return of the IDPs originally from Koui dated 3 October 2018.

Document obtained by the Panel from an anti-Balaka representative on 8 October 2018.

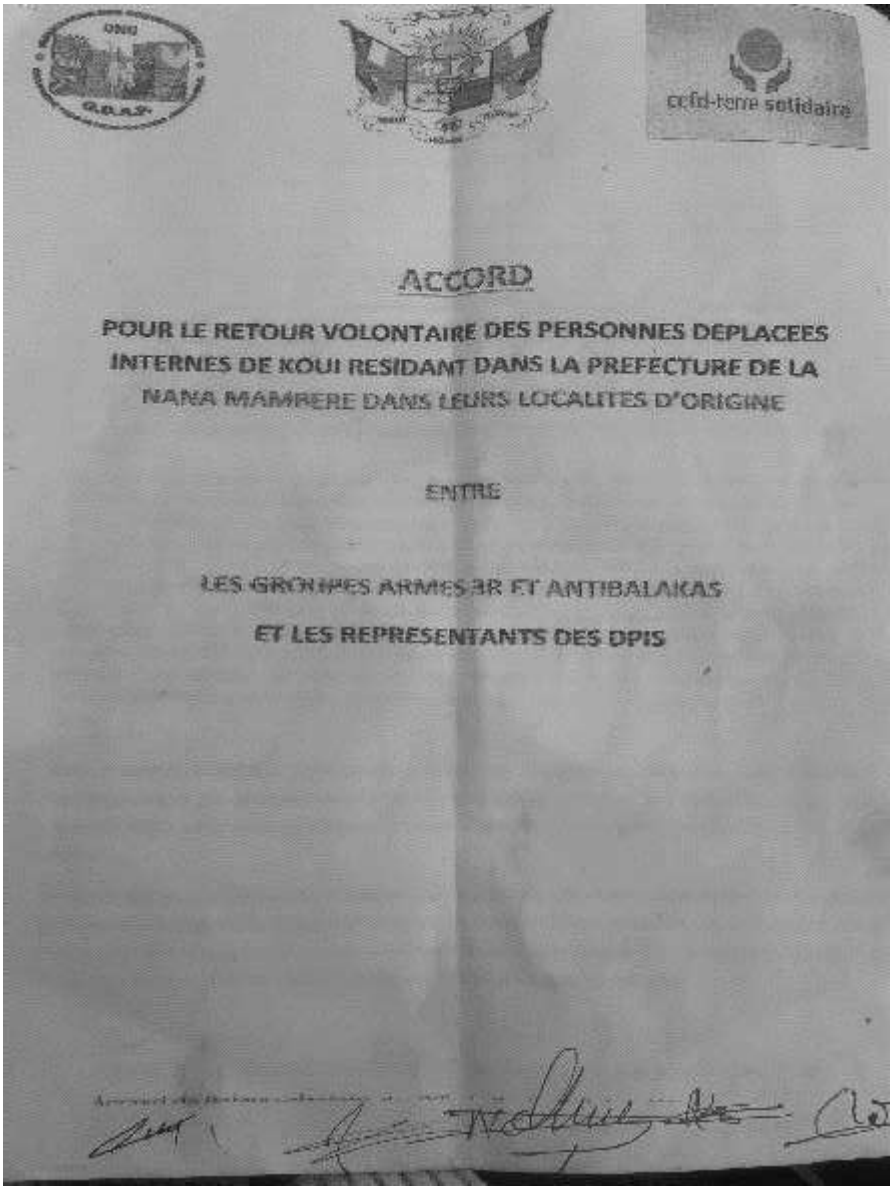

ACCORD

POUR LE RETOUR VOLONTAIRE DES PERSONNES DEPLACEES INTERNES DE KOUI RESIDANT DANS LA PREFECTURE DE LA NANA MAMBERE DANS LEURS LOCALITES D'ORIGINE

ENTRE

LES GROUPES ARMES 3R ET ANTIBALAKAS

ET LES REPRESENTANTS DES DPIS

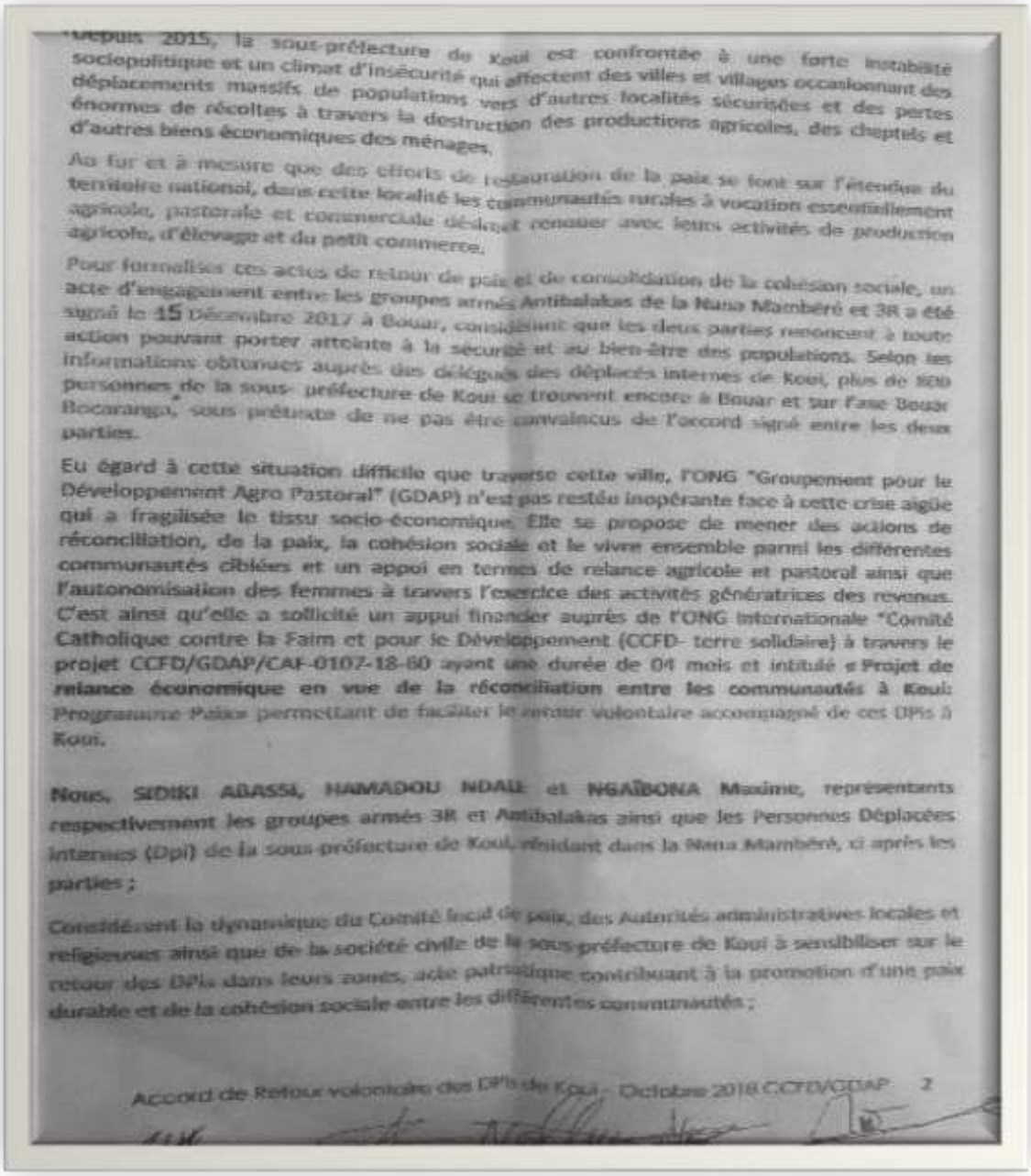

Depuis 2015, la sous-préfecture de Koui est confrontée à une forte instabilité sociopolitique et un climat d'insécurité qui affectent des villes et villages occasionnant des déplacements massifs de populations vers d'autres localités sécurisées et des pertes énormes de récoltes à travers la destruction des productions agricoles, des cheptels et d'autres biens économiques des ménages.

Au fur et à mesure que des efforts de restauration de la paix se font sur l'étendue du territoire national, dans cette localité les communautés rurales à vocation essentiellement agricole, pastorale et commerciale désirent renouer avec leurs activités de production agricole, d'élevage et du petit commerce.

Pour formaliser ces actes de retour de paix et de consolidation de la cohésion sociale, un acte d'engagement entre les groupes armés Antibalakas de la Nana Mambéré et 3R a été signé le 15 Décembre 2017 à Bouar, considérant que les deux parties renoncent à toute action pouvant porter atteinte à la sécurité et au bien-être des populations. Selon les informations obtenues auprès des délégués des déplacés internes de Koui, plus de 800 personnes de la sous- préfecture de Koui se trouvent encore à Bouar et sur l'axe Bouar Bocaranga, sous prétexte de ne pas être convaincus de l'accord signé entre les deux parties.

Eu égard à cette situation difficile que traverse cette ville, l'ONG "Groupement pour le Développement Agro Pastoral" (GDAP) n'est pas restée inopérante face à cette crise aigüe qui a fragilisée le tissu socio-économique. Elle se propose de mener des actions de réconciliation, de la paix, la cohésion sociale et le vivre ensemble parmi les différentes communautés ciblées et un appui en termes de relance agricole et pastoral ainsi que l'autonomisation des femmes à travers l'exercice des activités génératrices des revenus. C'est ainsi qu'elle a sollicité un appui financier auprès de l'ONG internationale "Comité Catholique contre la Faim et pour le Développement (CCFD- terre solidaire) à travers le projet CCFD/GDAP/CAF-0107-18-60 ayant une durée de 04 mois et intitulé « **Projet de relance économique en vue de la réconciliation entre les communautés à Koui:** Programme Paix» permettant de faciliter le retour volontaire accompagné de ces DPIs à Koui.

Nous, SIDIKI ABASSI, HAMADOU NDALI et NGAÏBONA Maxime, représentants respectivement les groupes armés 3R et Antibalakas ainsi que les Personnes Déplacées Internes (Dpi) de la sous-préfecture de Koui, résidant dans la Nana Mambéré, ci après les **parties ;**

Considérant la dynamique du Comité local de paix, des Autorités administratives locales et religieuses ainsi que de la société civile de la sous-préfecture de Koui à sensibiliser sur le retour des DPIs dans leurs zones, acte patriotique contribuant à la promotion d'une paix durable et de la cohésion sociale entre les différentes communautés ;

Accord de Retour volontaire des DPIs de Koui - Octobre 2018 CCFD/GDAP 2

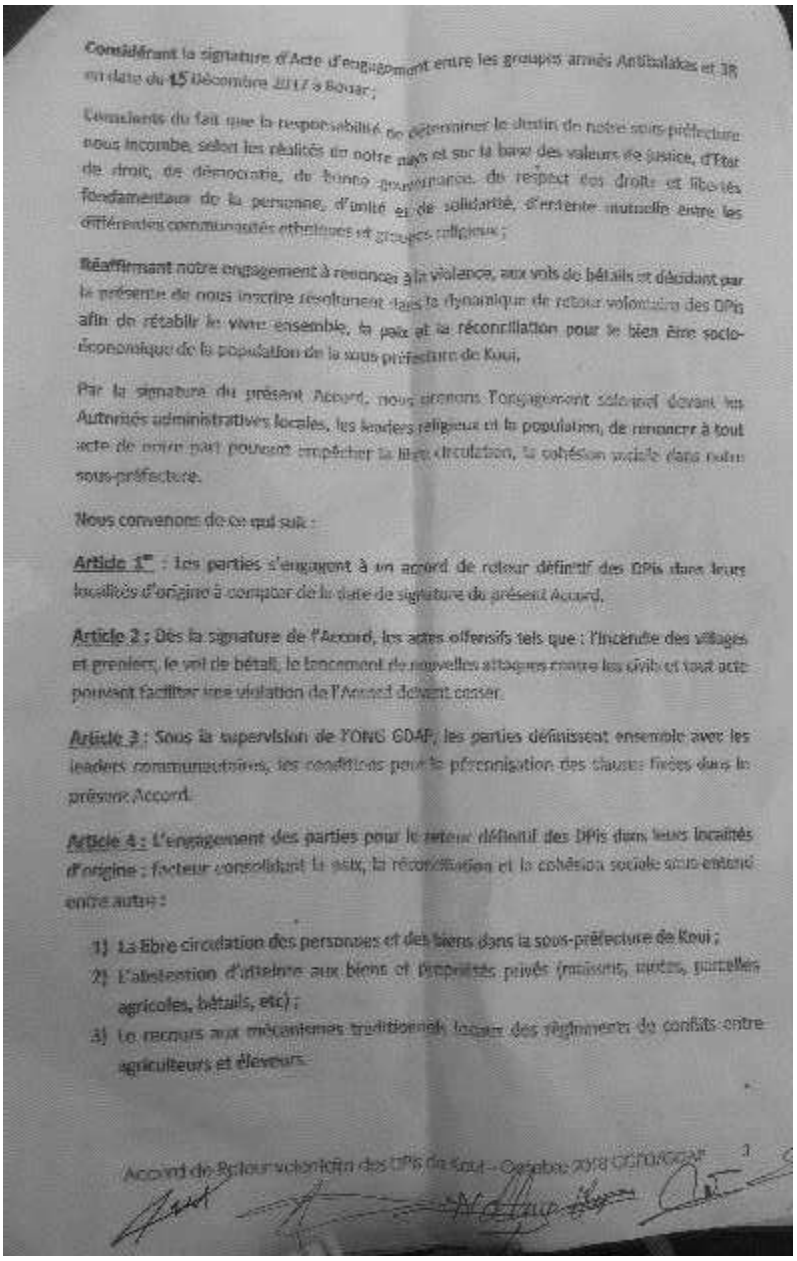

Considérant la signature d'Acte d'engagement entre les groupes armés Antibalakas et 3R en date du **15** décembre 2017 à Bouar ;

Conscients du fait que la responsabilité de déterminer le destin de notre sous-préfecture nous incombe, selon les réalités de notre pays et sur la base des valeurs de justice, d'Etat de droit, de démocratie, de bonne gouvernance, de respect des droits et libertés fondamentaux de la personne, d'unité et de solidarité, d'entente mutuelle entre les différentes communautés ethniques et groupes religieux ;

Réaffirmant notre engagement à renoncer à la violence, aux vols de bétails et décidant par la présente de nous inscrire résolument dans la dynamique de retour volontaire des DPIs afin de rétablir le vivre ensemble, la paix et la réconciliation pour le bien être socio-économique de la population de la sous préfecture de Koui,

Par la signature du présent Accord, nous prenons l'engagement solennel devant les Autorités administratives locales, les leaders religieux et la population, de renoncer à tout acte de sorte qui pourrait empêcher la libre circulation, la cohésion sociale dans notre sous-préfecture.

Nous convenons de ce qui suit :

Article 1er : Les parties s'engagent à un accord de retour définitif des DPIs dans leurs localités d'origine à compter de la date de signature du présent Accord.

Article 2 : Dès la signature de l'Accord, les actes offensifs tels que : l'incendie des villages et greniers, le vol de bétail, le lancement de nouvelles attaques contre les civils et tout acte pouvant faciliter une violation de l'Accord doivent cesser.

Article 3 : Sous la supervision de l'ONG GDAF, les parties définissent ensemble avec les leaders communautaires, les conditions pour la pérennisation des choses fixes dans le présent Accord.

Article 4 : L'engagement des parties pour le retour définitif des DPIs dans leurs localités d'origine ; facteur consolidant la paix, la réconciliation et la cohésion sociale sous entend entre autre :

1) La libre circulation des personnes et des biens dans la sous-préfecture de Koui ;
2) L'abstention d'atteinte aux biens et propriétés privés (maisons, cases, parcelles agricoles, bétails, etc) ;
3) Le recours aux mécanismes traditionnels locaux des règlements de conflits entre agriculteurs et éleveurs.

Accord de Retour volontaire des DPIs de Koui – Octobre 2018 GDAF/OCDA 1

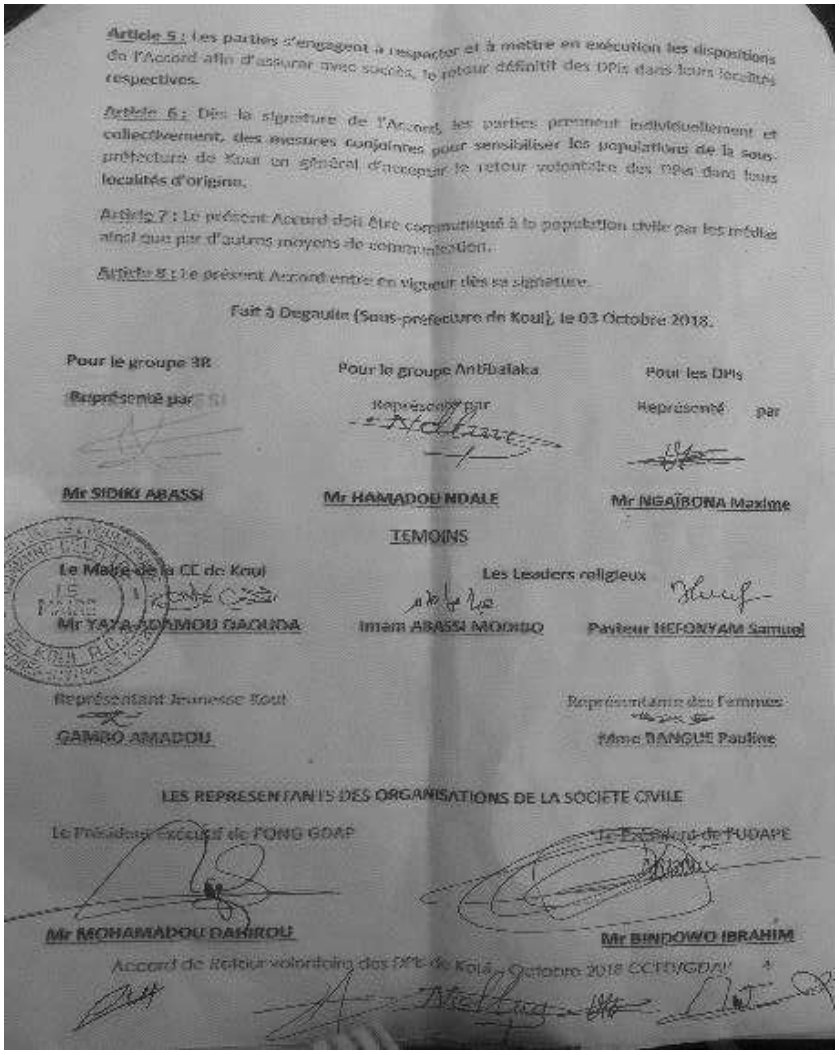

Article 5 : Les parties s'engagent à respecter et à mettre en exécution les dispositions de l'Accord afin d'assurer avec succès, le retour définitif des DPIs dans leurs localités respectives.

Article 6 : Dès la signature de l'Accord, les parties prennent individuellement et collectivement, des mesures conjointes pour sensibiliser les populations de la sous-préfecture de Koui en général d'accepter le retour volontaire des DPIs dans leurs localités d'origine.

Article 7 : Le présent Accord doit être communiqué à la population civile par les médias ainsi que par d'autres moyens de communication.

Article 8 : Le présent Accord entre en vigueur dès sa signature.

Fait à Degaulle (Sous-préfecture de Koui), le 03 Octobre 2018.

Pour le groupe 3R
Représenté par

Mr SIDIKI ABASSI

Pour le groupe Anti-balaka
Représenté par

Mr HAMADOU NDALE

Pour les DPIs
Représenté par

Mr NGAÏBONA Maxime

TEMOINS

Le Maire de la CC de Koui

Mr YAYA ADAMOU GACUNDA

Les Leaders religieux

Imam ABASSI MOMBO

Pasteur NEFONYAM Samuel

Représentant Jeunesse Koui

GAMBO AMADOU

Représentante des Femmes

Mme BANGUE Pauline

LES REPRESENTANTS DES ORGANISATIONS DE LA SOCIETE CIVILE

Le Président exécutif de l'ONG GOAP

Mr MOHAMADOU DAHIROU

Le Président de l'UDAPE

Mr BINDOWO IBRAHIM

Accord de Retour volontaire des DPIs de Koui - Octobre 2018 CCTI/GDU/

Annex 6.5: Map of main cattle markets in the CAR.

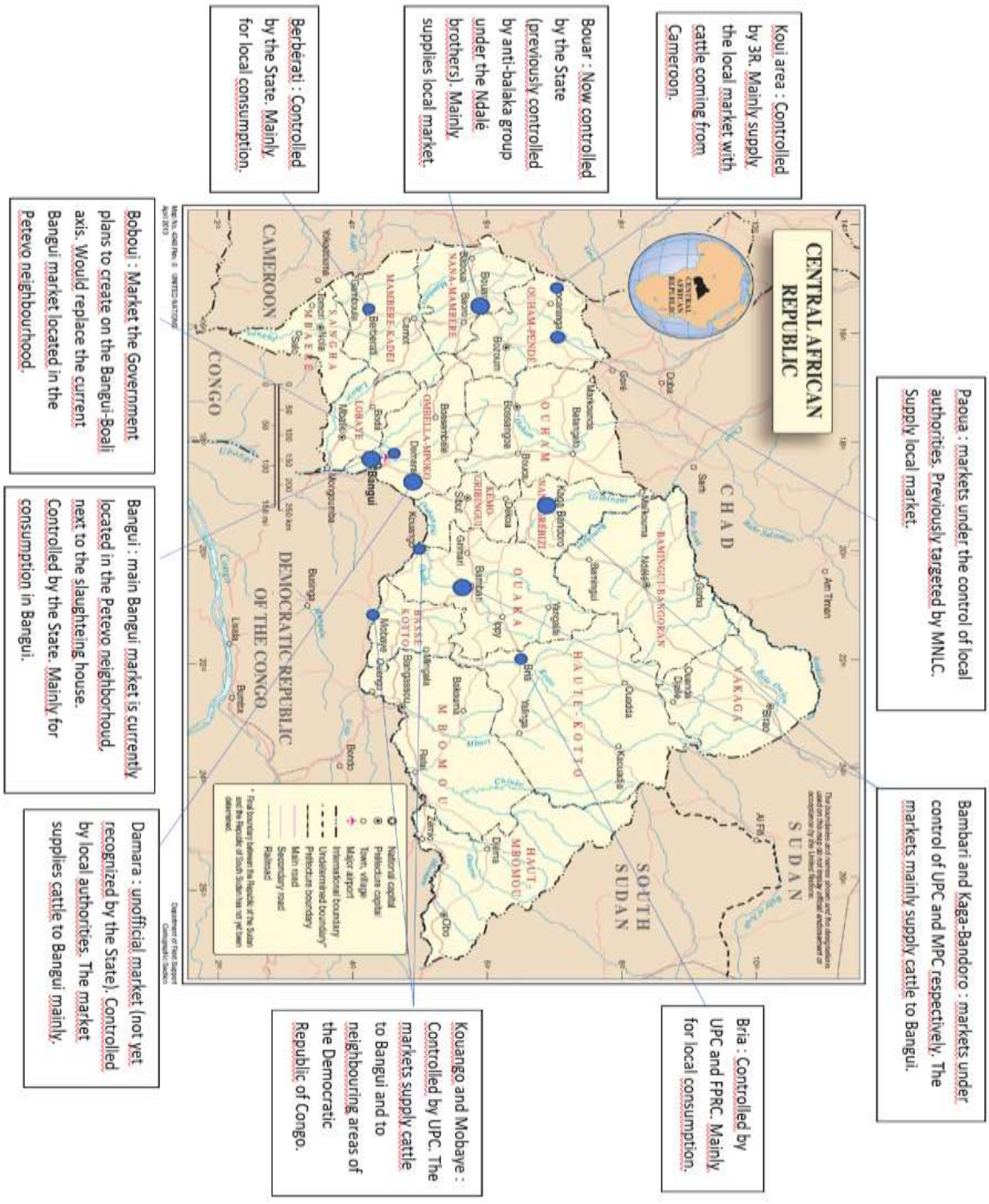

Annex 6.6: Excerpts from the Lomé Declaration of the ECOWAS-ECCAS Summit of 30 July 2018.

Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO)

Communauté Economique des Etats de l'Afrique Centrale (CEEAC)

SOMMET CONJOINT DES CHEFS D'ETAT ET DE GOUVERNEMENT DE LA CEDEAO ET DE LA CEEAC

DECLARATION DE LOME SUR LA PAIX, LA SECURITE, LA STABILITE ET LA LUTTE CONTRE LE TERRORISME ET L'EXTREMISME VIOLENT

NOUS, Chefs d'Etat et de Gouvernement de la Communauté Economique des Etats de l'Afrique Centrale (CEEAC) et de la Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), réunis le 30 juillet 2018 à Lomé, République Togolaise, à l'occasion du Sommet conjoint consacré à la paix, à la sécurité, à la stabilité et à la lutte contre le terrorisme et l'extrémisme violent dans notre espace commun ;

Vu le Traité de Lagos du 28 Mai 1975 créant la Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) et le Traité révisé signé le 24 juillet 1993 à Cotonou, République du Bénin, qui réaffirme la création de la CEDEAO et élargit le champ de l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest ;

Vu le Traité instituant la Communauté Economique des Etats de l'Afrique Centrale signé à Libreville, République Gabonaise, le 18 octobre 1983 ;

Nous référant au Chapitre 8 de la Charte des Nations Unies relatif au rôle des organismes régionaux en matière de maintien de la paix et de la sécurité internationales ;

Nous référant également à la Résolution 1373 du Conseil de Sécurité des Nations Unies du 28 septembre 2001 relative à la lutte contre le terrorisme ;

Nous référant encore aux différentes Résolutions des Nations Unies sur le terrorisme et l'extrémisme violent, notamment la Résolution 2178 du 24

1

9. Réaffirmons notre détermination à renforcer la gestion et la sécurité de nos territoires respectifs et de nos frontières terrestres et maritimes communes à travers notamment:

a. le renforcement des capacités des administrations nationales impliquées dans la gestion et le contrôle des frontières (police, gendarmerie, garde nationale, douane, etc.) ;

b. l'appui à la fourniture des équipements et matériels nécessaires à la bonne gestion et la surveillance des aires frontalières dans les zones les plus sensibles ;

c. la promotion de la coopération transfrontalière, par le renforcement des capacités de gestion des espaces frontaliers, et les initiatives locales de développement en faveur des populations vivant le long des frontières ;

d. l'établissement et la vulgarisation de la carte d'identité biométrique afin de renforcer le volet sécuritaire de la libre circulation et le contrôle des frontières

10. Convenons de renforcer la lutte contre la prolifération des armes légères et de petit calibre et la mise en œuvre du Traité sur le Commerce des Armes (TCA) à travers notamment :

a. l'adhésion et la mise en œuvre au niveau national du Traité sur le Commerce des Armes du 24 décembre 2014;

b. le respect scrupuleux de l'interdiction des transferts d'armes aux acteurs non-étatiques ;

c. l'adoption ou la révision des textes législatifs et réglementaires nationaux régissant l'acquisition et la détention d'armes de petit calibre par les civils ;

d. l'amélioration de la gestion et de la sécurisation physique des stocks d'armes et munitions.

11. Nous déclarons vivement préoccupés par la multiplication et l'étendue des conflits violents entre éleveurs et agriculteurs du fait de la transhumance et condamnons fermement les nombreuses pertes en vies humaines liées à ces conflits et la stigmatisation de catégories spécifiques de la population.

12. **Notons** que la majorité des conflits relatifs au pastoralisme découle d'une compétition croissante entre les éleveurs et les agricultures sur l'accès à l'eau et au pâturage du fait des effets négatifs de l'urbanisation, du changement climatique, du banditisme rural et de la grande disponibilité des armes légères et de petit calibre.

13. **Soulignons** le caractère transfrontalier de la transhumance et **nous engageons** à cet effet à initier des politiques communes et des programmes conjoints en matière de gestion de la transhumance, de gestion durable des ressources en eau et de modernisation de l'agriculture et de l'élevage.

14. **Instruisons** les ministres en charge de l'agriculture, de l'élevage et de la sécurité, avec la participation des organisations d'agriculteurs et d'éleveurs, à entreprendre des consultations régulières, afin d'identifier les mesures devant permettre de prévenir et de gérer pacifiquement ces conflits.

15. Concernant particulièrement le bassin du Lac Tchad, **reconnaissons** le lien étroit existant entre l'asséchement du Lac et la détérioration de la situation sécuritaire dans la zone et **en appelons** à l'accélération de l'initiative pour son renflouement.

AU TITRE DE LA PREVENTION ET DE LA LUTTE CONTRE LE TERRORISME ET L'EXTREMISME VIOLENT

15. **Condamnons** avec la plus grande fermeté les attaques perpétrées par les groupes terroristes contre les populations civiles, les forces de défense et de sécurité, et les forces régionales et internationales notamment la Force Multinationale Mixte de la Commission du Bassin du Lac Tchad, la Force Conjointe du G5 Sahel ; la Mission multidimensionnelle intégrée des Nations unies pour la stabilisation au Mali (MINUSMA), la Mission de l'Organisation des Nations unies en République démocratique du Congo (MONUSCO), la Mission multidimensionnelle intégrée des Nations unies pour la stabilisation en Centrafrique (MINUSCA).

16. **Condamnons également** les financements et toutes autres formes de soutien aux groupes terroristes.

17. **Saluons** l'engagement des pays membres de la Force Multinationale Mixte du Bassin du Lac Tchad et de la Force Conjointe du G5 Sahel dans la lutte contre le terrorisme. A cet effet, **lançons** un appel à tous les Etats membres des deux Communautés, dans un esprit de solidarité intercommunautaire, d'apporter un appui matériel, financier et technique aux forces armées des Etats membres engagées dans la lutte contre le terrorisme dans le Bassin du Lac Tchad et au Sahel. **Demandons** au Conseil de Sécurité des Nations Unies de placer la Force du G5 Sahel sous le

Annex 7.1: Screenshots of the video showing Ousmane Mahamat Ousmane marketing diamonds.

Video released on 21 August 2018. Available at https://www.facebook.com/marwan.guinon.3/videos/pcb.310888643018121/310888446351474/?type=3&theater [accessed on 22 August 2018]

Ousmane Mahamat Ousmane

Adil Oumarou

Annex 7.2: Decisions of the Government following the release of the video showing Ousmane Mahamat Ousmane marketing diamonds.

Documents obtained by the Panel from the Ministry of Mines and Geology on 31 August 2018.

Press release of the Ministry of Mines and Geology dated 31 August 2018 (French version)

GEOLOGIE
****
DIRECTION DU CABINET
****

Unité - Dignité - Travail
****

N°246/18/MMG/DIR-CAB/

Bangui, le 31 AOUT 2018

COMMUNIQUE DE PRESSE

Depuis quelque temps, des images compromettantes d'une haute personnalité de la Présidence de la République Centrafricaine circulent abondamment sur les réseaux socio, mettant à mal tous les efforts entrepris par le Gouvernement pour rétablir et consolider la chaîne légale de production et de commercialisation des diamants bruts afin d'être en conformité avec le Cadre Opérationnel du Processus de Kimberley pour la Reprise des Exportations en République Centrafricaine.

En outre, il est fait mention d'une saisie des lots de diamants entre les mains de cette personnalité au Cameroun.

Les premières vérifications relèvent qu'aucune trace de cette prétendue saisie n'a été trouvée auprès de la police et des douanes camerounaises.

Il n'en demeure pas moins que la vidéo mettant en scène cette haute personnalité se livrant à une opération de marketing de vente de diamants bruts soulève des interrogations pour lesquelles la lumière doit être faite.

Le Gouvernement de la République Centrafricaine, soucieux de préserver les acquis obtenus dans la mise en œuvre du Cadre Opérationnel du Processus de Kimberley et qui s'est engagé résolument dans une lutte contre la fraude minière depuis sa réintégration progressive dans la famille du PK après sa suspension de 2013, a pris des mesures conservatoires suivantes :

- Le limogeage immédiat de ses fonctions du Conseiller spécial à la Présidence indélicat par le Président de la République, Chef de l'Etat ;
- L'Ouverture d'une enquête par les Services Compétentes du Ministère des Mines, en l'occurrence l'Unité Spéciale Anti-Fraude, pour déterminer l'origine et la destination des lots de diamants exposés dans la vidéo.

Pour finir, le Gouvernement affirme sa ferme volonté de poursuivre ses efforts à assainir le secteur minier et de mener une lutte implacable contre la fraude et la contrebande des ressources naturelles.

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
MINISTÈRE DES MINES ET DE LA GÉOLOGIE
LE MINISTRE

Le Ministre des Mines et de la Géologie

Léopold MBOLI-FATRAN

Press release of the Ministry of Mines and Geology dated 31 August 2018 (French version).

MINISTERE DES MINES ET DE LA GEOLOGIE
****
DIRECTION DU CABINET
****

N°216/18/MMG/DIR-CAB/

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité - Dignité - Travail
****

Bangui, le 31 AOUT 2018

PRESS RELEASE

The Government has noted that for some time, compromising images of a high personnality of the Presidency of the Central African Republic have been circulating extensively on the social networks, undermining all efforts undertaken by the Government to re-establish and consolidate the legal chain of the production and marketing of rough diamonds in order to comply with the Operational Framework for the Kimberley Process for Export Recovery in the Central African Republic.

In addition, these allegations mention the seizure of the lots of diamonds in the hands of this personality in Cameroon.

The first verifications reveal that no trace of this alleged seizure was found with the Cameroonian police and customs.

The fact remains that the video staging this high personality engaging in a marketing operation for the sale of rough diamonds raises questions for which clarification must be made.

The Government of the Central African Republic, concerned with preserving the gains made in the implementation of the Kimberley Process Operational Framework and which has been resolutely engaged in the fight against mining fraud since its gradual reintegration into the KP family after its suspension of 2013, has taken the following precautionary measures:

The immediate dismissal of his duties as Special Adviser to the unscrupulous Presidency by the President of the Republic, Head of State;

The opening of an investigation by the Competent Services of the Ministry of Mines, in this case the Special Anti-Fraud Unit, to determine the origin and destination of the lots of diamonds exposed in the video.

Finally, the Government affirms its firm will to continue its efforts to clean up the mining sector and fight relentlessly against fraud and the smuggling of natural resources.

The Minister of Mines and Geology

Léopold MBOLI FATRAN

Decree of the President dated 29 July 2018 dismissing Ousmane Mahamt Ousmane.

Présidence de la République

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE

Unité - Dignité - Travail

DECRET N° 18 - 227 -

RAPPORTANT PARTIELLEMENT LES DISPOSITIONS DU DECRET N°17.336 DU 10 OCTOBRE 2017 PORTANT NOMINATION DES PERSONNALITES A LA PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

****

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE,
CHEF DE L'ETAT

****

Vu la Constitution de la République Centrafricaine du 30 Mars 2016 ;

Vu le Décret N°16.0218 du 30 Mars 2016, portant promulgation de la Constitution de la République Centrafricaine ;

Vu le Décret N°94.87 du 08 Mars 1994 portant organisation et fonctionnement de la Présidence de la République ;

DECRETE

Article 1er: Sont et demeurent rapportées les dispositions du Décret n°17.336 du 10 octobre 2017, portant nomination des personnalités à la Présidence de la République, en ce qui concerne exclusivement Monsieur **MAHAMAT OUSMAN MAHAMAT**, Conseiller Spécial.

Article 2: Le présent Décret qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel.

Fait à Bangui, le 29 JUIL 2018

Pr. Faustin Archange TOUADERA

Annex 7.3: Suspension of HW Lepo by the Ministry of Mines and Geology on 24 July 2018.

Documents obtained by the Panel from a confidential source on 18 September 2018.

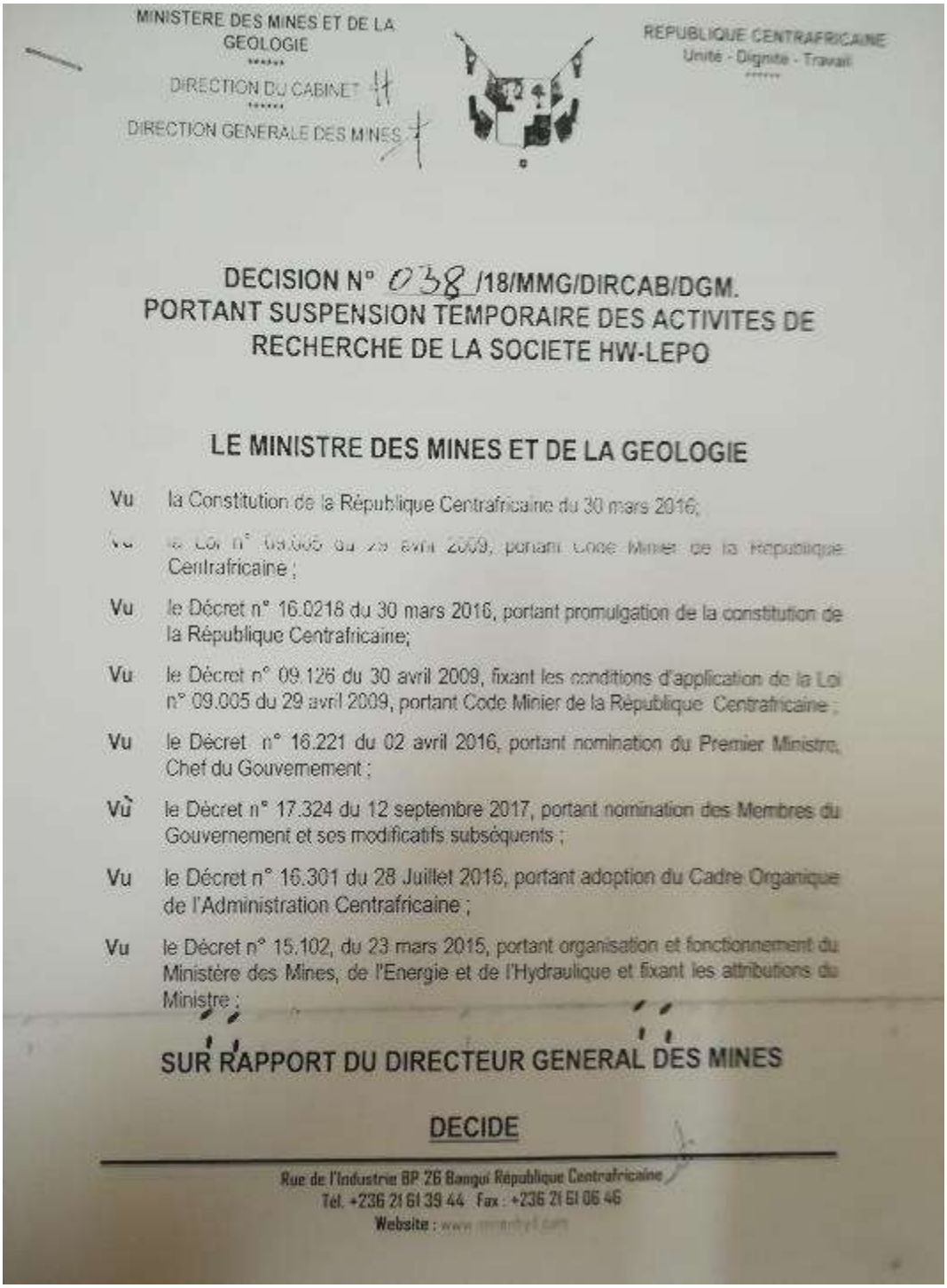

MINISTERE DES MINES ET DE LA GEOLOGIE
******
DIRECTION DU CABINET
******
DIRECTION GENERALE DES MINES

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité - Dignité - Travail
******

DECISION N° 038 /18/MMG/DIRCAB/DGM.
PORTANT SUSPENSION TEMPORAIRE DES ACTIVITES DE RECHERCHE DE LA SOCIETE HW-LEPO

LE MINISTRE DES MINES ET DE LA GEOLOGIE

Vu la Constitution de la République Centrafricaine du 30 mars 2016;

Vu la Loi n° 09.005 du 29 avril 2009, portant Code Minier de la République Centrafricaine ;

Vu le Décret n° 16.0218 du 30 mars 2016, portant promulgation de la constitution de la République Centrafricaine;

Vu le Décret n° 09.126 du 30 avril 2009, fixant les conditions d'application de la Loi n° 09.005 du 29 avril 2009, portant Code Minier de la République Centrafricaine ;

Vu le Décret n° 16.221 du 02 avril 2016, portant nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement ;

Vu le Décret n° 17.324 du 12 septembre 2017, portant nomination des Membres du Gouvernement et ses modificatifs subséquents ;

Vu le Décret n° 16.301 du 28 Juillet 2016, portant adoption du Cadre Organique de l'Administration Centrafricaine ;

Vu le Décret n° 15.102, du 23 mars 2015, portant organisation et fonctionnement du Ministère des Mines, de l'Energie et de l'Hydraulique et fixant les attributions du Ministre ;

SUR RAPPORT DU DIRECTEUR GENERAL DES MINES

DECIDE

Rue de l'Industrie BP 26 Bangui République Centrafricaine
Tél. +236 21 61 39 44 Fax : +236 21 61 06 46
Website : www.[illegible].com

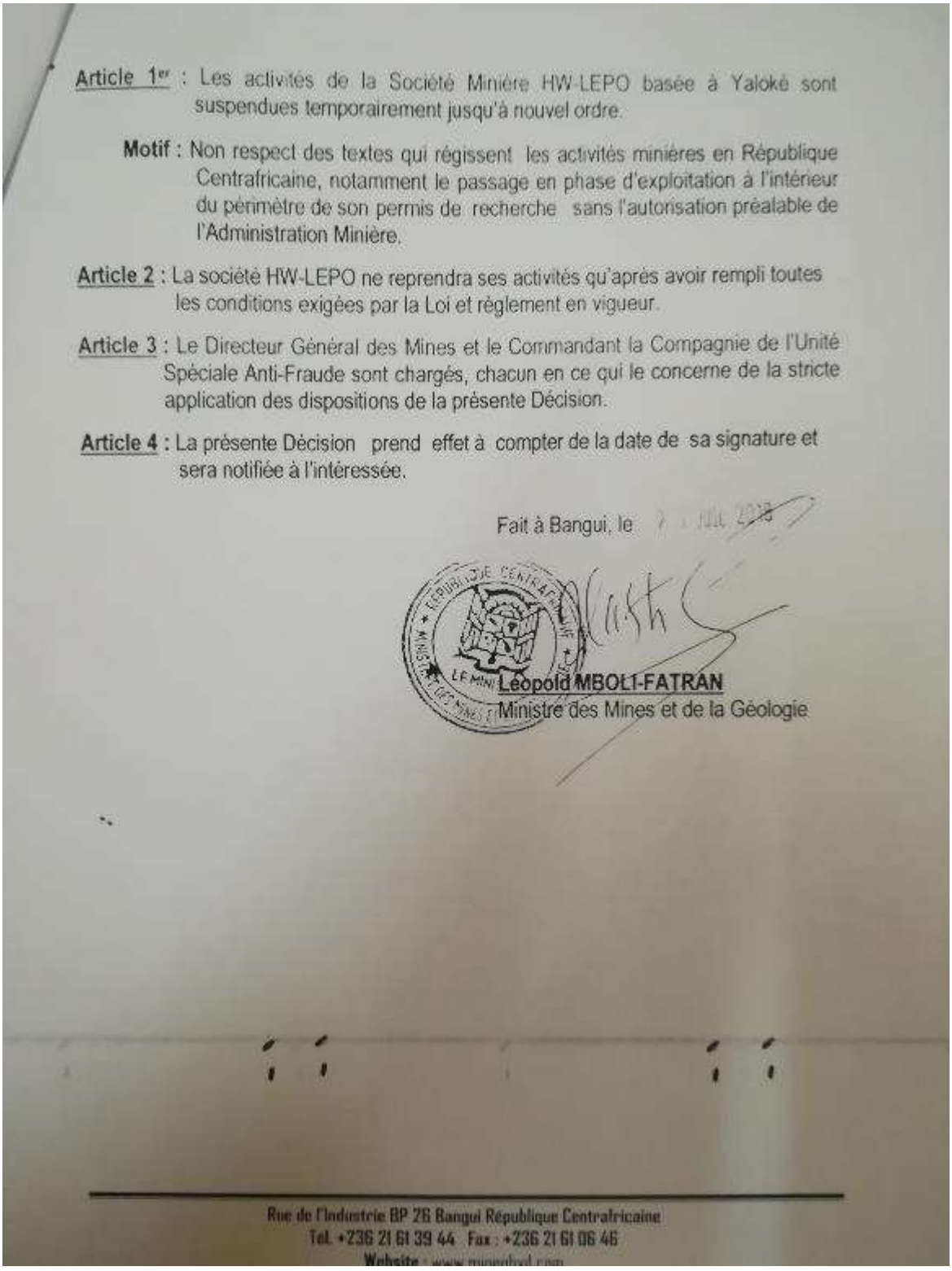

Article 1er : Les activités de la Société Minière HW-LEPO basée à Yaloké sont suspendues temporairement jusqu'à nouvel ordre.

Motif : Non respect des textes qui régissent les activités minières en République Centrafricaine, notamment le passage en phase d'exploitation à l'intérieur du périmètre de son permis de recherche sans l'autorisation préalable de l'Administration Minière.

Article 2 : La société HW-LEPO ne reprendra ses activités qu'après avoir rempli toutes les conditions exigées par la Loi et réglement en vigueur.

Article 3 : Le Directeur Général des Mines et le Commandant la Compagnie de l'Unité Spéciale Anti-Fraude sont chargés, chacun en ce qui le concerne de la stricte application des dispositions de la présente Décision.

Article 4 : La présente Décision prend effet à compter de la date de sa signature et sera notifiée à l'intéressée.

Fait à Bangui, le [illegible] JUIL 2018

Léopold MBOLI-FATRAN
Ministre des Mines et de la Géologie

Rue de l'Industrie BP 26 Bangui République Centrafricaine
Tel. +236 21 61 39 44 Fax : +236 21 61 06 46
Website : www.minesbyl.com

Annex 7.4: Note of the Ministers of Public Security and Mines dated 26 June 2018 reporting on the situation on the HW Lepo mining site.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 18 September 2018.

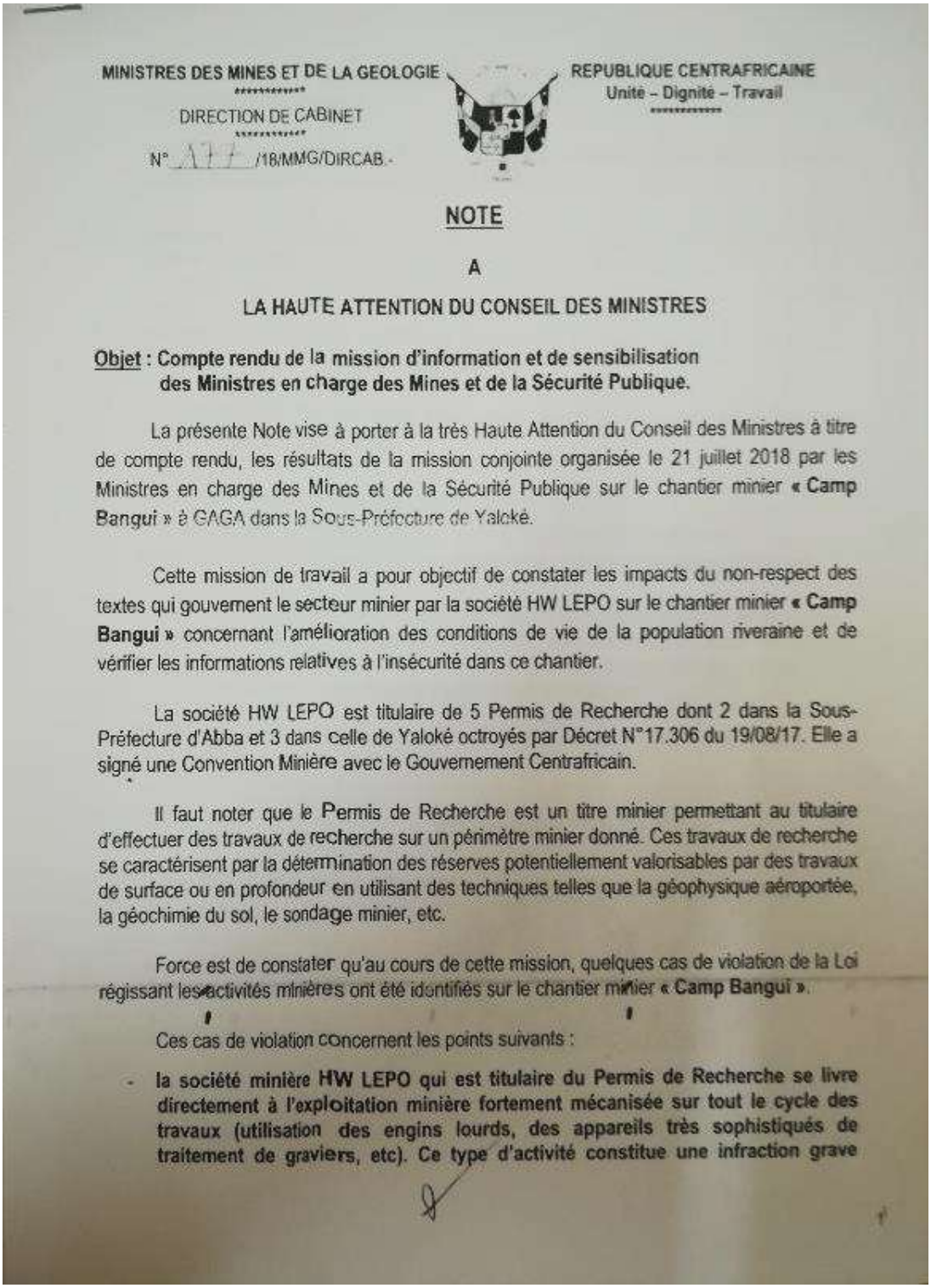

MINISTRES DES MINES ET DE LA GEOLOGIE
****
DIRECTION DE CABINET
****
N° 111 /18/MMG/DIRCAB.-

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail
****

NOTE

A

LA HAUTE ATTENTION DU CONSEIL DES MINISTRES

Objet : Compte rendu de la mission d'information et de sensibilisation des Ministres en charge des Mines et de la Sécurité Publique.

La présente Note vise à porter à la très Haute Attention du Conseil des Ministres à titre de compte rendu, les résultats de la mission conjointe organisée le 21 juillet 2018 par les Ministres en charge des Mines et de la Sécurité Publique sur le chantier minier **« Camp Bangui »** à GAGA dans la Sous-Préfecture de Yaloké.

Cette mission de travail a pour objectif de constater les impacts du non-respect des textes qui gouvernent le secteur minier par la société HW LEPO sur le chantier minier **« Camp Bangui »** concernant l'amélioration des conditions de vie de la population riveraine et de vérifier les informations relatives à l'insécurité dans ce chantier.

La société HW LEPO est titulaire de 5 Permis de Recherche dont 2 dans la Sous-Préfecture d'Abba et 3 dans celle de Yaloké octroyés par Décret N°17.306 du 19/08/17. Elle a signé une Convention Minière avec le Gouvernement Centrafricain.

Il faut noter que le Permis de Recherche est un titre minier permettant au titulaire d'effectuer des travaux de recherche sur un périmètre minier donné. Ces travaux de recherche se caractérisent par la détermination des réserves potentiellement valorisables par des travaux de surface ou en profondeur en utilisant des techniques telles que la géophysique aéroportée, la géochimie du sol, le sondage minier, etc.

Force est de constater qu'au cours de cette mission, quelques cas de violation de la Loi régissant les activités minières ont été identifiés sur le chantier minier **« Camp Bangui »**.

Ces cas de violation concernent les points suivants :

- **la société minière HW LEPO qui est titulaire du Permis de Recherche se livre directement à l'exploitation minière fortement mécanisée sur tout le cycle des travaux (utilisation des engins lourds, des appareils très sophistiqués de traitement de graviers, etc). Ce type d'activité constitue une infraction grave**

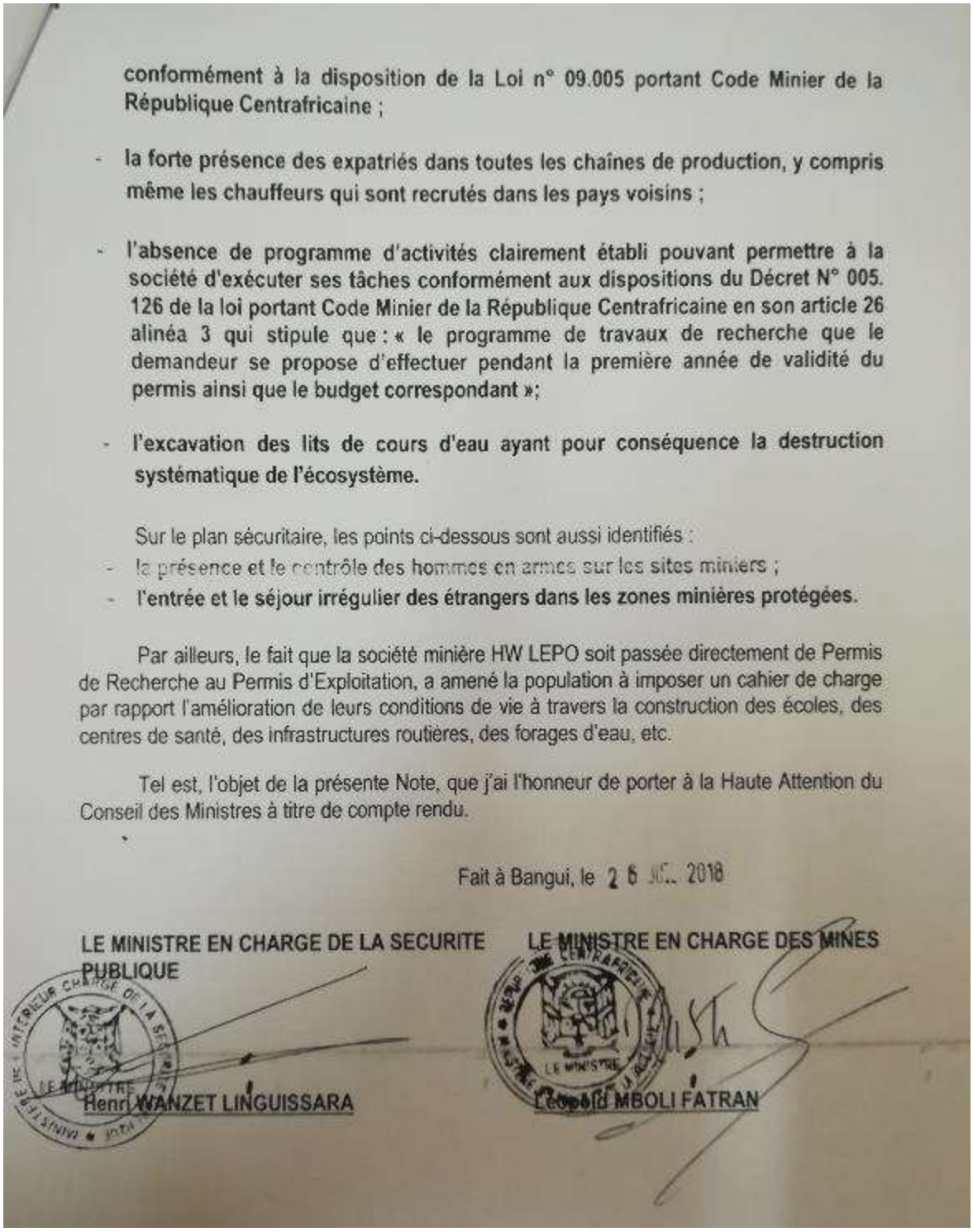

conformément à la disposition de la Loi n° 09.005 portant Code Minier de la République Centrafricaine ;

- la forte présence des expatriés dans toutes les chaînes de production, y compris même les chauffeurs qui sont recrutés dans les pays voisins ;

- l'absence de programme d'activités clairement établi pouvant permettre à la société d'exécuter ses tâches conformément aux dispositions du Décret N° 005. 126 de la loi portant Code Minier de la République Centrafricaine en son article 26 alinéa 3 qui stipule que : « le programme de travaux de recherche que le demandeur se propose d'effectuer pendant la première année de validité du permis ainsi que le budget correspondant »;

- l'excavation des lits de cours d'eau ayant pour conséquence la destruction systématique de l'écosystème.

Sur le plan sécuritaire, les points ci-dessous sont aussi identifiés :
- la présence et le contrôle des hommes en armes sur les sites miniers ;
- l'entrée et le séjour irrégulier des étrangers dans les zones minières protégées.

Par ailleurs, le fait que la société minière HW LEPO soit passée directement de Permis de Recherche au Permis d'Exploitation, a amené la population à imposer un cahier de charge par rapport l'amélioration de leurs conditions de vie à travers la construction des écoles, des centres de santé, des infrastructures routières, des forages d'eau, etc.

Tel est, l'objet de la présente Note, que j'ai l'honneur de porter à la Haute Attention du Conseil des Ministres à titre de compte rendu.

Fait à Bangui, le 26 OCT. 2018

LE MINISTRE EN CHARGE DE LA SECURITE PUBLIQUE

Henri WANZET LINGUISSARA

LE MINISTRE EN CHARGE DES MINES

Léopold MBOLI FATRAN

Annex 7.5: Communiqués on the murder of three Chinese employees of a mining company on Communiqué of the Government of the Central African Republic dated 5 October 2018.

MINISTERE DE LA COMMUNICATION
ET DES MEDIA
******
BUREAU DU PORTE-PAROLE
DU GOUVERNEMENT
****
N°_0031_/18/MCM/ BPPG.

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail
******

Bangui le, 05 oct. 2018

COMMUNIQUE GOUVERNEMENTAL

Le 04 octobre dernier à Sosso-Nakombo, une embarcation ayant à son bord quatre (4) ressortissants chinois de la compagnie Africa Mine en prospection sur la rivière Kadeï et un jeune centrafricain a chaviré.

Chavirement dont on ignore encore les causes.

Le centrafricain était encore introuvable quand les quatre (4) ressortissants chinois ont réussi à gagner la rive et se sont rendus à la brigade de gendarmerie.

Suite à cet accident malheureux, une foule a pris d'assaut la brigade de gendarmerie et l'a saccagé provoquant par la même occasion la mort de trois (3) ressortissants chinois et des blessures graves sur le quatrième.

Sur instruction du Ministre de la Sécurité publique, des renforts de gendarmerie se sont rendus à Sosso-Nakombo pour rétablir l'ordre.

Le Gouvernement déplore et condamne dans les termes les plus vigoureux ces meurtres ignobles et met en garde leurs instigateurs.

Le Gouvernement présente ses condoléances les plus attristées au Gouvernement chinois et à la famille éplorée du compatriote disparu

Le Ministre de la Communication et des Media,

Porte-Parole du Gouvernement

Ange-Maxime KAZAGUI

Ministère de la Communication et des Média
BP :940 tél : (236) 21.61.52.47 /21.61.27.66

MINUSCA Communiqué of 8 October 2018.

Available at https://minusca.unmissions.org/la-minusca-condamne-les-incidents-au-sud-ouest-de-la-centrafrique [Accessed on 15 October 2018].

La MINUSCA condamne les incidents au sud-ouest de la Centrafrique

La Mission multidimensionnelle intégrée des Nations Unies pour la stabilisation en République centrafricaine (MINUSCA) condamne les incidents survenus le 4 octobre dernier dans la localité de Sosso Nakombo, à 51 km au sud-ouest de Berberati (préfecture de la Mambéré Kadeï), au cours desquels trois citoyens chinois ont été tués.

Selon les premières informations, les trois victimes faisaient partie d'un groupe de six Chinois pris à partie par les habitants dans cette localité. Trois autres ont été blessés, dont l'un grièvement, et transférés à l'hôpital de la MINUSCA à Bangui. Les locaux et deux véhicules de la gendarmerie ont été brûlés par la foule lors de ces incidents.

La MINUSCA souligne que rien ne saurait justifier la justice populaire et que les auteurs de tels actes en seront tenus responsables individuellement et devront en répondre devant la loi. La Mission appelle la population à ne pas se laisser manipuler par les rumeurs et à refuser de suivre les instigateurs de telles violences. La MINUSCA rappelle que les autorités centrafricaines sont les seules institutions légitimes pouvant enquêter sur des incidents comme celui de Sosso Nakombo et exprime sa disponibilité à les soutenir, notamment à travers la Police de la Mission.

Dans le cadre de l'enquête, les forces de sécurité intérieure (FSI), appuyées par la MINUSCA, ont d'ores et déjà appréhendé 13 personnes. L'enquête des FSI se poursuit avec le soutien de la Mission, notamment par le biais de sa composante Police.

Annex 8.1: Public statement of the so-called Defence League of the Church (“Ligue de Défense de l’Église”), posted on 9 July 2018 on the Sango Ti Kodro webpage and social media.

The statement is available at: http://www.sango-ti-kodro.com/2018/07/centrafrique-la-ligue-de-defense-de-l-eglise-en-centrafrique-communique.html, accessed on 27 October 2018.

9 juillet 2018

Communiqué : LDE/CN/SG/2018/001

Depuis le début de la crise Centrafricaine, l'église n'a cessé de faire l'objet d'exactions sans que le gouvernement et le cardinal Nzapalainga ne lèvent le petit doigt pour dénoncer quoi que ce soit.

Nonobstant le fait que le gouvernement affirme avec opiniâtreté que la nature du conflit n'est pas confessionnelle, il n'en demeure pas moins que l'église soit régulièrement attaquée et profanée.

Les prêtres, les curés, et les pasteurs sont systématiquement assassinés au vu et au su de tout le monde.

- L'on se souvient encore de l'Abbé Paul Emile Nzalé, assassiné lors d'une attaque de 200 hommes venus du Km5 contre l'église Notre Dame de Fatima.
Le curé avait été assassiné comme un chien devant un parterre de fidèles.

- Ensuite le pasteur Sankagui Paul assassiné au sein de son église au quartier Ramandji dans la rue Aboubakar par le chef de guerre "BIGMAN" qui sera aussi tué par les éléments de l'Office Centrafricain de Répression de Banditisme (O.C.R.B).

- Après, vient le tour de l'abbé Albert Tongoumalet Baba, assassiné crapuleusement dans une attaque spectaculaire, pour la deuxième fois dans la même église Notre Dame de Fatima, par les éléments de Nimery Matar Alias "Force", chef rebelle qui tient le KM5 pour royaume.
Ce jour, l'abbé a été froidement abbatu avec plusieurs fidèles pendant le culte.

- Récemment, le vicaire de Bambari, Firmin Gbagoua assassiné par des éléments de l'UPC dans l'enceinte de l'église.

Tous les hauts dignitaires de l'église assassinés sans que le haut représentant de l'église, le cardinal Nzapalaînga et le gouvernement n'adressent un communiqué officiel pour dénoncer ces actes barbares qui constituent une profanation de l'église qui est un lieu Saint mais aussi un acharnement à l'endroit des chrétiens.

La peur est tellement présente que ces derniers vont à l'église avec une protection des militaires tandisque les musulmans vont à la mosquée sans se gêner.

- Contatons l'immobilisme du cardinal Centrafricain, Nzapalainga à défendre l'église.
- Constatons le laxisme du gouvernement face aux meurtres planifiés des prêtres, curés et abbés centrafricains, la Ligue de Défense de l'Eglise se porte volontaire pour défendre l'église quoi qu'il en coûte.

Rappelant que nous n'intervenions pas au nom du Vatican ni au nom de l'Etat centrafricain.
Nous, chrétiens centrafricains prenons à témoin l'opinion nationale et internationale que nous vengerions les meurtres de nombreux dignitaires de l'église et hommes de DIEU tués dans l'exercice de leur fonction.

Dans un délai de 2 à 3 jours, nous obligerons les musulmans à exercer également leur foi dans le doute et la crainte permanente comme le font les chrétiens.

Rappelant que aucun Iman n'a été tué à Bangui depuis la nuit des temps ni dans ce soit disant conflit "non confessionnel", nous défendrons l'église et la peur changera de camp.

Nous demandons à tous les chrétiens de se joindre à nous et de soutenir le mouvement afin que les musulmans se sentent également en danger en Centrafrique notamment à Bangui.

Nos prêtres, abbés et pasteurs seront vengés n'en déplaisent aux traitres politiciens.

"La chrétiennété ou l'islam, on verra"

Pour la Ligue de Défense de l'Eglise (L.D.E).

Le porte-parole, Nzapakéyé Francois

L'Amo est un feu, qu'il faut nourrir.
Maine de Biran

Select Language

*LASH INFO *** ACTUALITE : (CENTRAFRIQUE) Francis BOZIZE et Noureddine ADAM seraient les principaux commanditai

Cliquez pour lire la suite

CENTRAFRIQUE : LA LIGUE DE DEFENSE DE L'EGLISE EN CENTRAFRIQUE COMMUNIQUE
9 Juillet 2018

LIGUE DE DEFENSE DE L'EGLISE
LIGUE DE DEFENSE DE L'EGLISE

Communiqué : LDE/CN/SG/2018/001

Depuis le debut de la crise Centrafricaine, l'église n'a cessé de faire l'objet d'exactions sans que le gouvernement et le cardinal Nzapalainga ne lèvent le petit doigt pour dénoncer quoi que ce soit.

Nonobstant le fait que le gouvernement affirme avec opiniâtreté que la nature du conflit n'est pas confessionnelle, il n'en demeure pas moins que l'église soit régulièrement attaquée et profanée.

Les prêtres, les curés, et les pasteurs sont systhématiquement assassinés au vu et au su de tout le monde.

- L'on se souvient encore de l'Abbé Paul Emile Nzalé, assassiné lors d'une attaque de 200 hommes venus du Km5 contre l'église Notre Dame de Fatima. Le curé avait été assassiné comme un chien devant un parterre de fidèles.

- Ensuite le pasteur Sankagui Paul assassiné au sein de son église au quartier Ramandji dans la rue Aboubakar par le chef de guerre "BIGMAN" qui sera aussi tué par les éléments de l'Office Centrafricain de Répression de Banditisme (O.C.R.B).

FAIRE UN DON

Faire un don

Suivez-moi
sur Twitter
sur Facebook
via RSS

Newsletter
Abonnez-vous pour être averti des nouveaux articles publiés.
Saisissez S'abonner

Merci pour un J'aime

Annex 8.2: Reactions to the public statement of the so-called Defence League of the Church ("Ligue de Défense de l'Église").

Documents obtained by the Panel from confidential source on 10-11 September 2018.

Reaction of the Central African Episcopal Conference ("Conférence Épiscopale CentrAfricaine", CECA).

B.P. 1813 Bangui – RCA
Tel. (+236) 72 44 44 86 / 75 60 9 7 97
E-mail: ceca_rca@yahoo.fr
Site Web: http://www.ceca-centrafrique.org/

COMMUNIQUE DE LA CONFERENCE DES EVEQUES DE CENTRAFRIQUE

« Rentre ton épée dans le fourreau… » (Jn 18,11)

Chers frères et sœurs en Christ et vous tous hommes et femmes de bonne volonté :

1. **L'Eglise Catholique en République Centrafricaine est indignée** par un communiqué signé par un mouvement qui se définit comme **« La Ligue de Défense de l'Eglise en Centrafrique ».** Ce communiqué prétend dénoncer entre autres, un certain 'immobilisme' de la part de la plus grande autorité de notre Eglise, et entend mener des actions pour venger **« les prêtres, les curés, les pasteurs qui sont systématiquement assassinés au vu et au su de tout le monde ».**

2. **Par rapport à cela, l'Eglise tient à réitérer ces quelques points suivants :**

   - **Nous croyons en Jésus-Christ, « visage de la miséricorde du Père »**, qui nous sauve du péché et de ses conséquences (Jn 1,20). Il est venu unir les hommes et les femmes avec Dieu et les rassembler dans une grande famille spirituelle. **Il se distingue des nationalistes zélotes en prêchant la non-violence et l'amour de l'ennemi** (Mt 5,38-48).

   - Nous constatons aujourd'hui que **l'engagement de notre Eglise pour la justice, l'unité, la fraternité et la paix, en collaboration avec les autres confessions religieuses, l'expose à toutes sortes de menaces et d'attaques, jusqu'à l'assassinat haineux de nos confrères prêtres et des fidèles dans les lieux de culte ou de vie.** Au-delà de tant de souffrances endurées et des larmes versées, **la mort des serviteurs de Dieu ne doit en aucune manière et sous aucun prétexte, ébranler notre foi en Jésus Christ et nous conduire à la vengeance.**

   - **L'Eglise catholique en terre centrafricaine ne se reconnait pas dans « La Ligue de Défense de l'Eglise en Centrafrique ». Par conséquent, elle ne peut en aucun cas, entretenir une quelconque collaboration avec un tel mouvement qui envisage réaliser des projets anti-évangéliques.**

3. Dans son communiqué du 30 juin 2018, publié après l'assassinat odieux de notre confrère Msgr Firmin GBAGOUA, alors Vicaire Général du diocèse de Bambari, la Conférence des

Evêques de Centrafrique, **a condamné fermement « les tueries successives des prêtres qui s'observent ces derniers temps dans notre pays »**. Elle a interpellé **« vivement le Gouvernement et la MINUSCA à coordonner leurs actions pour que les auteurs de ces assassinats soient arrêtés et traduits devant la justice »**. Elle a exhorté **« toute la communauté chrétienne à rester calme et dans la prière pour ne pas tomber dans le piège de ceux qui veulent montrer que chrétiens et musulmans ne peuvent plus vivre ensemble afin de partitionner la nation centrafricaine »**. Enfin, elle s'est demandée **« A qui profite donc toutes ces violences contre l'Eglise catholique en Centrafrique » ?**

4. Nous exhortons tous les Chrétiens et les hommes et femmes de bonne volonté, **à rester vigilants et à toujours écouter la voix de leurs Evêques et prêtres, afin de pas tomber dans le piège des manipulateurs qui rôdent dans le noir (cf. Ps 91,6), et qui alimentent la haine, la vengeance et la division.**

5. **Nous exigeons le respect de la mémoire des prêtres, des fidèles et des innocents tombés dans l'exercice de leur engagement à la suite du Christ.** Ce sont des dignes fils et filles de notre Eglise et de notre nation qui ont toujours aspirés à la paix, comme nous aujourd'hui.

6. **« Notre secours vient du Seigneur qui a fait le ciel et la terre » (Ps 121,2).**

Que la Vierge Marie, Mère du perpétuel secours, nous aide à résister à toutes les tentations.

Fait à Bangui, le 10 juillet 2018

Pour la Conférence Episcopale Centrafricaine

CONFERENCE EPISCOPALE CENTRAFRICAINE
Le Président
C.E.C.A.

Dieudonné Cardinal NZAPALAINGA
Président de la Conférence Episcopale Centrafricaine

Reaction of the High Commission of Communication.

HAUT CONSEIL DE COMMUNICATION
-*-*-*-*-*-*-*-*-
PRESIDENCE
-*-*-*-*-*-*-
N° 05 /HCC/P/18

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail
-*-*-*-*-

COMMUNIQUE DE PRESSE

Le Haut Conseil de la Communication, Autorité de Régulation des Médias en Centrafrique constate avec regret que certains compatriotes publient allégrement des messages de haine et de violence sur internet notamment les réseaux sociaux. Ces messages de haine et de violence appellent la Communauté chrétienne à la révolte et à la violence contre la communauté musulmane, sous prétexte que des prêtres et des pasteurs ont été victimes des actes barbares orchestrés par les adeptes de la communauté Musulmane.

A cet effet, le Haut Conseil de la Communication appelle tous les responsables des Médias (les Radiodiffusions, les Chaînes de Télévision, les Organes de presse écrite et les médias en ligne) à ne pas relayer les messages de haine et de violence, qui sont susceptibles de compromettre la cohésion sociale et le vivre ensemble.

En outre, il interpelle les journalistes à assumer leurs responsabilités sociales, qui consistent à promouvoir dans leurs publications et productions Radiophoniques et Télévisuelles ; des valeurs sociétales telles que la Paix, la Réconciliation Nationale, et la laïcité de l'Etat inscrite en lettre d'or dans la Constitution du 30 mars 2016.

Par ailleurs, Le Haut Conseil de la Communication garant de la protection de la liberté de presse et de la Communication, invite les organes de presse écrite, les radiodiffusions, les chaînes de Télévision et les Médias en ligne à la prudence, et à la stricte application des règles d'Ethique et de Déontologie en Sciences de l'Information et de la Communication.

Le HCC tient à rappeler aux Médias à ne pas se prêter à la propagation des messages de haine et de violence, sous peine de sanctions disciplinaires, conformément aux textes qui encadrent le fonctionnement des Médias en République Centrafricaine.

Fait à BANGUI, le 10 juillet 2018

LE PRESIDENT DU HAUT CONSEIL
DE LA COMMUNICATION

José-Richard POUAMBI

Reaction of the Central African Media and Civil Society Group.

COMMUNIQUE CONJOINT DES RESPONSABLES DES MEDIAS ET DE LA SOCIETE CIVILE REUNIS LE 10 JUILLET 2018 A BANGUI POUR DENNONCER LE COMMUNIQUE LANCE PAR LA LIGUE DE DEFENSE DE L'EGLISE

Nous, responsables des médias et de la société civile en République centrafricaine, condamnons le manque de professionnalisme, d'éthique et de patriotisme ainsi que le manque de respect vis-à-vis des victimes de la crise centrafricaine orchestré par des personnes qui se cachent sous de fausses identités et d'organisations fictives et illégales. Nous condamnons énergiquement les propos de la soi-disant « ligue de défense de l'église » qui, dans un communiqué publié sur le blog « Sango Ti Kodro », fait l'apogée du crime, incite à la haine et à la révolte, qui constituent des infractions pénales.

Nous, responsables des médias et de la société civile en République centrafricaine, rappelons que les affirmations de cette soi–disant « ligue de défense de l'église » qui dénonceraient l'immobilisme des responsables religieux et des institutions nationales et internationales, à propos des crimes commis en Centrafrique, sont erronées et sans fondement, donc de nature à semer le trouble parmi la population, à diviser le peuple et à entraver les efforts consentis en faveur de la paix et du vivre ensemble.

Nous appelons la population centrafricaine éprise de paix, la communauté nationale et internationale, ainsi que les responsables politiques et religieux à ne pas céder à la manipulation et à la vengeance. Nous attirons l'attention des responsables de médias, blogueurs et utilisateurs des réseaux sociaux sur la propagation de ce type d'information. Nous demandons aussi aux autorités politiques et au Gouvernement, au Haut Conseil de la Communication (HCC), à l'Agence de Régulation de la Télécommunication (ART), à l'Association des Blogueurs Centrafricains (ABCA) de tout mettre en œuvre afin que les auteurs, co-auteurs et complices de ce genre de message soient identifiés et traduits en justice.

Nous réaffirmons notre engagement dans la lutte contre les Fake News, les messages de haine et de violences, les images tendancieuses au sujet de la crise en République centrafricaine. Nous restons disponibles à accompagner l'Etat centrafricain et les institutions nationales et internationales dans leur démarche pour la lutte contre l'impunité, le retour de la paix, de la cohésion sociale et de la réconciliation nationale.

Fait à Bangui le 11 Juillet 2018

Pour la rédaction,

Rosmon ZOKOUE, ***Président de l'Association des Blogueurs Centrafricains(ABCA)***

Contacts: blogueursabca@gmail.com thierrykhonde@gmail.com 75 20 49 36 / 72 60 48 22

Liste des institutions présentes/représentées

Rosmon Zokoue, ABCA

Simon-Pierre Ndoumba ACAP,

Jean Ignace Manengou, ARC,

Crispin Dembassa Kette, RND,

Prince Ngaibino, ABCA,

Thierry Khonde, RJDH

Ali Ousman, COMUC,

Yakoubou Boris, KAICIID,

Pamela-Audrey Derom, CNJ/RFFED

Alabira Louqmane, COMUC.

Contacts: blogueursabca@gmail.com thierrykhonde@gmail.com 75 20 49 36 / 72 60 48 22

Annex 8.3: Chronology of the main incidents in Bangui in September and October 2018.

Information received by the Panel from a confidential source.

In Bangui, 12 people were killed in the first half of October 2018. Violence has mainly been perpetrated by elements associated with the PK5 self-proclaimed self-defence groups or with local non-Muslim youth groups, while unarmed civilians were the main victims. Here below the chronology of the main incidents:

- on 30 September, in Kokoro neighborhood, 3rd district of Bangui, the body of a local gendarme was found hanged and tied up on a Mango tree. The reason of the death is unknown;

- on 2 October, at 12:55am, between Castor and PK5 neighborhoods in the 3rd district of Bangui, sporadic gunshots were heard until 1:40pm. The self-proclaimed self-defence group (SDGs) of "Force" allegedly attacked members of the one of Moussa Danda. The armed clash resulted in six deaths, including three civilians and three SDG members, as well as 10 people injured;

- on 4 October, at approximately 7pm, in the Miskine neighborhood of Bangui's 5th district, two unidentified armed individuals allegedly opened fire on a motorcycle and killed the Muslim driver before fleeing the area. Following the incident, a group of Muslim youth gathered at the Serpent roundabout to express their discontent. The body of the victim was taken to the Community Hospital. In retaliation, on 5 October 2018, at approximately 7am, in Étoile neighborhood of the 3rd district, the Muslim youth allegedly retaliated and killed a Christian trader. His body was also taken to the Community hospital;

- on 6 October, at 6:20pm, in the Boulata neighborhood of the 3rd district of Bangui, three unidentified individuals armed with AK-47s shot and killed a moto-taxi driver and one passenger. A second passenger sustained gunshot wounds and was transported by the local population to the Bimbo health centre for treatment. All victims were from the Christian community. During the evening, in the Boulata neighborhood, a group of Christian youth reportedly assaulted a Muslim man who was found holding a grenade and a knife and who is alleged member of Moussa Danda's SDG ;

- on 8 October, at 10am, at the Sega market in the 6th district, an unidentified individual stabbed a moto taxi driver. The victim sustained serious injuries and was evacuated to the hospital by the local population;

- on 15 October, at approximately 3:45pm, in the 3rd District of Bangui, two alleged members of the Apo' SDG shot and killed a pregnant woman at her home. Reportedly,

the woman had refused the Apo's SDG members to take some motorcycles that Apo accused her husband to have stolen.

- on 24 October, several gun shots were heard near Bazanga neighborhood of the 5th District, which is near to the base of the SDG of 50/50. Allegedly the shooting was linked to the apprehension of a group's member in the same location. The shooting resulted in two injured 50/50 elements.

Annex 8.4: The CAR Mixed Unity of Rapid Intervention and Repression of the sexual violence against women and children ("Unité Mixte d'Intervention Rapide et de Répression des violences sexuelles faites aux femmes et aux enfants", UMIRR).

The UMIRR was created by the Presidential Decree n. 08/007, on 8 January 2015, but became operational only on 14 June 2017. It is composed by 30 personnel, including members of police and gendarmerie, as well as civilians, and its jurisdiction covers the entire country. The UMIRR mission is « to prevent and repress any kind of sexual violence against women and children, regardless their social or marital status, including widows and orphans ». The UMIRR works under the authority of the Minister of Justice and the Minister of Public Security, in thigh collaboration with the Minister of Social Affairs and the Minister of Public Health.

The UMIRR is composed by four services: the Service of Prevention, Investigation and Alert; the Service of Medical and Psychosocial Support; the Service of Enquire et Investigation; the Service of Legal and Judicial Assistance.

The Service of Medical and Psychosocial Support is the UMIRR's "entry door". Between June 2017 and June 2018, this service registered 2,349 cases of gender-based violence (2,156 women and 193 men). Among them, there were 506 cases of sexual violence, 34 of which were related to the conflict. In parallel, the Service of Prevention, Investigation and Alert realized sensitization sessions addressed to local population as well as community and religious leaders in Bangui, Begoua, Bimbo, Bouar, Bossangoa, Yaloke, Boda.

In the same period, the Service of Enquire et Investigation filed a complaint on 515 cases of gender-based violence. Among them, there were 320 cases of sexual violence, 10 of which were related to the conflict. Files were transferred to Bangui (435), Bimbo (75) and Sibut (3) Criminal Courts, as well as to the Permanent Military Tribunal (2). Among the complaints filled, 30 cases concerned minors. Finally, the Service of Legal and Judicial Assistance – representing the UMIRR's "exit door" – provides legal assistance to the victims before and during the trial.

The full operationalization of the UMIRR is still uncomplete, though. At the time of drafting the present report, the decree appointing some of the UMIRR key personnel has not been signed, and there is no national budget assigned to the unity. So far, 15 people have already resigned. Lack of personnel and funds limits the capacity of the UMIRR to provide medical, psychosocial and legal support to the victims, that are thus addressed to national and international NGO for assistance. The financial and logistic capacity of the unity to carry out investigations outside of Bangui is also scarce. While some investigation was undertaken in Boali, the UMIRR personnel couldn't be deployed to Bossangoa (Ouham prefecture) to investigate the cases of sexual violence reported around Kiriwiri area (see S/2018/729, para. 99 and annex 7.3).

Annex 8.5: Chronology of the main attacks against health facilities in the Central African Republic in 2017 and 2018.

Information received by the Panel from confidential sources and collected from public statements.

24 May 2017, Bangassou (Mbomou prefecture)

In the evening of 24 May 2017, an armed man entered Bangassou hospital, which is managed by Médecins Sans Frontières (MSF) and the Central African Republic Ministry of Health. He inflicted violence on an MSF nurse, before seizing a patient and her caretaker. The medical personnel was trapped in the hospital all night by men from a local self-defense group who took control of the entrances gates of the medical compound. The medical personnel heard gunshots and residents of the area later reported that the dead bodies of the two women were found near to the hospital perimeter wall (see S/2017/639, para. 112).[27]

11 July 2017, Zemio (Haut-Mbomou prefecture)

On 11 July 2017, two armed men arrived at Zemio hospital where around 7,000 internally displaced people had sought refuge following an escalation of fighting in the south east of CAR. The men threatened a family, one member of which had been a patient two weeks earlier but had been unable to leave the premises due to ongoing violence. As three members of the family – including a woman holding her baby – attempted to seek cover, the armed men shot at them, striking the child in the head and killing her instantly (see S/2017/1023, para. 118).[28]

3 August 2017, Gambo (Mbomou prefecture)

On 3 August 2017, in Gambo, self-defence groups clashed with UPC fighters, resulting in at least 30 civilians killed and more than 150 houses burned. Six volunteers from the national Red Cross were also killed by UPC elements while they were holding a crisis meeting at a health facility (see S/2017/1023, para. 111).[29]

---

[27] "Central African Republic: Unacceptable violence in Bangassou", Médecins Sans Frontières, 26 May 2017. http://www.msf.org/en/article/central-african-republic-unacceptable-violence-bangassou-hospital

[28] "Central African Republic: Baby brutally killed at a hospital, Médecins Sans Frontières", 12 July 2017. http://www.msf.org/en/article/central-african-republic-brutal-end-short-life-killing-baby-hospital-cars-east.

[29] "Central African Republic: International Red Cross Movement strongly condemns killing of Red Cross volunteers", Comité International de la Croix-Rouge, 9 August 2017. https://www.icrc.org/en/document/central-african-republic-international-red-cross-movement-strongly-condemns-killing-redhttps://www.icrc.org/en/document/central-african-republic-international-red-cross-movement-strongly-condemns-killing-red

7 September 2017, Batangafo (Ouham prefecture)

On 7 September 2017, in Batangafo, clashes between anti-balaka and MPC elements caused the death of five civilians. Some civilians were fired at as they ran to take refuge in the hospital. A mother and her son were wounded inside the hospital compound. The little boy, just two-years old, did not survive his injuries (see S/2017/1023, para. 181-185).[30]

12 December 2017, Ippy (Ouaka prefecture)

On 12 December 2017, in Ippy, UPC and FPRC combatants – under the command of General Ahmat Wadal Woundal and Colonel Adam Mocktar respectively – encircled the hospital and opened fire indiscriminately on personnel and patients, killing 17 civilians, including 12 men, one woman, three children, and one baby. The attackers then forced a group of civilians – primarily women and children – to accompany the combatants as they retreated towards the town by foot.[31]

1 May 2018, Bangui

After the events occurred at the Church of Notre Dame de Fatima, several hundred outraged people broke into the Bangui Community Hospital, where most of the wounded had been transferred. The crowd first stoned to death a Muslim caretaker of a patient hospitalized in the facility, and then moved to the trauma ward in search of the other Muslim patients, who had locked themselves in a room to save their lives (see S/2018/729, para. 55-56).

6 June 2018, Bambari (Ouaka prefecture)

On 6 June 2018, in Bambari, dozens of UPC elements broke into the city's hospital to extract one of their comrades, shooting inside the building. All the Muslim patients fled in fear of retaliation. Shortly thereafter, a group of local anti-balaka fighters entered the hospital, looking for UPC fighters, and pillaged the building. Attacks on medical facilities and threats against health personnel have drastically reduced access to health care in Bambari, especially for the Muslim community (see S/2018/729, para. 92).

22-28 July 2018, Mbrès (Nana-Gribizi prefecture)

From 22 to 28 June 2018, in reprisal to the exactions of local anti-balaka fighters against Muslim traders and cattle herders, a coalition of FPRC, MPC and local Muslim self-defence groups

[30] « Downward spiral of violence in CAR », Médecins Sans Frontières, 22 September 2017. https://msf.exposure.co/downward-spiral-of-violence-in-car

[31] « MINUSCA strongly condemns attack by the UPC and FPRC armed groups on hospital in Ippy (Ouaka prefecture) », MINUSCA, 5 February 2018, https://minusca.unmissions.org/en/minusca-strongly-condemns-attack-upc-and-fprc-armed-groups-hospital-ippy-ouaka-prefecture

attacked several villages on the Ndomete-Mbrès axis. During these attacks, three health centres as well as the Mbrès sub-prefectural hospital were looted and destroyed.[32]

5 August 2018, Kolaga (Haute-Kotto prefecture)

On 5 August 2018, the FPRC launched an offensive on the road to Irabanda (south of Bria) to dismantle anti-balaka bases and control the area. During the attack the health centre of Kolaga (10 km from Bria and stronghold of the local anti-balaka leader by Thierry François Pelenga alias "Bokassa") was pillaged and torched.[33]

[32] Confidential report 24 August 2018.

[33] Confidential report, 15 October 2018.

Annex 8.6: Chronology of deadly attacks and other armed attacks against peacekeepers between 1 January and 25 October 2018.

Information received by the Panel from a confidential source.

Deadly attacks against peacekeepers

3 April, Tagbara (Ouaka prefecture)

At approximately 5:30am, anti-balaka combatants attacked the MINUSCA base in Tagbara, resulting in the death of one Mauritanian peacekeeper and 11 others injured. MINUSCA Force exchanged fire with the attackers that lasted for one hour and a half.

10 April, Bangui

From 4pm to 6:30pm, MINUSCA Force and armed elements from the PK5 neighbourhood engaged in an intensive exchange of fire in the 3rd district. The firefight resulted in one Rwandan peacekeeper being killed and eight others injured.

17 May, Alindao (Basse Kotto prefecture)

At around 9am, approximately 27 Km south-east of Alindao, anti-balaka combatants attacked a MINUSCA escorted convoy, which was going from Dimbi to Alindao. One Mauritanian peacekeeper was killed and seven others injured, including four seriously.

3 June, Dilapoko (Mambéré-Kadéi prefecture)

At 4:30pm, at approximately 5 km south of Dilapoko (80 Km north of Berberati), armed Siriri elements ambushed and opened fire on a MINUSCA Force patrol coming from Gamboula. MINUSCA Force returned fire. Upon the exchange of fire, one Tanzanian peacekeeper was killed and seven others injured.

10 June, Bambari (Ouaka prefecture)

At 5:45pm, anti-balaka opened fire at a vehicle with two Burundian peacekeepers on board, injuring both. At 1:25am on 11 June, one of the peacekeepers died due to severe injuries.

23 August, Pavika (Basse-Kotto prefecture)

At around 7pm, in Pavika village (20 km south east of Alindao), anti-balaka elements attacked MINUSCA troops securing a contracted fuel truck that had broken down at Bandadeka village (2 Km south of Pavika). At approximately 8pm, MINUSCA base in Pavika sent reinforcements to the scene. At 8:20pm, the reinforcements were ambushed by another group of presumed anti-balaka combatants. One Mauritanian peacekeepers was wounded and later succumbed to his

injuries. Sporadic exchanges of fire ensued throughout the night. The number of anti-balaka causalities remains unknown.

Other armed attacks against peacekeepers

This section DOES NOT include exchanges of fire during operations carried out by MINUSCA, nor attacks by stones or machetes, abductions, robberies, hostile behavior and threatens (including death threatens).

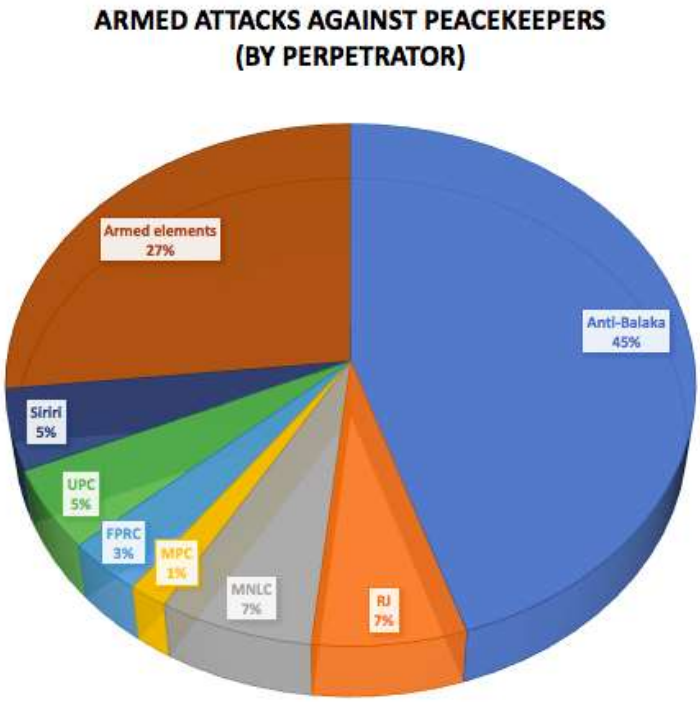

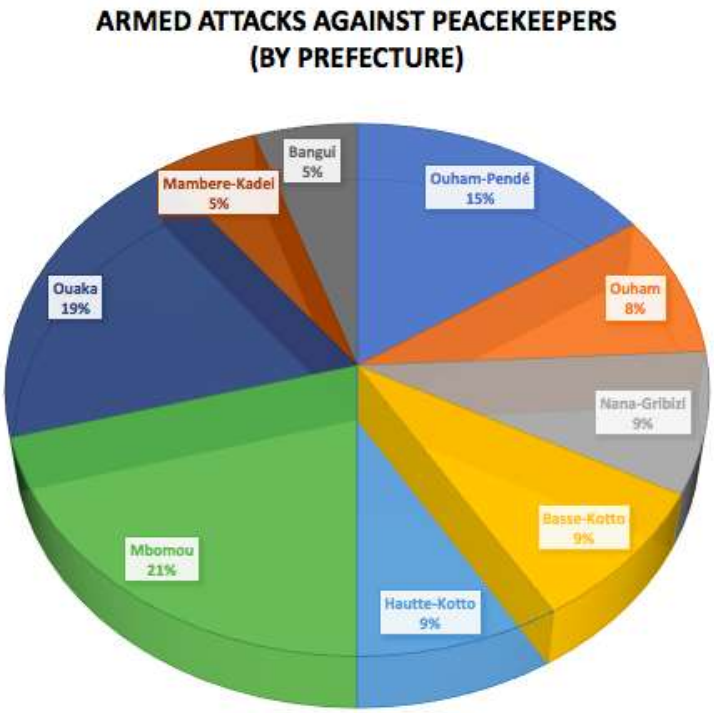

On 20 January, at 9pm, in **Bangassou**, Mbomou prefecture, **anti-balaka** leader Kevin Bere-Bere and four people accompanying him were transferred to MINUSCA Camp in Bangassou under a Force escort. During the transfer, resumed anti-balaka combatants opened fire on the convoy and the Force returned fire until the combatants retreated. No casualties nor injuries were reported.

On 21 January, around 2pm, in Beboura 3 (15 km north east of **Paoua**), Ouham-Pendé prefecture, 10 suspected Mouvement National de Liberation de la Centrafrique (**MNLC**) combatants opened fire on a MINUSCA patrol at an illegal checkpoint. The patrol returned fire, causing the combatants to flee and leave one motorcycle, one carrier bag and one bag of millet.

On 25 January, at 5:30pm, in Pounambo (5 km south east of **Paoua**), Ouham prefecture, a group of about 10 presumed Revolution et Justice (**RJ**) combatants ambushed a MINUSCA Force vehicle that was bringing supplies to base of Gouze. During the exchange of fire, one assailant was killed and the remaining attackers fled. No peacekeeper casualties were reported while the vehicle sustained minor damage from the gunfire.

On 26 January, in Bebingui village (64 km north of **Paoua**), Ouham-Pende prefecture, Mouvement National de la Liberation de la Centrafrique (**MNLC**) armed elements attacked a MINUSCA Force patrol participating in "Operation Mabaranga". The patrol returned fire and the assailants retreated toward the direction of Chad.

On 28 January, in **Bangassou**, Mbomou prefecture, a MINUSCA patrol exchanged fire with armed **anti-balaka** combatants near an INGO premises. The combatants fled from the scene.

On 28 January, at approximately 11pm, in Pounambo (5 km south east of **Paoua**), Ouham-Pendé prefecture, five Revolution et Justice (**RJ**) combatants fired on a joint MINUSCA and FACA patrol. MINUSCA Force returned fire, dispersing the attackers. No casualties were reported.

On 2 February, at approximately 8am, in the Bangui-Ville neighborhood of **Bangassou**, Mbomou prefecture, on two separate occasions suspected **anti-balaka** combatants attacked a MINUSCA patrol. In both incidents MINUSCA returned fire and the attackers fled. No casualties were reported but many bullet impacts were seen on the patrol armored vehicle.

On 20 February, 37 km south of **Grimari**, Ouaka prefecture, a MINUSCA Force convoy was attacked by **armed Fulani** while the convoy was visiting a Fulani camp on a sensitization mission with the Grimari sub-Prefect. The Force returned fire and the attackers fled from the scene. During the exchange of fire, one peacekeeper suffered a minor wound and five Fulani were killed.

On 23 February, in Bandandeka (25 km north west of **Dimbi**), Basse-Kotto prefecture, **anti-balaka** combatants ambushed and opened fire on a MINUSCA-escorted convoy slightly injuring a peacekeeper. MINUSCA returned fire and the assailants fled.

On 27 February, in **Bangassou**, Mbomou prefecture, alleged **anti-balaka** combatants opened fire on a MINUSCA patrol. MINUSCA returned fire and the perpetrators fled. No casualties were reported.

On 27 February, at approximately 1:40pm, 28 km south of **Alindao**, Basse-Kotto prefecture, **anti-balaka** combatants opened fire on a MINUSCA convoy returning to Alindao base, injuring one peacekeeper. MINUSCA returned fire and the assailants fled.

On 27 February, at around 6pm, a second team dispatched from **Alindao** base to respond to the earlier incident and evacuate the injured peacekeeper was ambushed by **anti-balaka** combatants at Bandaneka village (25 km north west of Dimbi, on Alindao-Dimbi axis), resulting in four peacekeepers injured.

On 3 March, at approximately 6pm, in the Bangui Ville neighborhood of **Bangassou**, Mbomou prefecture, **anti-balaka** combatants opened fire on a MINUSCA logistics convoy. MINUSCA returned fire and the assailants fled. Two peacekeepers were slightly injured.

On 4 March, **unidentified armed elements** opened fire at the **Agoumar** base (Mbomou) where civilians were taking refuge. MINUSCA riposted and the attackers fled. No casualties were reported.

On 7 March, in **Alindao**, Basse-Kotto prefecture, **anti-balaka** combatants opened fire on a MINUSCA convoy moving from Alindao towards Dimbi (70 km north east of Mobaye). MINUSCA riposted and the assailants fled into the bush. The attack caused slight damage to one vehicle. No MINUSCA casualties were reported.

On 9 March, at around 11pm, in **Bangassou**, Mbomou prefecture, suspected armed **anti-balaka** combatants fired at a MINUSCA night patrol, which again riposted causing the assailants to flee. No casualties were reported from either attack.

On 10 March, in **Bangassou**, Mbomou prefecture, a MINUSCA patrol encountered five suspected **anti-balaka** combatants approaching the IDP camp. The patrol exchanged fire with the elements, who retreated with no confirmed casualties.

On 19 March, around 8:30am, in the Bangui ville district of **Bangassou**, Mbomou prefecture, suspected **anti-balaka** combatants opened fire on a MINUSCA escorted logistic convoy. The MINUSCA Force returned the fire repelling the assailants.

On 25 March, in Boria village (102 km north west of **Bossangoa**), Ouham prefecture, Mouvement Patriotique pour la Centrafrique (**MPC**) combatants opened fire on a MINUSCA patrol. MINUSCA Force returned the fire causing the assailants to flee. No casualties were reported.

On 31 March, at 7:15pm, in **Bangui** 3rd District, **armed elements** fired around 15 gunshots against MINUSCA patrols in the vicinity of the Fatima roundabout in PK5. The patrol immediately returned fire and the assailants fled. No casualties were reported.

On 8 April, at 11:15pm, in **Bangui**, **unidentified armed elements** opened fire on the Egyptian and Jordanian FPU located in Camp Fidel in the 1st district of Bangui. The assailants fled the area after an exchange of fire with peacekeepers. One peacekeeper sustained a slight injury and received medical treatment.

On 17 April, at 11:30pm, in **Bangui**, **unidentified individuals** fired on the MINUSCA HQ security post. MINUSCA Force returned fire but no casualties were reported.

On 20 April, in Betoko (41 km north east of **Paoua**), Ouham-Pende prefecture, an **armed individual** opened fired on a MINUSCA base security post. The Force immediately returned fire wounding the assailant who later passed away at the local hospital.

On 22 April, in Nassole (46 km west of **Berberati**), Mambere-Kadei prefecture, a MINUSCA patrol encountered a road block erected by **Siriri** elements who opened fire on the patrol. MINUSCA returned fire killing five assailants and injuring another. MINUSCA recovered ten motorcycles, three weapons and ammunition. Two civilians were also injured allegedly by Siriri elements using machetes.

On 29 April, in Borosse village (39 km south west of **Markounda**), Ouham prefecture, three armed Revolution et Justice (**RJ**) combatants allegedly opened fire on a MINUSCA-escorted World Food Programme (WFP) convoy travelling from Paoua towards Markounda. One vehicle in the convoy was damaged. MINUSCA returned fire and the assailants fled from the scene abandoning their motorcycle which was seized by MINUSCA. No casualties were reported.

On 29 April, at around 9:30pm, in Tagbara (60 Km north east of **Bambari**), Ouaka prefecture, **unidentified armed elements** opened fire at a MINUSCA security post stationed at Seko Church located eight kilometers from MINUSCA base. MINUSCA Force immediately returned fire. No casualties were reported.

On 8 May, in **Bangui**, **unidentified armed men** opened fire on MINUSCA HQ prompting the Force to return fire. No casualty was reported.

On 8 May, at around 1pm, in **Bangui**, **unidentified armed elements** opened fire against a MINUSCA patrol while clearing a barricade on the Boganda avenue. MINUSCA Force returned fire. One peacekeeper was slightly injured during the exchange of fire.

On 15 May, at around 12:25am, in **Bambari**, Ouaka prefecture, five armed Unité pour la Paix en Centrafrique (**UPC**) elements exchanged fire with a joint UNPOL/National Police patrol in town. Following the exchange of fire, between 200 and 300 civilians sought refuge in MINUSCA premises and other places such as the local hospital and the cathedral. One national police officer was killed and two others wounded. In addition, one UNPOL vehicle was stolen and another one damaged.

On 16 May, at around 9am, in **Bambari**, Ouaka prefecture, one armed **anti-balaka** element opened fire at a MINUSCA Force check-point at Ouaka River Bridge. The Force returned fire and injured the assailant.

On 18 May, at 9:15pm, in the vicinity of the MINUSCA base in **Nana Bakassa**, Ouham prefecture, **unidentified armed individuals** opened fire at a MINUSCA Force patrol resulting in the slight injury of two peacekeepers.

On 22 May, at 5 km north east of **Bambari**, on the Bambari-Pladama axis, Ouaka prefecture, **anti-balaka** combatants manning an illegal checkpoint opened fire on a MINUSCA patrol. MINUSCA Force immediately returned fire resulting in three anti-balaka combatants killed. No casualties were reported on the MINUSCA side.

On 29 May, at around 5:25pm, near Maidou School in **Bambari**, Ouaka prefecture, two suspected **UPC** combatants onboard a motorcycle tried to cross a MINUSCA checkpoint. MINUSCA fired warning shots. The two armed combatants opened fire at the check-point and MINUSCA returned the fire. Following that the assailants fled the area.

On 30 May, in Kouki (76 km north of **Bossangoa**), Ouham prefecture, the local **anti-balaka** leader raided a local cattle site and robbed a motorbike from a cattle trader. While running away the assailants opened fire at a MINUSCA patrol. MINUSCA Force returned fire, causing the assailants to flee into the bush and abandon the motorbike. No casualties were reported.

On 4 June, at approximately 5:45pm, at the northern entrance of Ouango village (56 km south west of **Bangassou**), Mbomou prefecture, around 50 **anti-balaka** combatants opened fire on a MINUSCA Force patrol. The patrol immediately returned fire causing the assailants to flee.

On 5 June, at 8 km north of **Ouango**, Mbomou prefecture, at 1:15am and 5:15am respectively, around 40-60 armed **anti-balaka** combatants again opened fire on the patrol. MINUSCA Force immediately riposted causing the assailants to flee. No casualties were reported.

On 20 June, at approximately 12pm, in **Bambari**, Ouaka prefecture, **unidentified armed individuals** threw a grenade at the MINUSCA base. The grenade exploded and caused minor damage the perimeter wall but no casualties. MINUSCA Force fired warning shots in the air and reinforced security around the base.

On 23 June, at 2:50pm, on the Kaga Bandoro-**Mbrès** axis, at 44 km east of Kaga Bandoro, **anti-balaka** combatants opened fire against a MINUSCA convoy, injuring a peacekeeper. After a 30-minute fire-fight with the assailants, MINUSCA caused the assailants to flee from the area.

On 29 June, at approximately 2:30pm, in Bombo village (165 km north west of **Berbérati**), Mambéré-Kadéi prefecture, **Siriri** elements opened fire on a MINUSCA convoy. When MINUSCA returned fire, the assailants fled into the bush. No casualties were reported.

On 4 July, at 5:20pm, in Bemouli village (39 km north west **Paoua**), Ouham Pende prefecture, a MINUSCA truck got stuck in the mud, when three Mouvement National pour la Libération de la Centrafrique (**MNLC**) combatants on a motorbike appeared and fired on the peacekeepers. The peacekeepers returned fire and the assailants fled leaving behind their motorbike and some personal items. No casualties were reported.

On 7 July, at around 12am, in Benanh 1 village (23 km north of **Paoua**), Ouham Pendé prefecture, two **unidentified armed men** opened fire at a MINUSCA Force vehicle on patrol. No casualties were reported.

On 8 July, around 8:30pm, at 50 meters from MINUSCA office in **Bambari**, Ouaka prefecture, a 20-year-old **Fulani** armed with AK47 rifle shot and slightly wounded a peacekeeper who was on a mission to interrogate an earlier robbery incident.

On 11 July, at about 2:30pm, in **Bria**, Haute-Kotto prefecture, at the Amameu Protestant Church, **FPRC** combatants opened fire at a MINUSCA Force convoy containing two vehicles. MINUSCA Force returned fire and the assailants fled.

On 11 July, in a separate incident, at 2:50pm, near the **Bria** hospital, **FPRC** combatants opened fire on a UN vehicle with two peacekeepers onboard causing minor damage to the UN vehicle.

On 13 July, around 7am, in Bombo village (118 km north west of **Berbérati**), Mambéré-Kadéi prefecture, a group of **Siriri** elements opened fire on a MINUSCA Force patrol. MINUSCA returned fire and the assailants fled. No casualties were reported.

On 20 July, in Lakouéténé village (7 km south of **Mbrès**), Nana-Grébizi prefecture, **anti-balaka** combatants who had erected a barrier in the village opened fire on the MINUSCA patrol. The patrol returned fire and the assailants fled. No casualties were reported.

On 21 July, a MINUSCA patrol conducted a mission along the Kaga Bandoro-**Mbrès** axis and Lakouéténé village area, Nana-Grébizi prefecture. Local **anti-balaka** combatants attacked the convoy and the patrol counter-attacked causing the assailants to flee. No casualties were reported.

On 27 July, at approximately 3:10pm, at 10 km west of **Gambo** village, Mbomou prefecture, an unconfirmed number of **anti-balaka** combatants attacked a MINUSCA logistics convoy. MINUSCA exchanged fire with the attackers who fled from the scene. Two peacekeepers sustained gunshot wounds and were evacuated.

On 4 August, at 3 km south of **Grimari**, Ouaka prefecture, a MINUSCA patrol on the way from Grimari to Lioto village (84 km SW of Bambari) encountered two roadblocks manned by suspected armed **anti-balaka** together with some civilians. Armed combatants refused to remove the roadblocks, the patrols fired warning shots in the air. Anti-balaka combatants responded and opened fire on the patrol. The patrol exchanged fire with the assailants. No casualties were reported.

On 14 August, in **Bria**, Haute-Kotto prefecture, around 00:50am, alleged **anti-balaka** combatants opened fire on a MINUSCA guard at the IDP camp. MINUSCA returned fire and the assailants fled into the bush. No casualties were reported.

On 18 August, at 11:20am, at 25km from **Mbrès**, approximately 30 **anti-balaka** combatants opened fire on the MINUSCA convoy. MINUSCA returned fire causing the combatants to flee. No casualties were reported.

On 18 August, at 12:12am, at 7 km from **Mbrès**, **anti-balaka** combatants again opened fire on the convoy. MINUSCA Force exchanged fire with the assailants who fled into the bush. Three peacekeepers were slightly injured and received medical treatment.

On 24 August, at about 10 km north east of Boya (97 km north east of **Bossangoa**), Ouham prefecture, a joint MINUSCA/FACA patrol from Paoua, Ouham-Pende prefecture, was ambushed by three **unidentified armed individuals**. The patrol exchanged fire with the assailants killing one of them. No casualties on MINUSCA/FACA side.

On 5 September, at around 10am, in **Paoua**, Ouham Pende prefecture, **ex-Seleka combatants** opened fire on a MINUSCA Force/FACA joint patrol deployed to Bekoro village (47 km north of Paoua) who subsequently returned fire. No casualties were reported.

On 7 September, in **Bria**, Hautte-Kotto prefecture, a **hostile crowd**, composed by hundreds of people deposited seven dead bodies in front of US camp entrance, after breaking the gate. Two grenades were thrown upon to MINUSCA Force without causing causality.

On 10 September, in Bedaya 1 (30 km north of Paoua) in **Paoua**, Ouham Pende prefecture, MINUSCA Force patrol intercepted two suspected Révolution et Justice **RJ-Sayo** combatants on a motorcycle, one armed with an AK-47. The armed assailant opened fire on the MINUSCA patrol who returned fire. The combatants fled into the bush.

On 16 September, at 11am, in Bokoula village on the Alindao-Kembe axis (26 km south east of **Alindao**), Basse-Kotto prefecture, presumed **anti-balaka** combatants ambushed a MINUSCA Force fuel resupply mission. During the attack, one peacekeeper was slightly injured.

On 21 September, at 10:25pm, in **Bambari**, a MINUSCA Force patrol found three men lying at the side of a road in the drainage located at approximately 400 meters from PK0. While the patrol team secured the area to identify the reason, **unidentified armed elements** opened fire on the patrol from a distance of 100 meters away. The patrol returned the fire. No casualties were reported.

On 25 September, at about 3:30pm, in **Bria**, **anti-balaka** combatants opened fire on a mobile MINUSCA patrol in the vicinity of the PK3 IDP camp. The patrol returned fire and the anti-balaka combatants fled. One peacekeeper was slightly injured.

On 11 October, in **Bambari**, Ouaka prefecture, at 8pm, alleged **UPC** combatants fired gunshots in Adji neighborhood of Bambari. MINUSCA dispatched a patrol and the alleged UPC combatants opened fire at the patrol. No casualties were reported from MINUSCA.

Annex 9.1: Additional information on the training of FACA by the European Union Training Mission in the Central African Republic (EUTM).

Since September 2016, EUTM has trained approximately 4,155 FACA soldiers:
- Training for 2316 FACA soldiers (a total of four battalions: BIT1, BIT2, BIT3 and Ampibious Battalion)
- Training of 238 FACA soldiers as part of the pilot project for disarmament, demobilization, reintegration and repatriation;
- Short training (1 week or more) on various topics (human rights, radio operator course…) for 1601 FACA.

Additional details:
- Qualifying courses for 344 FACA officers (i.e. 38% of the total officers) and 559 non-commissioned officers (i.e. 27% non-commissioned officers);
- The validation of the training of 344 FACA soldiers organized in Rwanda and Equatorial Guinea.

On 30 July 2018, the Council of the European Union (EU) extended and expanded the mandate of the EU military training mission in CAR (EUTM RCA) by two years (until 19 September 2020), enabling EUTM to amongst others support the training (training of the trainers and strategic advice) of the police and the gendarmerie and provide advice on civil-military cooperation. EUTM mandate was also expanded geographically as from 2019 onwards EUTM will be operational also in Bouar besides Bangui. The Council allocated a budget of 25,4 million euros to EUTM for the period of 20 September 2018 to 19 September 2020.[34]

[34] Confidential document, 1 August 2018.

Annex 9.2: Additional information on the training by, and related deployment of, instructors from the Russian Federation.

Since the Panel's 2018 midterm report (S/2018/729), the instructors from the Russian Federation have been conducting three additional training sessions in Bérengo for a total of 848 FACA.

In support of recent FACA deployments outside the capital of Bangui, Russian instructors were deployed in Bambari, Bangui, Bangassou, Berengo, Bouar, Dekoa, Paoua, and Sibut. The Panel did not obtain detailed information on the precise number of Russian instructors deployed in each of these locations.

In May and October 2018, they were also involved in transporting respectively materiel for the construction of hospitals and vehicles from the Sudan into the CAR territory (for the first convoy, see S/2018/729, para. 13). Between 29 October and early November, the second convoy travelled from Am Dafok through the towns of Birao, Ouadda and Bria, and was once again escorted by FPRC elements.[35]

Photograph of the second convoy obtained from confidential source on 30 October 2018.

[35] Communication with confidential sources, 29 October 2018.

Annex 9.3: Photograph of Sewa Security personnel reinforcing the President's security.

Picture obtained by the Panel from a confidential source on 7 August 2018.

Annex 9.4: Information on the deployment of national defence and security forces.

Map of the official FACA deployment outside Bangui. Made by the Panel on the basis of information from national authorities and international partners (deployment as of 2 November 2018).

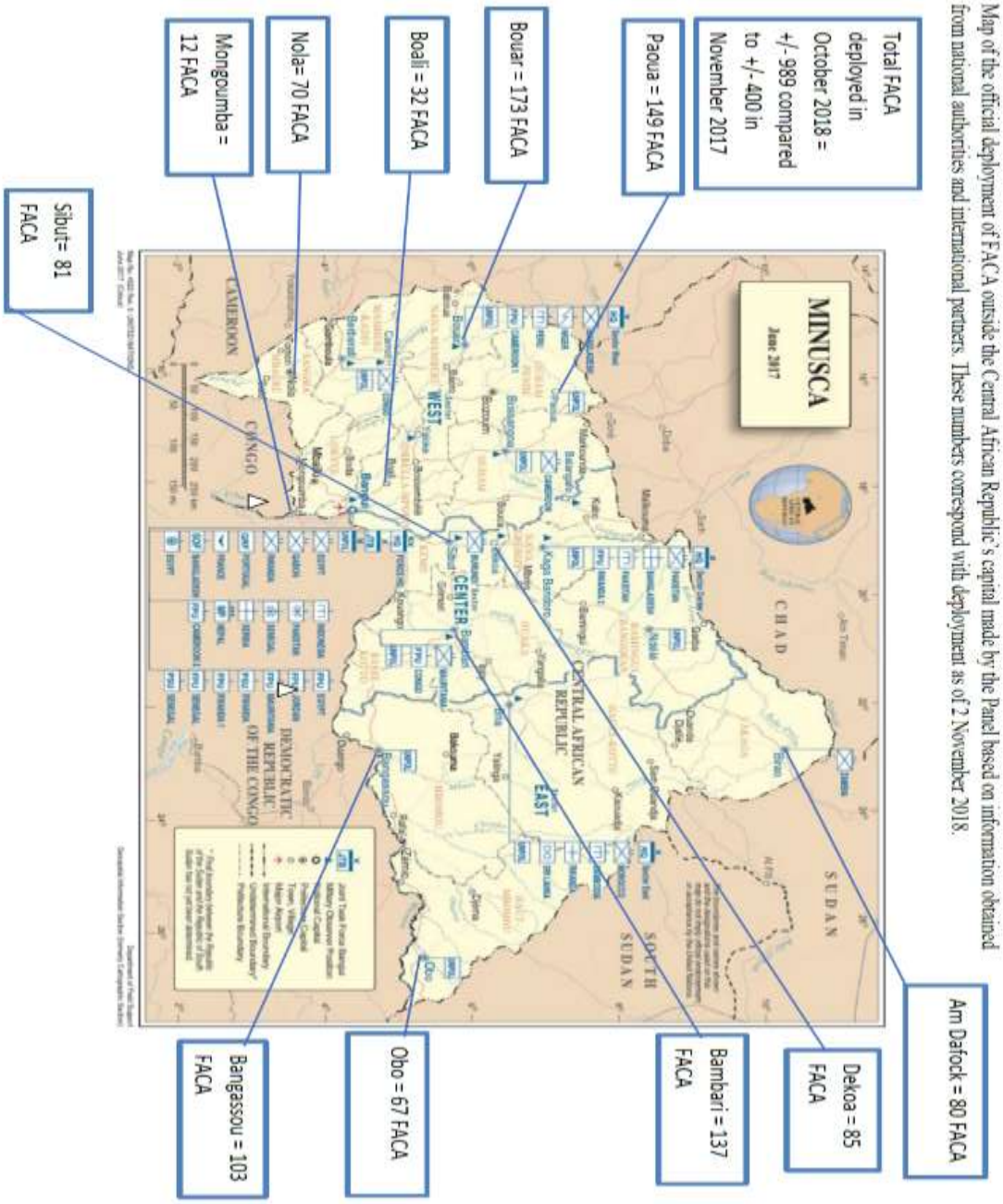

Map of the deployment of police and gendarme officers.

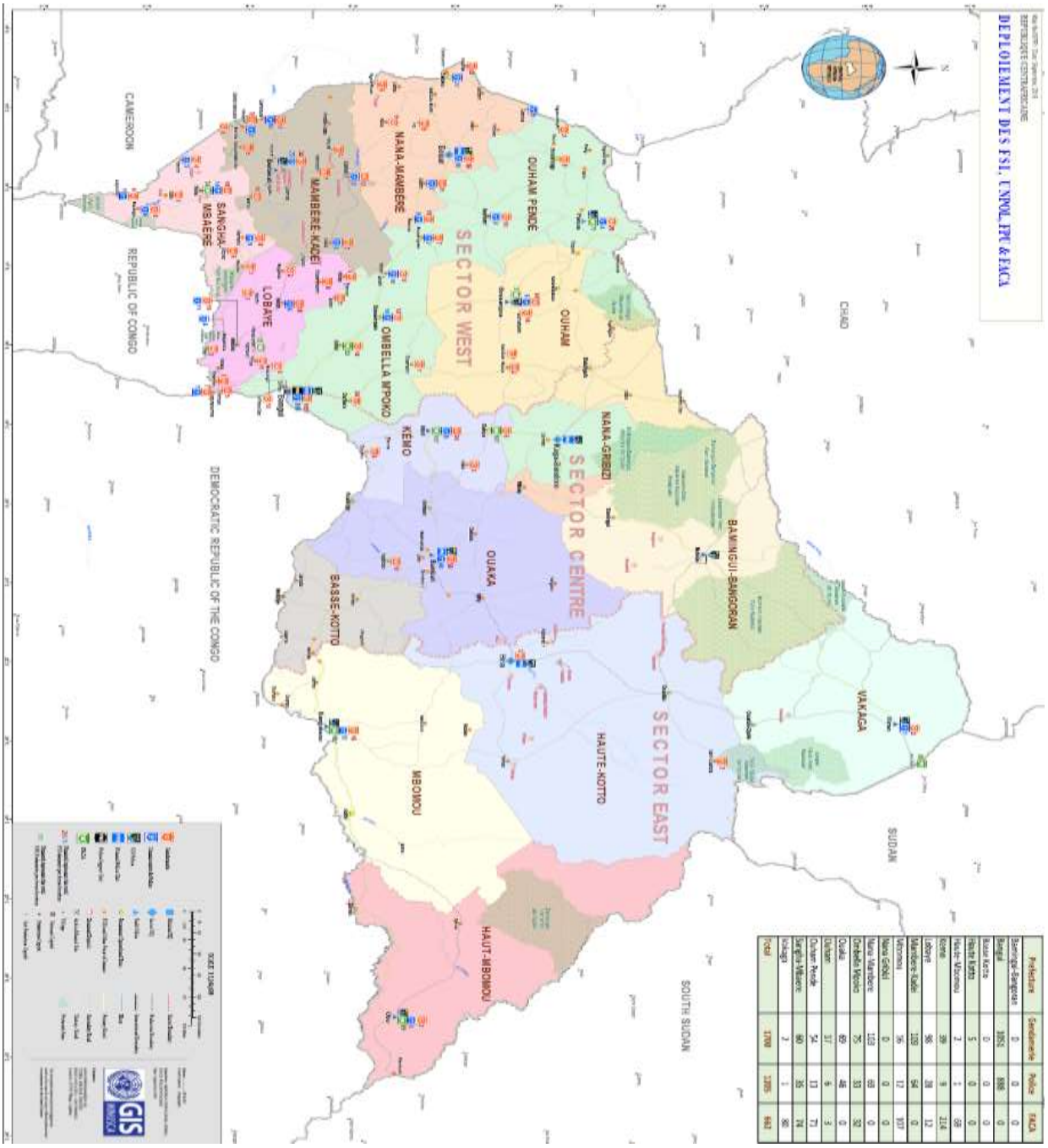

Prefecture	Gendarmerie	Police	FACA
Bamingui-Bangoran	0	0	0
Bangui	1051	698	0
Basse Kotto	0	0	0
Haute Kotto	5	0	0
Haut-Mbomou	7	1	68
Kemo	39	9	214
Lobaye	96	38	12
Mambere Kadei	128	54	0
Mbomou	56	17	107
Nana Gribizi	0	0	0
Nana Mambere	128	68	0
Ombella Mpoko	72	33	30
Ouaka	69	48	0
Ouham	37	6	3
Ouham Pende	54	13	71
Sangha-Mbaere	80	35	74
Vakaga	2	1	96
Total	1709	1385	843

Information on Police deployment in priority deployment areas:

Bouar: → 145 in 2019
Paoua: →15 in 2019
Bambari: → 30 in 2019
Bangassou: → 135 in 2019

Information on Gendarmerie deployment in priority deployment areas

Bouar: → 47 in 2019
Paoua: → 45 in 2019
Bambari: → 245 in 2019
Bangassou: → 25 in 2019

Annex 9.5: List of needed lethal and non-lethal equipment for the FSI, articulated by the national security forces with the support of international partners.

Based on a confidential document received by the Panel from confidential source on 6 October 2018.

Weapons and ammunition
AK-type assault rifles: 430
Ammunition 7,62x39mm: 88,000
Automatic pistols: 675
Ammunition 9mm: 72,000
Vehicles:
Cars/pick-ups: 46
Trucks: 16
Motorcycles: 23
Crowd control equipment:
Helmets: 655
Shields: 290
Non-lethal equipment (handcuffs, tonfa, …): 642
Tear gas grenades: 1350
Grenade launchers: 22
Means of transmission:
Portable radio: 240
Mobile radio: 46
Fixed radio: 240
Office furniture and computer equipment:
Office desks: 20
Computers: 33

Annex 9.6: Excerpts from the Statement of CAR President Faustin-Archange Touadéra at the United Nations General Assembly, 26 September 2018.

Madame la Présidente de la 73e Session Ordinaire de l'Assemblée Générale des Nations Unies,
Excellences, Mesdames et Messieurs les Chefs d'État et de Gouvernement,
Monsieur le Secrétaire Général de l'Organisation des Nations Unies,
Distingues délègues
Mesdames et Messieurs.

[…]

Distinguées personnalités,
Mesdames et Messieurs,

Je voudrais aussi saisir cette occasion qui m'est offerte, pour évoquer avec vous la situation dans mon pays la République Centrafricaine.

Mais avant toute chose, je voudrais m'incliner respectueusement devant la mémoire de tous ceux qui sont tombes dans I exercice de leur périlleuse et noble mission de paix en République Centrafricaine. J'aimerais exprimer ici toute la gratitude du peuple centrafricain à l'ensemble de la Communauté Internationale, pour tous les sacrifices consentis afin de ramener la paix dans mon pays. Depuis deux ans et demi, mon Gouvernement œuvre sans relâche à la restauration des valeurs cardinales qui fondent la démocratie, la liberté et les droits de l'homme. Pour y parvenir, nous nous attelons à restaurer l'autorité de l'Etat en poursuivant le travail de déploiement progressif de l'administration et des services de l'Etat dans nos provinces ainsi que le rétablissement des services sociaux de base. En revanche, nous déplorons la persistance d'évènements tragiques et douloureux perpètres par les ennemis de la paix mus par des intérêts aussi sombres qu'égoïstes.

Ce sont eux qui alimentent les violences qui ensanglantent, depuis le début de l'année 2018, aussi bien dans la capitale qu'à l'Intérieur du pays, avec une augmentation des cas de violation des droits de l'homme et du droit international humanitaire.

Nonobstant tous ces défis, le Gouvernement a maintenu l'élan des reformes dans les secteurs de la sécurité et de la défense ou sont enregistrées des avancées significatives qui sont le déploiement progressif des forces de défense et de sécurité intérieure centrafricaines ainsi que la mise en œuvre du programme national de DDRR.

A cet effet, je me réjouis de l'engagement pris par l'Union Européenne ainsi que nos partenaires bilatéraux pour soutenir la formation et la montée en puissance de nos Forces de défense et de sécurité, d'une part, et accompagner la mise en œuvre du plan national de la défense et le déploiement des Forces Armées Centrafricaines, dans la perspective d'une armée de garnison et de l'administration sur l'étendue du territoire national, d'autre part.

De même, ma plus grande reconnaissance va à la MINUSCA, les Etats-Unis d'Amérique, la République Populaire de Chine, la Fédération de Russie et la France, pour l'appui matériel apporte aux Forces Armées Centrafricaines.

Notre ambition, c'est de les voir véritablement opérationnelles et contribuer, aux cotes de la MINUSCA, a l'immense effort de stabilisation et de retour à une paix durable en République Centrafricaine.

Mais, pour gagner ce pari, qu'il me soit permis de réitérer, du haut de cette tribune, notre appel pour la levée totale de l'embargo sur les armes qui pèse encore sur notre armée nationale !

Madame la Présidente,

Le programme de reconstruction de la République Centrafricaine requiert un cadre cohérent matérialisé par le Plan National de Relèvement et de Consolidation de la Paix pour la République Centrafricaine (RCPCA) en cours d'exécution et qui a déjà enregistre le lancement par le Gouvernement et ses partenaires internationaux de 21 projets relatifs aux services sociaux de base. Ces avancées palpables sont le fruit des appuis multiformes, inestimables et dignes d'éloges de nos partenaires stratégiques, tels que la Banque Mondiale, la Banque Africaine de Développement, l'Union Européenne et l'Agence Française de Développement. Nous avons également investis nos énergies dans la lutte contre l'impunité par un soutien substantiel à la réhabilitation de 1 appareil judiciaire national, ce qui a permis, entre autres résultats, de voir se tenir cette année deux sessions de la Cour d'Assise afin de juger des crimes de droit commun. Parallèlement, la Cour Pénale Spéciale entamera bientôt ses premières enquêtes pendant que le Gouvernement a établi le cadre pour une Commission Vérité, Justice, Réparation et Réconciliation.

Dans ce contexte et, un an après son opérationnalisation en septembre 2017, le Panel de Facilitation de l'initiative africaine de I 'Union Africaine a conclu deux tournées de consultations et une réunion avec les groupes armes afin de recueillir leurs revendications dans la perspective de la tenue du dialogue inclusif.

II me plait de rappeler que l'initiative africaine constitue le seul et unique cadre de référence dans lequel doivent s'inscrire toutes les bonnes volontés accompagnant les Centrafricaines et les Centrafricains sur la voie du dialogue.

A cet égard, je continue de veiller à ce que tous les amis de la RCA, dans leur générosité, puissent nous aider en soutenant de façon marquée, les efforts déployés par le Panel de Facilitation de l'initiative africaine dont les résultats déjà obtenus doivent être capitalisés.
Mon vœu le plus ardent est de permettre à mes compatriotes de résoudre, une fois pour toutes et de bonne foi, leurs divergences et resserrer les liens ancestraux qui les unissent.

Madame la Présidente,

Aujourd'hui, le Gouvernement et le peuple Centrafricains sont résolument engagés sur la voie de la consolidation du processus démocratique et de relèvement économique du pays.
Face aux nombreuses épreuves qui jonchent notre histoire, nous saurons être patients mais détermines dans l'action, vigilants et conscients de l'ampleur de la tâche qui reste à faire.

Pour ma part, je puis vous rassurer de ma ferme volonté de ne ménager aucun effort pour créer les conditions de la réconciliation et de la reconstruction de mon pays, pour redonner aux Centrafricains, mon peuple, la joie et le goût du vivre ensemble.

A tous nos partenaires, à l'ensemble de la communauté internationale, pour sa constante sollicitude a notre endroit, notre gratitude est et restera infinie.

Pour conclure, je fonde l'espoir que la communauté internationale restera mobilisée aux cotes du peuple centrafricain et travaillera en synergie avec le Gouvernement pour le relèvement de mon pays.

Je souhaite plein succès a nos travaux.

Je vous remercie.

Annex 9.7: Excerpts from the Final Communiqué of the ECOWAS-ECCAS Joint Summit (30 July 2018).

JOINT SUMMIT OF ECOWAS AND ECCAS HEADS OF STATE AND GOVERNMENT ON PEACE, SECURITY, STABILITY AND THE FIGHT AGAINST TERRORISM AND VIOLENT EXTREMISM

Lomé, 30th July 2018

FINAL COMMUNIQUE

1. The Joint Summit of the Heads of State and Government of the Economic Community of West African States (ECOWAS) and the Economic Community of Central African States (ECCAS) was held on 30th July 2018 in Lomé, Togolese Republic. The Summit was jointly chaired by their Excellencies **Faure Essozimna Gnassingbe**, President of the Togolese Republic and Chair of ECOWAS and **Ali Bongo Ondimba**, President of the Republic of Gabon and Chair of ECCAS.

2. The aim of the Joint Summit was to create conditions for sustainable peace and a secured environment in the common area of the two regions.

3. The Heads of State and Government or the duly mandated representatives of the following countries took part in the Joint Summit:

For ECOWAS

Benin, Burkina Faso, Cabo Verde, Cote d'Ivoire, The Gambia, Ghana, Guinea, Guinea Bissau, Liberia, Mali, Niger, Nigeria, Senegal, Sierra Leone and Togo.

For ECCAS

Angola, Burundi, Cameroon, Central African Republic, Congo, Gabon,

Equatorial Guinea, Democratic Republic of Congo, Rwanda, Sao Tome and Principe and Chad.

4. The President of the ECOWAS Commission and Secretary General of ECCAS also participated in the Joint Summit, along with the following personalities:

- Chairperson of the African Union Commission;
- Special Representative of the United Nations Secretary General and Head of the United Nations Office for West Africa and the Sahel (UNOWAS);
- Special Representative of the United Nations Secretary General and Head of the United Nations Office for Central Africa (UNOCA);
- Representative of the European Union;
- President of the UEMOA Commission;
- President of CEMAC Commission; and
- Secretary General of CEN-SAD.

5. The Heads of State and Government considered the overall security situation in West and Central Africa. They took note of the risks created by the increased number of security challenges, particularly terrorism, human, drugs and arms trafficking, money laundering and cybercrime.

6. The Heads of State and Government underscored the significant achievements from the already existing cooperation between ECOWAS and ECCAS, in the area of maritime security and safety, in particular within the framework of the Interregional Coordination Centre (ICC) following the conclusions of the ECOWAS-ECCAS Joint Summit held on 25th June 2013 in Yaoundé, Republic of Cameroon.

7. In order to better and collectively respond to the security challenges, the Heads of State and Government stressed the need for a more enhanced and effective cooperation between the two Communities.

8. In this context, the Heads of State and Government decided to adopt a shared view of the threats and a common approach to the solutions to be provided. Accordingly, they adopted the Lomé Declaration on peace, security, stability and the fight against terrorism and violent extremism in the ECOWAS–ECCAS space.

9. **On the promotion of peace and stability,** the Heads of State and Government commit to cooperate in conflict prevention, promotion of peace and stability in the two regions, particularly through the establishment and strengthening of early warning and rapid response to crises mechanisms at the national and regional levels, which involve civil society, opinion leaders, women, young people and state actors. They condemn the violent acts perpetrated particularly during internal crises aimed at destabilising States and calling into question national borders. The Heads of State and Government also undertake to adopt, at their next Summit, a regional framework on the convergence of constitutional principles in ECOWAS and ECCAS.

10. The Heads of State and Government express solidarity with the legitimate authorities and people of Central Africa and support the initiative for peace and reconciliation in the country. They urge the African Union to seek, together with the United Nations, ways to lift the arms embargo imposed on the government of Central African Republic.

[…]

Annex 9.8: Import of pistols, hunting rifles and ammunition authorized by the CAR Government in violation of the arms embargo.

Copy of documents of the Ministry of Territorial Administration permitting the import of a hunting rifle, received by the Panel from a confidential source on 16 June 2018

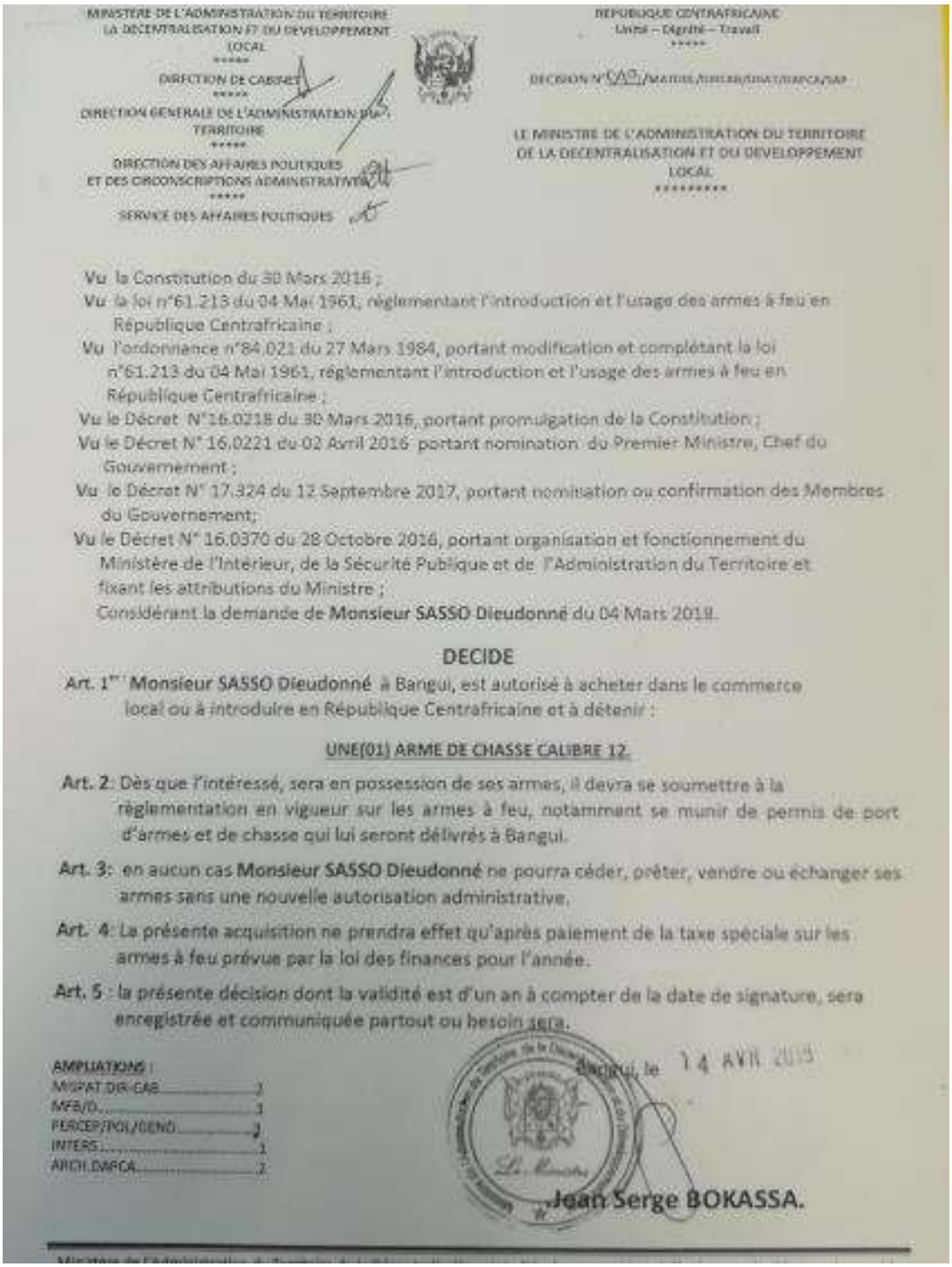

MINISTERE DE L'ADMINISTRATION DU TERRITOIRE
LA DECENTRALISATION ET DU DEVELOPPEMENT LOCAL
*****
DIRECTION DE CABINET
*****
DIRECTION GENERALE DE L'ADMINISTRATION DU TERRITOIRE
*****
DIRECTION DES AFFAIRES POLITIQUES ET DES CIRCONSCRIPTIONS ADMINISTRATIVES
*****
SERVICE DES AFFAIRES POLITIQUES

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail
*****

DECISION N°CA0[illegible]/MATDL/DIRGEN/DIRAPCA/SAP

LE MINISTRE DE L'ADMINISTRATION DU TERRITOIRE
DE LA DECENTRALISATION ET DU DEVELOPPEMENT LOCAL
****

Vu la Constitution du 30 Mars 2016 ;
Vu la loi n°61.213 du 04 Mai 1961, réglementant l'introduction et l'usage des armes à feu en République Centrafricaine ;
Vu l'ordonnance n°84.021 du 27 Mars 1984, portant modification et complétant la loi n°61.213 du 04 Mai 1961, réglementant l'introduction et l'usage des armes à feu en République Centrafricaine ;
Vu le Décret N°16.0218 du 30 Mars 2016, portant promulgation de la Constitution ;
Vu le Décret N° 16.0221 du 02 Avril 2016 portant nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement ;
Vu le Décret N° 17.324 du 12 Septembre 2017, portant nomination ou confirmation des Membres du Gouvernement;
Vu le Décret N° 16.0370 du 28 Octobre 2016, portant organisation et fonctionnement du Ministère de l'Intérieur, de la Sécurité Publique et de l'Administration du Territoire et fixant les attributions du Ministre ;
Considérant la demande de **Monsieur SASSO Dieudonné** du 04 Mars 2018.

DECIDE

Art. 1er : **Monsieur SASSO Dieudonné** à Bangui, est autorisé à acheter dans le commerce local ou à introduire en République Centrafricaine et à détenir :

UNE(01) ARME DE CHASSE CALIBRE 12.

Art. 2: Dès que l'intéressé, sera en possession de ses armes, il devra se soumettre à la réglementation en vigueur sur les armes à feu, notamment se munir de permis de port d'armes et de chasse qui lui seront délivrés à Bangui.

Art. 3: en aucun cas **Monsieur SASSO Dieudonné** ne pourra céder, prêter, vendre ou échanger ses armes sans une nouvelle autorisation administrative.

Art. 4: La présente acquisition ne prendra effet qu'après paiement de la taxe spéciale sur les armes à feu prévue par la loi des finances pour l'année.

Art. 5 : la présente décision dont la validité est d'un an à compter de la date de signature, sera enregistrée et communiquée partout ou besoin sera.

AMPLIATIONS :
MISPAT DIR CAB 2
MFB/D 1
PERCEP/INSJ/GEND 2
INTERS 1
ARCH.DAPCA 2

Bangui, le 14 AVR. 2018

Jean Serge BOKASSA.

Copy of documents of the Ministry of Territorial Administration permitting the import of a pistol and hunting rifle, received by the Panel from confidential source on 16 June 2018.

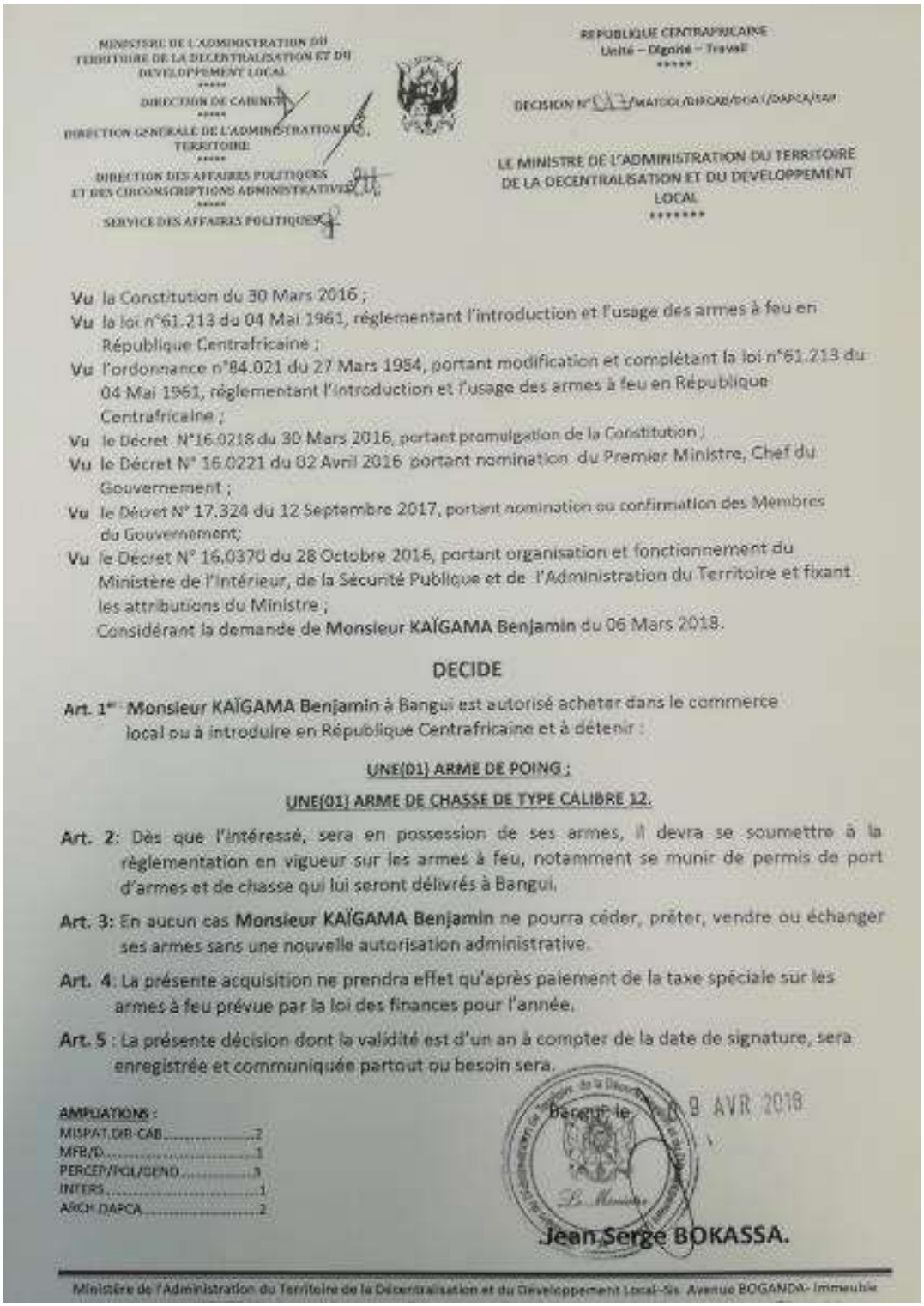

MINISTERE DE L'ADMINISTRATION DU TERRITOIRE DE LA DECENTRALISATION ET DU DEVELOPPEMENT LOCAL
*****
DIRECTION DE CABINET
*****
DIRECTION GENERALE DE L'ADMINISTRATION DU TERRITOIRE
*****
DIRECTION DES AFFAIRES POLITIQUES ET DES CIRCONSCRIPTIONS ADMINISTRATIVES
*****
SERVICE DES AFFAIRES POLITIQUES

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail
*****

DECISION N°___/MATDGL/DIRCAB/DGA I/DAPCA/SAP

LE MINISTRE DE L'ADMINISTRATION DU TERRITOIRE DE LA DECENTRALISATION ET DU DEVELOPPEMENT LOCAL
****

Vu la Constitution du 30 Mars 2016 ;
Vu la loi n°61.213 du 04 Mai 1961, réglementant l'introduction et l'usage des armes à feu en République Centrafricaine ;
Vu l'ordonnance n°84.021 du 27 Mars 1984, portant modification et complétant la loi n°61.213 du 04 Mai 1961, réglementant l'introduction et l'usage des armes à feu en République Centrafricaine ;
Vu le Décret N°16.0218 du 30 Mars 2016, portant promulgation de la Constitution ;
Vu le Décret N° 16.0221 du 02 Avril 2016 portant nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement ;
Vu le Décret N° 17.324 du 12 Septembre 2017, portant nomination ou confirmation des Membres du Gouvernement;
Vu le Décret N° 16.0370 du 28 Octobre 2016, portant organisation et fonctionnement du Ministère de l'Intérieur, de la Sécurité Publique et de l'Administration du Territoire et fixant les attributions du Ministre ;
Considérant la demande de **Monsieur KAÏGAMA Benjamin** du 06 Mars 2018.

DECIDE

Art. 1er **Monsieur KAÏGAMA Benjamin** à Bangui est autorisé acheter dans le commerce local ou à introduire en République Centrafricaine et à détenir :

UNE(01) ARME DE POING ;

UNE(01) ARME DE CHASSE DE TYPE CALIBRE 12.

Art. 2: Dès que l'intéressé, sera en possession de ses armes, il devra se soumettre à la règlementation en vigueur sur les armes à feu, notamment se munir de permis de port d'armes et de chasse qui lui seront délivrés à Bangui.

Art. 3: En aucun cas **Monsieur KAÏGAMA Benjamin** ne pourra céder, prêter, vendre ou échanger ses armes sans une nouvelle autorisation administrative.

Art. 4: La présente acquisition ne prendra effet qu'après paiement de la taxe spéciale sur les armes à feu prévue par la loi des finances pour l'année.

Art. 5 : La présente décision dont la validité est d'un an à compter de la date de signature, sera enregistrée et communiquée partout ou besoin sera.

Bécent, le 09 AVR 2018

Jean Serge BOKASSA.

AMPLIATIONS :
MISPAT.DIR-CAB.....2
MFB/D.....1
PERCEP/PGL/GEND.....3
INTERS.....1
ARCH DAPCA.....2

Ministère de l'Administration du Territoire de la Décentralisation et du Développement Local-Sis Avenue BOGANDA- Immeuble

Copy of documents of the Ministry of Territorial Administration permitting the import of hunting ammunition, received by the Panel from a confidential source on 16 June 2018

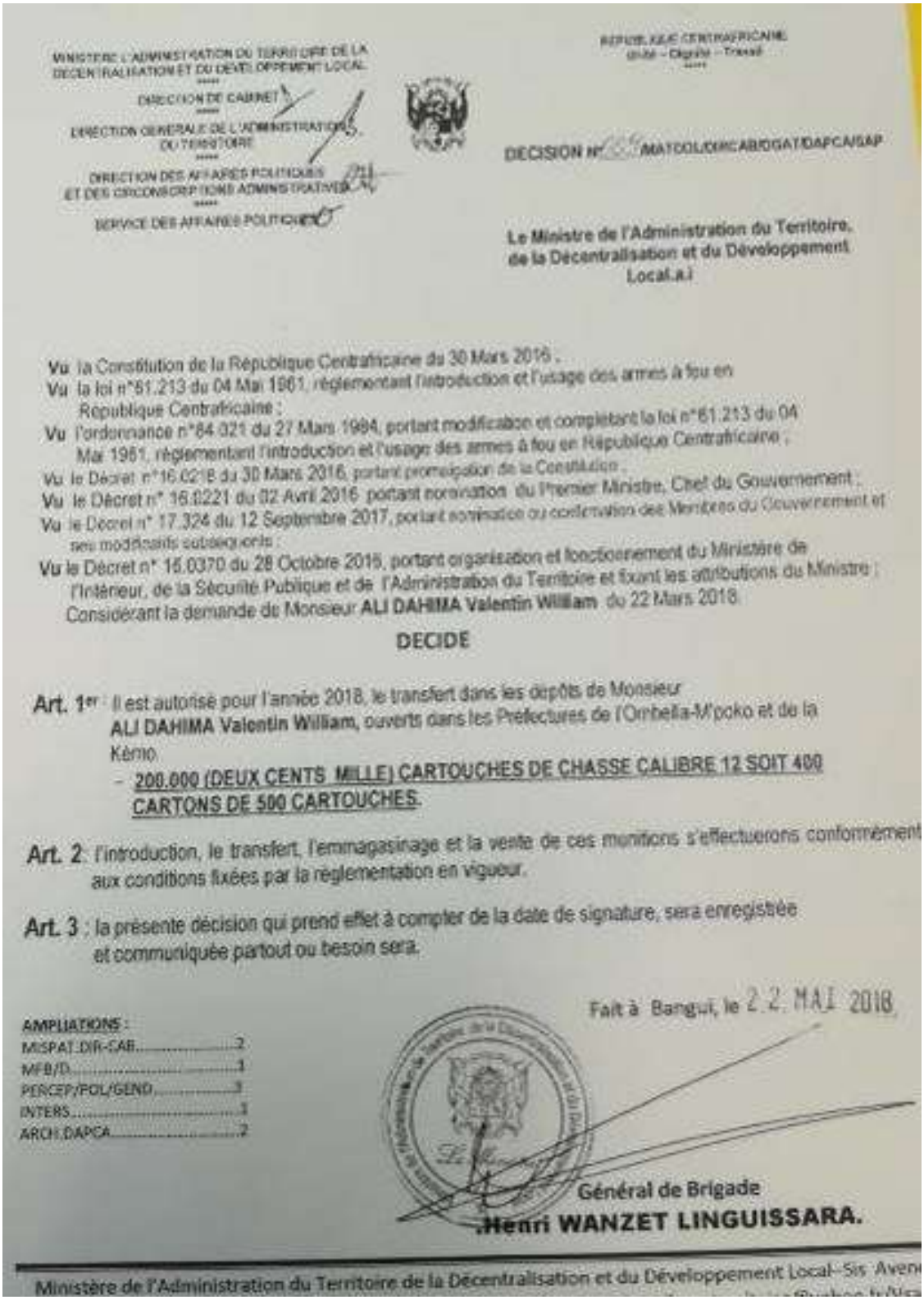

MINISTERE L'ADMINISTRATION DU TERRITOIRE DE LA DECENTRALISATION ET DU DEVELOPPEMENT LOCAL

DIRECTION DE CABINET

DIRECTION GENERALE DE L'ADMINISTRATION DU TERRITOIRE

DIRECTION DES AFFAIRES POLITIQUES ET DES CIRCONSCRIPTIONS ADMINISTRATIVES

SERVICE DES AFFAIRES POLITIQUES

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité - Dignité - Travail

DECISION N° 0[illegible]/MATDDL/DIRCAB/DGAT/DAPCA/SAP

Le Ministre de l'Administration du Territoire, de la Décentralisation et du Développement Local.a.i

Vu la Constitution de la République Centrafricaine du 30 Mars 2016 ;
Vu la loi n°61.213 du 04 Mai 1961, réglementant l'introduction et l'usage des armes à feu en République Centrafricaine ;
Vu l'ordonnance n°84 021 du 27 Mars 1984, portant modification et complétant la loi n°61.213 du 04 Mai 1961, réglementant l'introduction et l'usage des armes à feu en République Centrafricaine ;
Vu le Décret n°16.0218 du 30 Mars 2016, portant promulgation de la Constitution ;
Vu le Décret n° 16.0221 du 02 Avril 2016 portant nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement ;
Vu le Décret n° 17.324 du 12 Septembre 2017, portant nomination ou confirmation des Membres du Gouvernement et ses modificatifs subséquents ;
Vu le Décret n° 16.0370 du 28 Octobre 2016, portant organisation et fonctionnement du Ministère de l'Intérieur, de la Sécurité Publique et de l'Administration du Territoire et fixant les attributions du Ministre ;
Considérant la demande de Monsieur **ALI DAHIMA Valentin William** du 22 Mars 2018

DECIDE

Art. 1er : Il est autorisé pour l'année 2018, le transfert dans les dépôts de Monsieur **ALI DAHIMA Valentin William**, ouverts dans les Préfectures de l'Ombella-M'poko et de la Kémo

- **200.000 (DEUX CENTS MILLE) CARTOUCHES DE CHASSE CALIBRE 12 SOIT 400 CARTONS DE 500 CARTOUCHES.**

Art. 2 : l'introduction, le transfert, l'emmagasinage et la vente de ces munitions s'effectueront conformément aux conditions fixées par la réglementation en vigueur.

Art. 3 : la présente décision qui prend effet à compter de la date de signature, sera enregistrée et communiquée partout ou besoin sera.

Fait à Bangui, le 22 MAI 2018

Général de Brigade
Henri WANZET LINGUISSARA.

AMPLIATIONS :
MISPAT.DIR-CAB.....2
MFB/D.....1
PERCEP/POL/GEND.....3
INTERS.....1
ARCH.DAPCA.....2

Ministère de l'Administration du Territoire de la Décentralisation et du Développement Local- Sis Aven

Excerpts from the decision of 5 August 2016 authorizing deputies to introduce pistols and hunting rifles, received by the Panel from a confidential source on 16 June 2018.

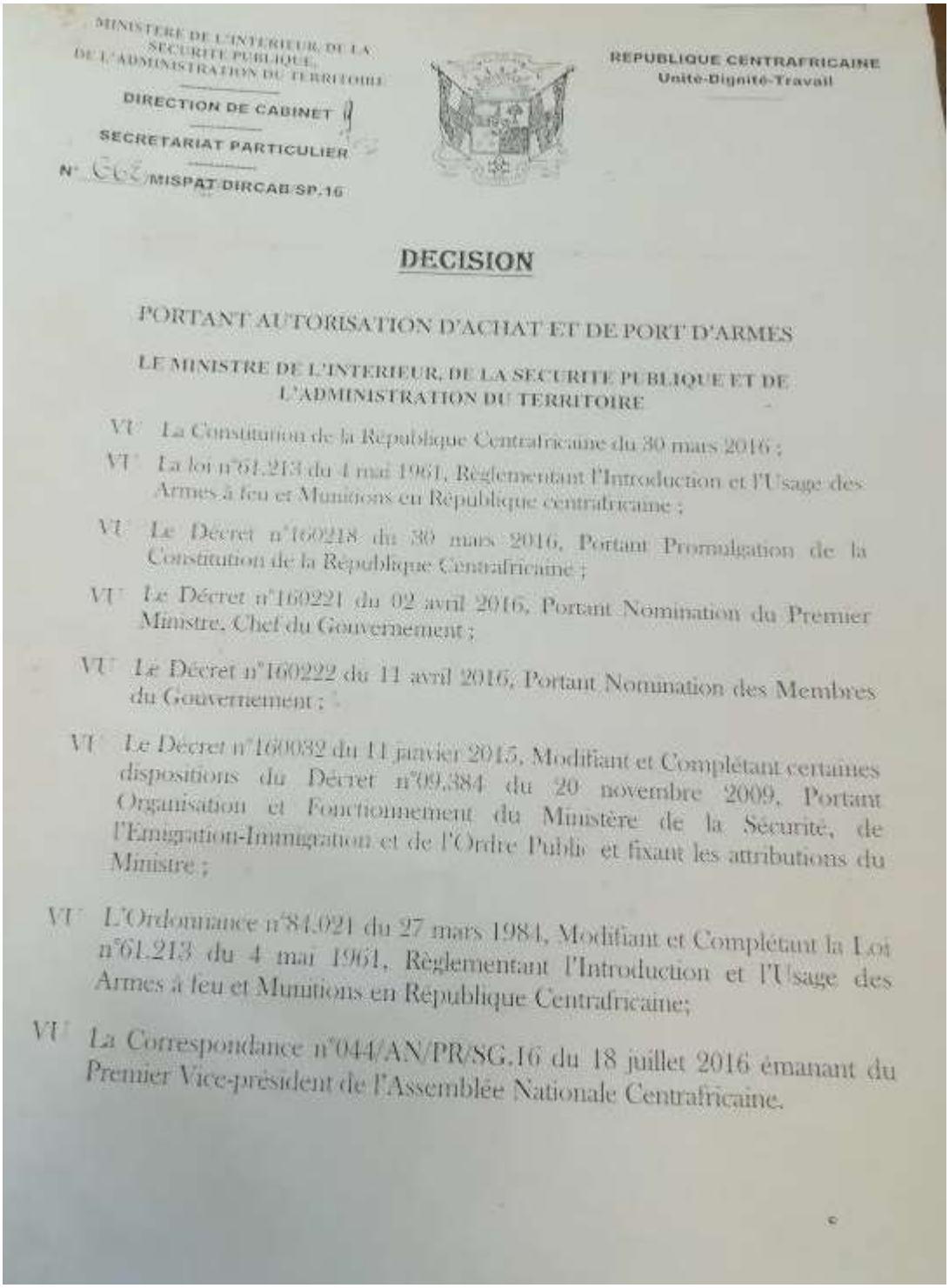

MINISTERE DE L'INTERIEUR, DE LA SECURITE PUBLIQUE ET DE L'ADMINISTRATION DU TERRITOIRE

DIRECTION DE CABINET

SECRETARIAT PARTICULIER

N° 662/MISPAT-DIRCAB-SP.16

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité-Dignité-Travail

DECISION

PORTANT AUTORISATION D'ACHAT ET DE PORT D'ARMES

LE MINISTRE DE L'INTERIEUR, DE LA SECURITE PUBLIQUE ET DE L'ADMINISTRATION DU TERRITOIRE

VU La Constitution de la République Centrafricaine du 30 mars 2016 ;

VU La loi n°61.213 du 4 mai 1961, Réglementant l'Introduction et l'Usage des Armes à feu et Munitions en République centrafricaine ;

VU Le Décret n°160218 du 30 mars 2016, Portant Promulgation de la Constitution de la République Centrafricaine ;

VU Le Décret n°160221 du 02 avril 2016, Portant Nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement ;

VU Le Décret n°160222 du 11 avril 2016, Portant Nomination des Membres du Gouvernement ;

VU Le Décret n°160032 du 11 janvier 2015, Modifiant et Complétant certaines dispositions du Décret n°09.384 du 20 novembre 2009, Portant Organisation et Fonctionnement du Ministère de la Sécurité, de l'Emigration-Immigration et de l'Ordre Public et fixant les attributions du Ministre ;

VU L'Ordonnance n°84.021 du 27 mars 1984, Modifiant et Complétant la Loi n°61.213 du 4 mai 1961, Règlementant l'Introduction et l'Usage des Armes à feu et Munitions en République Centrafricaine;

VU La Correspondance n°044/AN/PR/SG.16 du 18 juillet 2016 émanant du Premier Vice-président de l'Assemblée Nationale Centrafricaine.

DECIDE

Art.1er : Les cent trente neuf (139) Honorables Députés de la Sixième législature dont les noms sont cités ci-dessous, sont autorisés à acheter dans le commerce local ou à introduire en République Centrafricaine et à détenir chacun en ce qui le concerne :

- Une (01) Arme de chasse type Calibre 12 ;
- Un (01) Pistolet automatique 09 mm.

Il s'agit de :

N°	NOMS ET PRENOMS	CIRCONSCRIPTION
1.	ABAKAR Mahamat	Ouadda
2	AGOU Augustin	1ère Arrondissement Bangui
3.	AKOVOUROU Lambert	Djéma
4.	ALIME AZIZA Soumain	1ère Circonscription de N'Délé
5	ALOUROU Laurent	1ère Circonscription Carnot
6.	AMASSEKA Amadou Aubin	2ème Circonscription Bambari
7.	ANDIBA Daguerre	1ère Circonscription Berbérati
8.	ANGORO Martin	Circonscription Gamboula
9.	BAÏKOUA Timoléon	2ème Circonscription Paoua
10.	BANABONA ONOUGUELE Barthelemy	1ère Circonscription Bossangoa
11.	BANGUE BETANGAÏ Rolland Achille	1ère Circonscription Nana-Bakassa
12.	BEA Bertin	Circonscription Boali
13.	BEA Nadia Christine	4ème Circonscription Bimbo
14.	BENGBA Timothée	2ème Circonscription Yaloké
15.	BIASSERE Job	1ère Circonscription 8ème Arrond.
16.	BINDALA KUNDRO Anselme	2ème Circonscription Ouango
17.	BONDJO Maxime	Circonscription Boda
18.	BOUNGUEZE Martin	2ème Circonscription Gadzi
19.	CHENGABA Rossni Dékalve	2ème Circonscription Birao
20.	DALOU WAMBOLI Martin	Circonscription Zémio
21.	DEGOU SOBEAT Joël	3ème Circonscription Kaga-Bandoro
22.	DELORO Marc	2ème Circonscription Batangafo
23.	DILLAH Bernard	1ère Circonscription Ngaoundaye
24.	DIMANCHE Frédéric	2ème Circonscription Bocaranga
25.	DIMBELET NAKOE Mathurin	Circonscription Sosso-Nakombo
26.	DJAMBALA André	Circonscription Amada-Gaza
27.	DJEME Dieudonné Marien	2ème Circonscription Nola
28.	DOLOGUELE Anicet Georges	1ère Circonscription Bocaranga
29.	DONON Jonas	4ème Circonscription Bouar
30.	ENDJIOMATCHI SANDJIABA Emile	2ème Circonscription Ippy
31.	EPAYE Emilie Béatrice	Circonscription Markounda
32.	FRANCK Pierre Marie	Circonscription Mbrès
33.	GALLO Christ Eric	1ère Circonscription Kaga-Bandoro
34.	GAMBO Bernadette	3ème Circonscription Bossangoa
35.	GBISSIGUI ANIOUE Jean Bernard	Circonscription Bambouti
36.	GODENAHA Etienne Nathan	1ère Circonscription Alindao

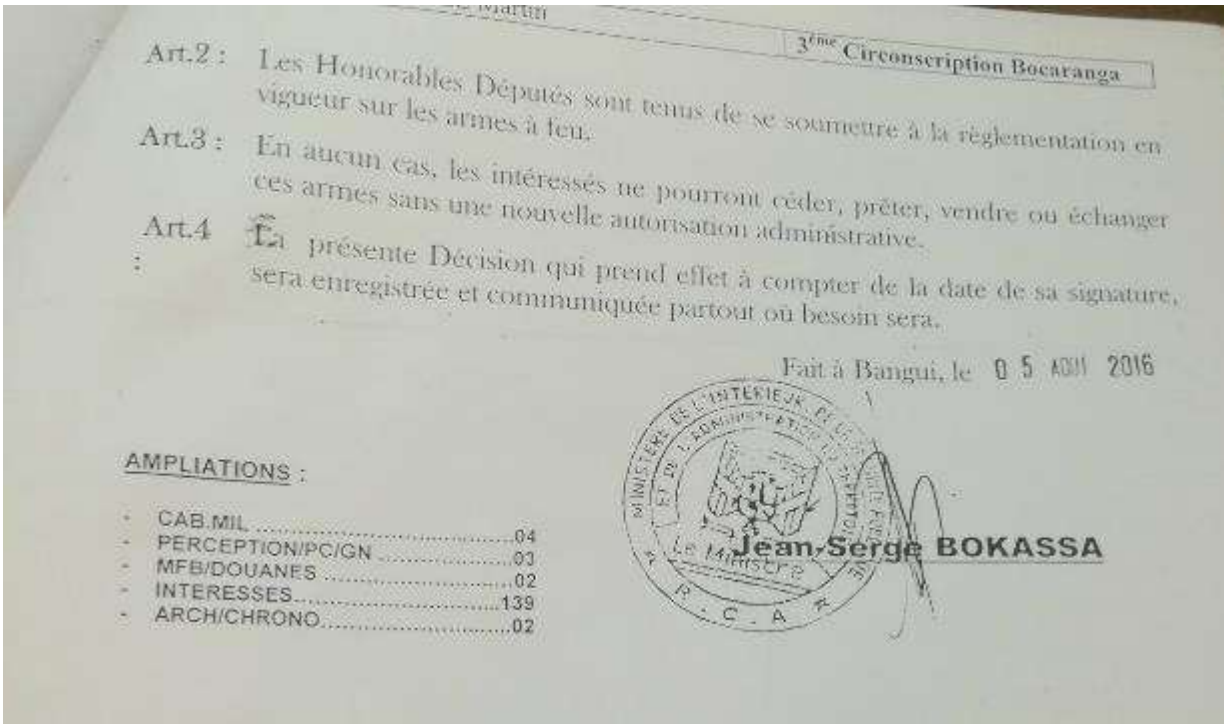

3ème Circonscription Bocaranga

Art.2 : Les Honorables Députés sont tenus de se soumettre à la réglementation en vigueur sur les armes à feu.

Art.3 : En aucun cas, les intéressés ne pourront céder, prêter, vendre ou échanger ces armes sans une nouvelle autorisation administrative.

Art.4 : La présente Décision qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistrée et communiquée partout où besoin sera.

Fait à Bangui, le 05 AOUT 2016

Le Ministre

Jean-Serge BOKASSA

AMPLIATIONS :

- CAB.MIL.....04
- PERCEPTION/PC/GN.....03
- MFB/DOUANES.....02
- INTERESSES.....139
- ARCH/CHRONO.....02

Document detailing the imports of hunting ammunition from January to June 2018, received by the Panel from a confidential source on 1 July 2018.

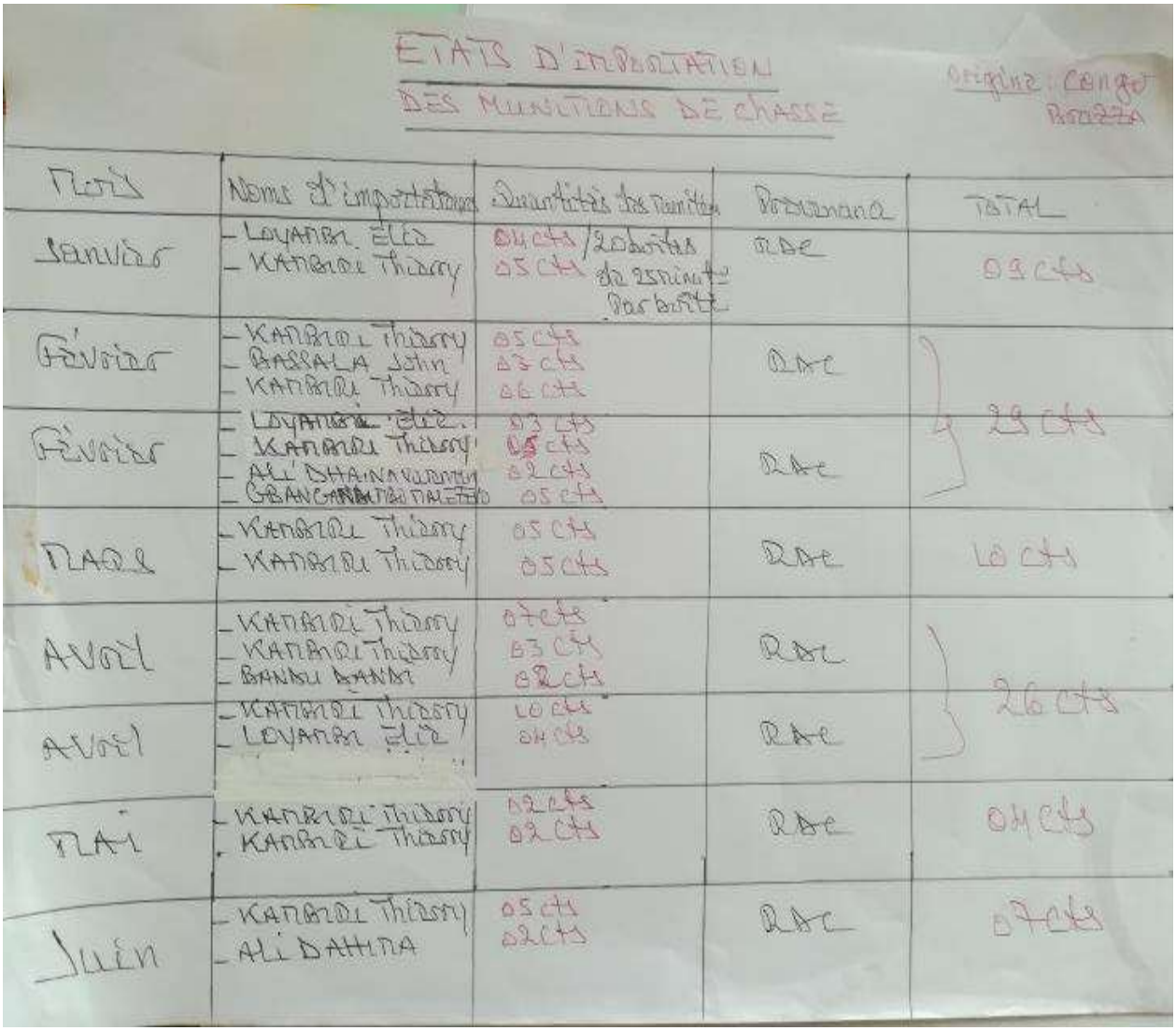

ETATS D'IMPORTATION DES MUNITIONS DE CHASSE

Origine : Congo Brazza

Mois	Noms d'importateurs	Quantités des munitions	Provenance	TOTAL
Janvier	- LOYANGA Elie - KANGBOI Thierry	04 cts / 20 boites de 25 munitions par boite 05 cts	RDC	09 cts
Février	- KANGBOI Thierry - BASSALA John - KANGBOI Thierry	05 cts 03 cts 06 cts	RDC	29 cts
Février	- LOYANGA Elie - KANGBOI Thierry - ALI DAHINA - GBANGAMA	03 cts 05 cts 02 cts 05 cts	RDC	
Mars	- KANGBOI Thierry - KANGBOI Thierry	05 cts 05 cts	RDC	10 cts
Avril	- KANGBOI Thierry - KANGBOI Thierry - BANGU BANGA	07 cts 03 cts 02 cts	RDC	26 cts
Avril	- KANGBOI Thierry - LOYANGA Elie	10 cts 04 cts	RDC	
Mai	- KANGBOI Thierry - KANGBOI Thierry	02 cts 02 cts	RDC	04 cts
Juin	- KANGBOI Thierry - ALI DAHINA	05 cts 02 cts	RDC	07 cts

Document on an import of hunting ammunition on 24 September 2018 and taxes to be paid, received by the Panel from a confidential source on 7 October 2018.

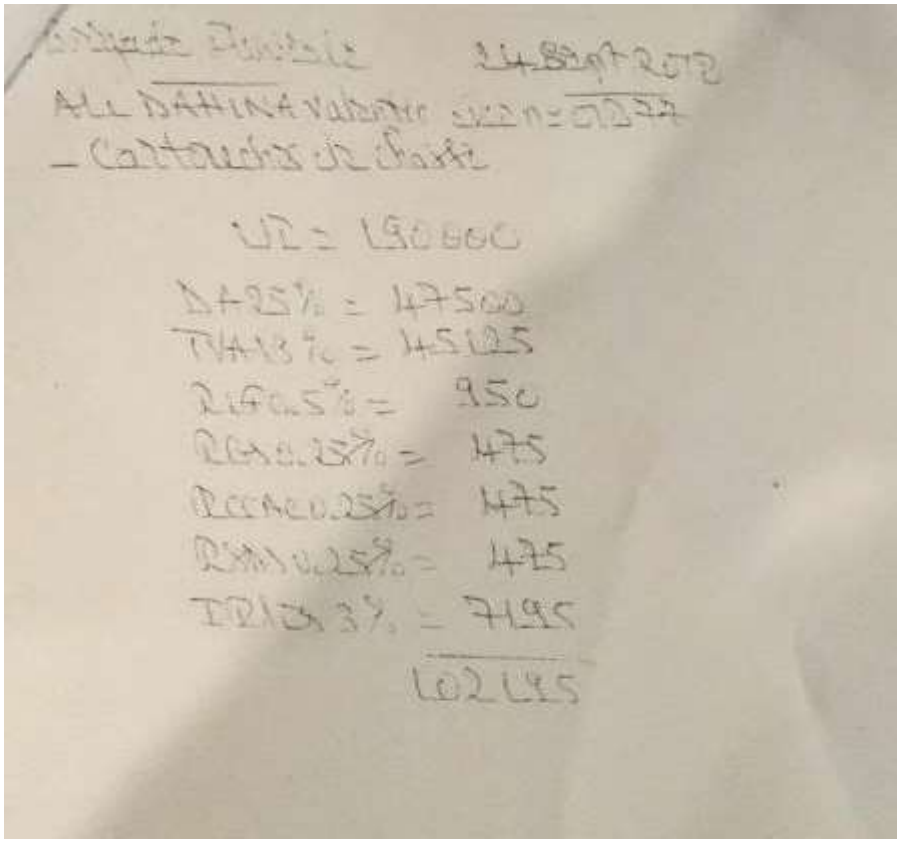

Photograph of boxes of MACC ammunition imported from Zongo early October 2018, taken by the Panel at Port Beach on 7 October 2018.

Annex 9.9: Hunting ammunition sold in Nola (Sangha-Mbaéré prefecture).

Photographs taken by the Panel on 13-14 January 2018.

Photographs of hunting ammunition (same type as in the Nola shop) collected by Water and Forestry rangers in the Danza-Sangha Natural reserve,), taken by the Panel on 13-14 January 2018

Annex 9.10: Decree of promotion of Habib Soussou from corporal to master-corporal.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 11 October 2018.

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE
ET DE LA RECONSTRUCTION DE L'ARMEE

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité- Dignité- Travail

DIRECTION DE C A B I N E T

N° 485 /MDNRA/DIR-CAB

VISA : EMA/B1

VISA : DCF

DECISION

---000000---

PORTANT NOMINATION AU TABLEAU D'AVANCEMENT DES MILITAIRES NON-OFFICIERS DES FORCES ARMEES CENTRAFRICAINES

LE MINISTRE DE LA DEFENSE NATIONALE.

VU : La Constitution de la République Centrafricaine du 30 Mars 2016;

VU : Le Décret n°16.0218 du 30 Mars 2016, portant promulgation de la Constitution de la République Centrafricaine ;

VU : Le Décret n° 16.0221 du 02 Avril 2016, portant nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement ;

VU : Le Décret n°17.324 du 12 Septembre 2017, portant nomination ou confirmation des Membres du Gouvernement ;

VU : Le Décret n°16.360 du 27 Octobre 2016 portant organisation et fonctionnement du Ministère de la Défense Nationale et fixant les attributions du Ministre ;

VU : Le Décret n°85.432 du 12 Décembre 1985 fixant la réglementation applicable aux personnels militaires non officiers de l'Armée Nationale ;

VU : Le Décret n°00 006 du 05 Janvier 2001, modifiant et complétant le Décret n°82/001 du 04 Janvier 1982, portant règlement du régime de rémunération applicable aux militaires, Gendarmes et Gardes Républicains de l'Armée Nationale ;

DECIDE

Art.1er : Les militaires non-Officiers des Forces Armées Centrafricaines dont les noms suivent, sont nommés à titre normal dans les différents Corps et grades ci-après : au titre de l'Année 2018.

Première Série : à compter du 1er juin 2018

1

Caporal-Chef	OUSMANE	Djode	n°Mle: 2003-2-1873

AU GRADE DE CAPORAL-CHEF

Caporal	KOLIKA	Lucien	n°Mle: 97-2-1220
Caporal	DOUMBA	Thomas-Nicaise	n°Mle: 2000-1-1006
Caporal	KOMBONANDI-GUE	Alf	n°Mle: 99-1-1123
Caporal	BATHOMAS	Fréddo-Aubin	n°Mle: 2009-2-1554
Caporal	TOUNFEÏNA	Raphaël	n°Mle: 2009-1-1680
Caporal	SOUSSOU	Abib	n°Mle: 2002-2-1367
Caporal	NGBAMBEA	Osée	n°Mle: 2003-2-1747
Caporal	IPOUHOUTOU-SOUE	Giscard	n°Mle: 2009-2-1292
Caporal	MOUSSA	Eric	n°Mle: 2002-2-1284
Caporal	MASKEMDE	Modeste	n°Mle: 2009-1-1396
Caporal	YANDOKA	Juvénal	n°Mle: 2012-2-1937
Caporal	NZAPAZOUMALE	Noël-Michel	n°Mle: 2009-2-2071
Caporal	SAKILA	Rodrigue	n°Mle: 2006-2-1532
Caporal	ONDE-GRECKOS	Jean-Paulin	n°Mle: 2000-1-1032
Caporal	NGABA	Achille	n°Mle: 2009-2-2002
Caporal	GALANDJI	Francisco	n°Mle: 2006-2-1258
Caporal	GANZOUMNA	Hervé-Simplice	n°Mle: 2009-1-1234
Caporal	YEREMO	Didier	n°Mle: 2000-1-1643
Caporal	AMENGUE-PANIKA Renégat	Jean-Fourrier	n°Mle: 2009-1-1059
Caporal	BINZA	Jean-Fourrier	n°Mle: 2008-1-1002
Caporal	KANGA	Blaise	n°Mle: 2006-2-1322
Caporal	KOMBE	Vivien	n°Mle: 2009-1-1315
Caporal	MANDJEKA	Robert	n°Mle: 2009-1-1389
Caporal	WEBONA	Marcelin-Richard	n°Mle: 2011-2-1970
Caporal	ZACKO	Rodrigue	n°Mle: 2009-1-1739
Caporal	MARENGO-BALEZOU	Bienvenu	n°Mle: 2009-1-1394
Caporal	MAKANGA	Bertrand-Noël	n°Mle: 2000-1-1384
Caporal	KOSSABA	Hugues	n°Mle: 2012-2-1550
Caporal	TENE-KOYABOTO	Arnold-Igor	n°Mle: 2009-2-2203
Caporal	KOSSARAGBA-GUEREMBOUI	Bienvenu-Narcisse	n°Mle: 2009-2-1826
Caporal	KONGUENDE-GBOUTOU	Narcisse	n°Mle: 2011-2-1486
Caporal	NZAPAVEYET-DAOULET	Jean-Emmanuel	n°Mle: 2009-1-1559
Caporal	HAFIS OUSMAN	Hamed	n°Mle: 2004-1-1547
Caporal	OUAKONZO	Fiacre-Augustin	n°Mle: 2011-2-1815
Caporal	TOYABANGUE	Nelly-Elodie	n°Mle: 2011-2-1950
Caporal	KOFEÏNGAÏ	Félix	n°Mle: 2003-2-1305
Caporal	ABDOULAYE	Mahamat	n°Mle: 2004-1-1720
Caporal	IFOUKPIO	Marlène	n°Mle: 2006-2-1371
Caporal	VENGAÏ	Ugo	n°Mle: 2006-2-1564
Caporal	BENGUE	Annie-Florence	n°Mle: 2011-2-1180
Caporal	BITA-BONGO	Florentin	n°Mle: 2009-2-1599

28

Annex 9.11: Update on Abdoulaye Hissène's assets and business deals in Chad.

In its 2017 midterm and final reports (S/2017/639, para. 44 and S/2018/1032, paras. 39-45), the Panel provided information on Abdoulaye's business activities in Chad and an attempted oil deal between Abi Tchad, a company co-managed by Mr. Hissène, and the company Mezcor in late 2014-2015. Information collected by the Panel to date indicate that, though no oil transaction was apparently conducted, several financial transfers were made, contributing to the personal enrichment of Mr. Hissène and his business associates.

First, statements of account of Abi Tchad indicate that two transfers of €14,385 (rather than one, as was initially acknowledged by Mezcor; S/2017/1023, para.43) were made by Mezcor on the account of Soumaine Kotiga Assileck, on 8 and 23 December 2014 respectively. As was the case for the first wire of 8 December 2014, transferred to cover travel costs of Abdoulaye Hissène (S/2018/1032, paras. 39-45), the latter was also the actual beneficiary of the second wire.[36]

Second, Mezcor transferred the amount of $500,000 to Abi Tchad via a bank account at the New York office of Citibank North America (S/2017/1023, para. 45) to establish a joint venture with Abi Tchad which would be able to directly compete for sales of crude oil by the *Société des Hydrocarbures du Tchad*.[37] The joint entity was not created; Mezcor managers claim that Abi Tchad gradually ceased answering their communications after the money transfer. While the Citibank account details were provided to Mezcor by M. Souha Ali Issacka, one of Mr. Hissène's associates at Abi Tchad, the United States informed the Panel on 28 March 2018 that verification had shown no connection between the Citibank account in New York and Mr. Hissène.

Third, in early 2015, another significant amount of money was transferred to Abi Tchad. Records of the company's bank accounts with Société Générale in N'Djamena show that the company Abi Tchad received 112 million FCFA (about $195,000) on 20 January 2015.[38] This wire was made by investors whom Mr. Hissène had met in France a few days earlier.[39] The money would then have been shared among Abi Tchad associates, including Mr. Hissène.[40]

The Panel has yet to receive a response to letters it sent to the Société Générale and France, on 7 June and 26 October 2017 respectively, to request information on the individuals who had wired money on Abi

[36] Letter to the Panel from a confidential source, 18 October 2017.

[37] Letter to the Panel from a confidential source, 12 May 2017.

[38] Letter to the Panel from a confidential source, 18 0ctober 2017.

[39] Idem.

[40] Meeting with confidential source, Bangui, 23 January and 5 May 2018.

Tchad's account in Ndjaména. Mezcor claims that it was not involved in this transfer.[41]

The company Mezcor, which is based in Geneva, Switzerland, is now in liquidation.

[41] Letter to the Panel from a confidential source, 30 October 2018.